

العلماء الفاضلة واعلم ان العلم على ما
ما شئت من الدنيا ان يكون فانما هو العلم على ما
ويعتبر به من الدنيا ان يكون فانما هو العلم على ما

من الحقائق المتصلة فيستدعي علما ارفعا فاسبح هو العلم الفاعلية
والقول والعمل والسيال والاعتقاد كالعلة المادية وتخصصاتها العارة
ليها من اظهار النبري عن كل سور بمنزلة العلة الصورية وغايتها انكاس
اربعة التنزه الى المنزهين بالكر فان المنزه بفتح لا ينزه من
تنزيههم بل بهم تنزهون به وبكذا حال الحمد والصلوة ما اعظم شأنه
حال من ضمير سبحانه بتقدير القول اى مقول اى في حقه ما اعظم شأنه لا يخلو
هذا القول بظاهره كقول ان يكون حاله من ان كان اوضحه اعني كقول
به الرجوع الى الله سبحانه وعلى الاول يكون الظاهر من الحمد جدا
يقف الحمد ودون عنده اى شيئا تعالى لا يفت عجزه لا يتجاوز
وعلى الثاني يكون الظاهر من الحمد اما الطرف كالقطة للمخط والمخط
للسطح واسطح الجسم فيكون معنى الكلام انه سبحانه وتعالى ليس له
طرف ونهاية يخرج وتعالى عن الكمات والملكات واما الحمد بمعنى
المعرفة المركب من الاجزاء الحقيقية كما يشعر به قوله في السجدة
لا تبيط ذرنا وخارجا وبسائط على وجه التحقيق بحيث لا يمازج حقيقة
على ما ادى اليه نظري هو ان الاجزاء الحقيقية للشيء ما يدخل
في قوام حقيقته اى ما يدخل في ذاته ولا شك ان الذات
محمولة في كلامنا نحو الوجود والذات هي وانما رجي بار على حصول

العلم الفاعلية واعلم ان العلم على ما
ما شئت من الدنيا ان يكون فانما هو العلم على ما
ويعتبر به من الدنيا ان يكون فانما هو العلم على ما
من الحقائق المتصلة فيستدعي علما ارفعا فاسبح هو العلم الفاعلية
والقول والعمل والسيال والاعتقاد كالعلة المادية وتخصصاتها العارة
ليها من اظهار النبري عن كل سور بمنزلة العلة الصورية وغايتها انكاس
اربعة التنزه الى المنزهين بالكر فان المنزه بفتح لا ينزه من
تنزيههم بل بهم تنزهون به وبكذا حال الحمد والصلوة ما اعظم شأنه
حال من ضمير سبحانه بتقدير القول اى مقول اى في حقه ما اعظم شأنه لا يخلو
هذا القول بظاهره كقول ان يكون حاله من ان كان اوضحه اعني كقول
به الرجوع الى الله سبحانه وعلى الاول يكون الظاهر من الحمد جدا
يقف الحمد ودون عنده اى شيئا تعالى لا يفت عجزه لا يتجاوز
وعلى الثاني يكون الظاهر من الحمد اما الطرف كالقطة للمخط والمخط
للسطح واسطح الجسم فيكون معنى الكلام انه سبحانه وتعالى ليس له
طرف ونهاية يخرج وتعالى عن الكمات والملكات واما الحمد بمعنى
المعرفة المركب من الاجزاء الحقيقية كما يشعر به قوله في السجدة
لا تبيط ذرنا وخارجا وبسائط على وجه التحقيق بحيث لا يمازج حقيقة
على ما ادى اليه نظري هو ان الاجزاء الحقيقية للشيء ما يدخل
في قوام حقيقته اى ما يدخل في ذاته ولا شك ان الذات
محمولة في كلامنا نحو الوجود والذات هي وانما رجي بار على حصول
ان العلم الفاعلية واعلم ان العلم على ما
ما شئت من الدنيا ان يكون فانما هو العلم على ما
ويعتبر به من الدنيا ان يكون فانما هو العلم على ما
من الحقائق المتصلة فيستدعي علما ارفعا فاسبح هو العلم الفاعلية
والقول والعمل والسيال والاعتقاد كالعلة المادية وتخصصاتها العارة
ليها من اظهار النبري عن كل سور بمنزلة العلة الصورية وغايتها انكاس
اربعة التنزه الى المنزهين بالكر فان المنزه بفتح لا ينزه من
تنزيههم بل بهم تنزهون به وبكذا حال الحمد والصلوة ما اعظم شأنه
حال من ضمير سبحانه بتقدير القول اى مقول اى في حقه ما اعظم شأنه لا يخلو
هذا القول بظاهره كقول ان يكون حاله من ان كان اوضحه اعني كقول
به الرجوع الى الله سبحانه وعلى الاول يكون الظاهر من الحمد جدا
يقف الحمد ودون عنده اى شيئا تعالى لا يفت عجزه لا يتجاوز
وعلى الثاني يكون الظاهر من الحمد اما الطرف كالقطة للمخط والمخط
للسطح واسطح الجسم فيكون معنى الكلام انه سبحانه وتعالى ليس له
طرف ونهاية يخرج وتعالى عن الكمات والملكات واما الحمد بمعنى
المعرفة المركب من الاجزاء الحقيقية كما يشعر به قوله في السجدة
لا تبيط ذرنا وخارجا وبسائط على وجه التحقيق بحيث لا يمازج حقيقة
على ما ادى اليه نظري هو ان الاجزاء الحقيقية للشيء ما يدخل
في قوام حقيقته اى ما يدخل في ذاته ولا شك ان الذات
محمولة في كلامنا نحو الوجود والذات هي وانما رجي بار على حصول

في الذات الشئ يكون محفوظ في كلاً نحو الوجود وحينئذ ثبت التكازم
 بالبرهان بين الاجزاء الحقيقية الخارجية والذهنية ومع قطع النظر عن
 القول بحصول الاشياء في الذهن بغيرها نقول على تقدير القول بالمثل
 في الذهن ايضا ان الاجزاء الحقيقية ما يكون داخل في نفس قوامها فاذا
 كان قوامها في الخارج فقط فاجزاءها الحقيقية هي الاجزاء الخارجية
 فقط واما الاجزاء المثالية فتعبر عن اجزاءها الحقيقية بل لا يمكن ان
 وبالحكمة ان التحديد المراد منها هو التحديد بالاجزاء الحقيقية
 وهي عين الاجزاء الخارجية المستقلة لها وعلى التقديرين يلزم من
 نفي الاجزاء الخارجية نفي التحديد بقى المراد منها وبما بين نفيها على
 وجه التحقيق ان الواجب تعالى وتقدس لو كان له اجزاء خارجية
 فتكون تلك الاجزاء عللاً له تعالى ضرورة كون وجودات الاجزاء عللاً لوجود
 الكل حينئذ يكون الكل معلولاً متاخراً عن علله فهذا المتأخر الذي
 فقط او مع الزمان على الاول مشت الحدوث الذاتي وعلى الثاني
 الحدوث الزماني وكلاً نحو الحدوث متحصان بالمكن فكلين الواجب
 مكن على تقدير القول بالاجزاء الحقيقية والتحديد الحقيقي وحينئذ ثبت
 المطلوب بالبرهان لقطع على لم يكن لقول من قال ان الكليل يقتضي لطلو

[illegible]

فصل في
الاول في تعريف الوجود
والواجب واللازم
واللازم هو الذي لا يمكن
وجوده الا بوجود
الواجب كقولنا لا
يوجد النار الا بوجود
الوقود

الغير فار فانهم يعلمون ذلك بالعقول ايضا في خلواتهم ومواقفهم صفاء
اذا ما نهم ولكن لم يقيم عليهم برهان قوسي بعد في عالم العقول المتوسطة التي
كلما فيها وكذا القول بحصر التركيب الحقيقي في الافتقار بين الاجزاء
غير مسلم بل يجوز ان يكون بينهما علاقة خاصة في نفس الامر مجهولة لكنه بها
يخرج عن الاحتسار في معنى الاختراع والاشتراك فقط بل الحق ان
الاجزاء المركبة من الاجسام المتباعدة في الوضع كالجدران مثلا لها
وجودات خارجية سوى وجودات الاجزاء بمعنى كل واحد واحد احكام
المجموعات ينعرف في نفس الامر لاحكام الاجزاء مغايرة في الواقع لا يفتر
تلك الوجودات والاحكام الى اشتراك المستخرج واعتبار المتغير فلو كان
وجود الواجب تعالى كذلك لا يلزم الاستحالة على طريق لعقل المتوسط
وان كان الامر على خلاف ذلك على سائر الشرائع والعقول القدسية
للعرفاء فلا بد لا فائدة البرهان في المقتضى للناظر والمناظر المصنف من البيان
الذي ذكرته ابولا نعم من الافاضل هذا الطال الاجزاء التحليلية
المقدارية في غير ما من الاسرار الاستراتيجية المنقصة التي سموها الاجزاء على سبيل
المسامحة ببيانات واهية فانه لا دخل في الاثبات المطلوب فان كلام
المصنف هنا واراد على التحقيق دون المسامحة والتحليل على ان تلك
الاجزاء انما تبطل لو تبطل كونه تعالى جسما بالبرهان وما تبطل به بل انما تبطل

الاشياء والوجودات في نفس الامر لان تلك العلاقة
التي هي في عالم العقول المتوسطة هي في عالم
الاجزاء المركبة من الاجسام المتباعدة في الوضع
كالجدران مثلا لها وجودات خارجية سوى وجودات
الاجزاء بمعنى كل واحد واحد احكام المجموعات
ينعرف في نفس الامر لاحكام الاجزاء مغايرة في
الواقع لا يفتر تلك الوجودات والاحكام الى
اشتراك المستخرج واعتبار المتغير فلو كان
وجود الواجب تعالى كذلك لا يلزم الاستحالة
على طريق لعقل المتوسط وان كان الامر على
خلاف ذلك على سائر الشرائع والعقول القدسية
للعرفاء فلا بد لا فائدة البرهان في المقتضى
للمناظر والمناظر المصنف من البيان الذي ذكرته
ابولا نعم من الافاضل هذا الطال الاجزاء
التحليلية المقدارية في غير ما من الاسرار
الاستراتيجية المنقصة التي سموها الاجزاء على
سبيل المسامحة ببيانات واهية فانه لا دخل في
الاثبات المطلوب فان كلام المصنف هنا واراد
على التحقيق دون المسامحة والتحليل على ان تلك
الاجزاء انما تبطل لو تبطل كونه تعالى جسما
بالبرهان وما تبطل به بل انما تبطل

فصل في
الاول في تعريف الوجود
والواجب واللازم
واللازم هو الذي لا يمكن
وجوده الا بوجود
الواجب كقولنا لا
يوجد النار الا بوجود
الوقود

[illegible]

مطلقا ای ارکان الوعد الذی بالحق
عوضا ترشها انصف وجود فلو کان غایب
خلفا بجا بجا **الف** بالانضباط او بالانضباط
الفرق بین الصدق والاضطرار والصدق انما یقتضی
الصدق الا ان یسیر بین علم المصدق والاضطرار
اصدا به ولی الذی لا بد منه او محمدا علیهما السلام
الا علی غیبه علم العلم لکن لا یقال ان
هذا لا یرکب العلم لکن لا یقال ان
محمدا یستفید

[illegible]

فانما الجواب لا يتوقف ان يصح في
الاشياء التي هي في الخارج ان يكون
فيها علم الاذلول ولا يثبت
الذاتية او انما هي في الخارج
فانما الجواب لا يتوقف ان يصح في
الاشياء التي هي في الخارج ان يكون
فيها علم الاذلول ولا يثبت
الذاتية او انما هي في الخارج

فما كان من ان كان
 اجزاء من سلسله من
 وجود الترشيح فانه قد كان
 الوجود لا بد ان يكون
 الوجود لا بد ان يكون
 الوجود لا بد ان يكون
 الوجود لا بد ان يكون

من ان الماهيات ليست مقدمات كلها موجودة في الدهر لمعتبر عنه بالواقع
 بالفعل اما وجود الترشيح فلما ذكرت في شق الانضمام آتيا والآن المعداد
 فيها ترتيب طبيعي في الدهر وفي مقدماتها كما يحركه والزمان الغير المتناهي
 يمكنه الاتصال للتقريب ولا يحتاج الى ترتيب آخر كما في الخط واسطح
 لا بطلان للعبه الدهرية لتباينات اخرى غير لغية لا يتحملها المقام الثالث
 قول بعضهم من ان صور الاشياء كلها حاصله في العقل الاول يوم
 الصور كلها حاضر عند الباريتالي فلعقل الاول مع لصور علم حقيقة

لباري تعالى اقول برده عليه مع ما ان يكون علم الباريتالي للمكنات
 بعد علم العقل الاول فان الصور الحاصلة فيه بعد وجود العقل بعد اكثار تعالى
 وهو كما ترى والراي قول بعضهم انه من ان المعدادات المكنية ثابتة
 في عالم الواقع غير موجودة فيه وهي العلم الباريتالي تعالى وفيه
 بعد ما اورد سابقا من ظاهرها ان الثبوت هو الوجود ولو اريد
 معنى آخر فلا يفي بالمقصود والحق قول صاحب الاشراق بان البار
 تعالى يعلم الاشياء بالاشراق النوري فلهذا الاشياء معلومة
 بذلك الاشراق وفي نقل بديهيه لهم لفظات كثيرة تنشط به
 الاذ ان حوون الاذمان وبعد تمسك النظر في تلك الالفاظ لا يظهر
 غريب آخر وارساء المذهب المذكورة في هذا الباب وفي الاحتمال الرابع

فصل في انما كانت على قامة العلم بالاشياء والصور
 في انما كانت على قامة العلم بالاشياء والصور
 في انما كانت على قامة العلم بالاشياء والصور
 في انما كانت على قامة العلم بالاشياء والصور

فما كان من ان كان
 اجزاء من سلسله من
 وجود الترشيح فانه قد كان
 الوجود لا بد ان يكون
 الوجود لا بد ان يكون
 الوجود لا بد ان يكون
 الوجود لا بد ان يكون

فصل في انما كانت على قامة العلم بالاشياء والصور
 في انما كانت على قامة العلم بالاشياء والصور
 في انما كانت على قامة العلم بالاشياء والصور
 في انما كانت على قامة العلم بالاشياء والصور

[illegible]

بالمعروف والمجهول أي لم يلد ولم يولد أما الثاني فظا هر فانه يستلزم
 الامكان اما الاول فلان الوجود غير متعين في العرف واللفظ في سبب
 بل في اخرج مثل من البطن والبدن سبحانه وتعالى من غير عينا ولا متعين
 لا في ذاته وهو ظاهر من معنى الوجوب الذاتي ولا في صفاته فانه قد
 تقرر في موضعه ان صفاته تجب لذاته تعالى ولا تطيل الكلام بذكر الله لا لئلا
 الموردة في مقامه تعالى عن الجحش والمحبات الجحش اما ان يراد
 مصطلح اهل الميزان فقد ظهر وجه تسميته من سابق من لفظي الاجزاء الحقيقية
 للواجب تعالى والجحش الحقيقي يكون جزاء حقيقيا البته وهو المقصود
 من لفظي ههنا ايضا ويراد به الجحش حقيقة الشريك في مقام
 الجحش له تعالى وقد سمعت من بعض الاساتذة قدس سرهم
 لفظ الجحش مقام الجحش هو ناسل جهات ولكن لم يحصل البراءة
 والمراد بالجهات الجهات الست المشهورة وفيه من البراءة ما لا يخفى
 جعل الكل والجهات الست المشهورة فيه اشارة الى ان
 القول بجعل بسيط هو الحق كما ينطق القرآن المجيد انتهى ج الاشارة
 ظاهريته ترك المفعول الثاني كما ترك في قوله تعالى ج جعل لطلحات انوار
 فان جعل بسيط يستدعي المفعول الذي هو المفعول الاول ومن المجهول
 اليه الذي هو المفعول الثاني واذا وقع الايام والتفريع من المصنف

فان لم يولد ولم يولد اما الثاني فظا هر فانه يستلزم
 الامكان اما الاول فلان الوجود غير متعين في العرف واللفظ في سبب
 بل في اخرج مثل من البطن والبدن سبحانه وتعالى من غير عينا ولا متعين
 لا في ذاته وهو ظاهر من معنى الوجوب الذاتي ولا في صفاته فانه قد
 تقرر في موضعه ان صفاته تجب لذاته تعالى ولا تطيل الكلام بذكر الله لا لئلا
 الموردة في مقامه تعالى عن الجحش والمحبات الجحش اما ان يراد
 مصطلح اهل الميزان فقد ظهر وجه تسميته من سابق من لفظي الاجزاء الحقيقية
 للواجب تعالى والجحش الحقيقي يكون جزاء حقيقيا البته وهو المقصود
 من لفظي ههنا ايضا ويراد به الجحش حقيقة الشريك في مقام
 الجحش له تعالى وقد سمعت من بعض الاساتذة قدس سرهم
 لفظ الجحش مقام الجحش هو ناسل جهات ولكن لم يحصل البراءة
 والمراد بالجهات الجهات الست المشهورة وفيه من البراءة ما لا يخفى
 جعل الكل والجهات الست المشهورة فيه اشارة الى ان
 القول بجعل بسيط هو الحق كما ينطق القرآن المجيد انتهى ج الاشارة
 ظاهريته ترك المفعول الثاني كما ترك في قوله تعالى ج جعل لطلحات انوار
 فان جعل بسيط يستدعي المفعول الذي هو المفعول الاول ومن المجهول
 اليه الذي هو المفعول الثاني واذا وقع الايام والتفريع من المصنف

ان الذي هو المفعول الثاني كما ترك في قوله تعالى ج جعل لطلحات انوار
 فان جعل بسيط يستدعي المفعول الذي هو المفعول الاول ومن المجهول
 اليه الذي هو المفعول الثاني واذا وقع الايام والتفريع من المصنف

في تحقيق البسيط فوجب علينا تحقيقه وان كان المقام عزيزا وسببا
 ان المكينات اذا خرجت من العدم الى عالم الكون من الجاهل فلا بد له من
 تأثير وانما يتبع له فلا تراها لذات انما نفس الشيء الموجود في عالم الكون من
 الساجد سوار كان بسيطاً كالعقول والافلاك وسائر الوجودات او مركباً
 كالكواكب والارض والسموات والجنات والحدائق والحدائق والحدائق والحدائق
 الموجود اليه واختلافه مع جسيمة الوجود وهذا الاختلاف الذي هو من
 اثر الساجد بالذات لا يكون في مرتبة الحكاية فانها تابعة للحاكم
 فاذا انصرفنا عنه او عدم حكايته يتم الاثر بالنفس في فليس
 من شأن العاقل ان يقول بل يكون في مرتبة الحكاية عن الحكاية
 مرتبة الصامت الماهية بالوجود في النفس الامروية هي مرتبة تركيبية واقعية
 لا تكون تابعة لاعتبار التعريف ولذا وقع في كلامهم ان الساجد على مفاد التعريف
 المحكية اعني مفاد كون الشيء موجوداً او لا في العالم البسيط المقابل به
 الاشتراكية والثاني جعل المولى العاقل بالمشائية فهذا اثر من جعل النزول
 بين الفريقين مذكرة اولاً استدلال الفريقين ثم بين ما هو الحق على
 ما اشار اليه المصنف بيان شفاف صاف عن الكدورات
 فنقول استدلال على المذهب الاول بايجاب التمسك الى جعل البسيط فان
 كلما يفرض ان الساجد يكون مرتبة من الماهيات وفيه وبين ظاهر فانه

فان قلت ان الخلط هو الماهية
الطبيعية وان كانت في الكليات
التي هي في الوجود فانها في الكليات
التي هي في الوجود فانها في الكليات
التي هي في الوجود فانها في الكليات

فان قلت ان الخلط هو الماهية
الطبيعية وان كانت في الكليات
التي هي في الوجود فانها في الكليات
التي هي في الوجود فانها في الكليات
التي هي في الوجود فانها في الكليات

شيء هو الوجود واستدل ايضا على المذهب الاول بان الاثر بالذات لا بد
ان يكون اما احسنا موجودا في الخارج والوجود امر اعتباري و
كذا التصاف الماهية به ايضا امر اعتباري فلم يبق الا الماهية وفيه
المطوح واما ان القدر الضروري كون المجهول اما احسنا واما المجهول اليه
فقد يكون اما اعتباريا واما قويا كما اذا جعلنا الشيء فوقا او تحتا فالمجهول
احسنا والمجهول اليه هو الفوقية والتحتية امر اعتباري قد يستدل
عليه بعض المدققين بان الماهية من حيث هي اما ان لا تكون مثة
اجعل اصلا واما ان يكون مثة بالضرورة مع انه خلاف صرايحهم من الحكماء
والاخر اقية واما ان يكون مثة اجعل بالنتج فيكون متاخرة عن الماهية
الموجودة التي هي مثة بالذات ضرورة ما خربنا بالنتج عما بالذات
فيكون الماهية المطلقة متاخرة عن المخلوطة مع ان الامر على خلاف ذلك
واما ان يكون الماهية مثة بالذات وفيه المطلوب وجوابه باحتسار
اشق الثاني بان الماهية المطلقة متقدمة على المخلوطة بالذات من
حيث هي وستاخرة في وصف الجعل ولا مضائق في ان يكون شيء
مقدما على الشيء بحسب الذات ومتاخرا عنه في الوصف فافهم واستدل
على المذهب الثاني بان الامكان انما يعرض للمهية التركيبية فانه عبارة
عن كيفية نسبة الوجود الى الماهية فلا احتياج الى الجعل ايضا انما يكون من جهة

فان قلت ان الخلط هو الماهية
الطبيعية وان كانت في الكليات
التي هي في الوجود فانها في الكليات
التي هي في الوجود فانها في الكليات
التي هي في الوجود فانها في الكليات

فان قلت ان الخلط هو الماهية
الطبيعية وان كانت في الكليات
التي هي في الوجود فانها في الكليات
التي هي في الوجود فانها في الكليات
التي هي في الوجود فانها في الكليات

[illegible]

فصل في

في بيان ان الوجود لا يكون في الماهيات
فان الوجود لا يكون في الماهيات بل هو خارج عنها
فان الوجود لا يكون في الماهيات بل هو خارج عنها
فان الوجود لا يكون في الماهيات بل هو خارج عنها

بالضرورة سوار فرضنا وجود المستبعد والاعتبار او عند فهمنا ان قلنا
يكون الاعتباريات اثر اللجاج على فبا اعتبارا المنشأ الذي هو ليس
باعتباري واذا تم هذا القول ان لنا سبيلين الاول نفي وجود
الكل الطبع في الخارج كما هو الحق عندى وعندكم برهاننا قويا على
ذلك في مقامه وهو وان كان مخالفا لجمهور الحكماء كلفي في مقام
التحقيق است من الذين تقلدوا نقلنا منهم وعلى هذا التقدير
ليس في عالم الكون الا الشخصات المختصة هي الوجودات الحقيقية

فان الوجود لا يكون في الماهيات بل هو خارج عنها
فان الوجود لا يكون في الماهيات بل هو خارج عنها
فان الوجود لا يكون في الماهيات بل هو خارج عنها
فان الوجود لا يكون في الماهيات بل هو خارج عنها

لأن التحقيق ان الوجود اما عين الشيء كما هو راسي الفارابي او
مساوق له كما هو راسي غيره ومعنى المساوقة هنا ان لا يتخلف
احد ما عن الآخر تخلفا زائدا او ناقصا فلو كان الوجود عارضا لها
او جزاء او منفصلا بغير العينية او المساوقية كما لا ينبغي على
من لا ادنى تأمل بل لا بد ان يكون عينا فاذا تقررت العينية
فلم يتحقق المبينة التكريسية بين الشيء ووجوده اللهم الا ان
الذي من اعتبارا متزاع معنى الوجود المصدرى وان شاء
الذي من اليمين منشأ بدين الامر من الاعتباريين نفس تلك
الشخصات في الخارج فهي ثمرة اللجاج بالذات واما الوجود
المصدرى وان شاء به الى تلك فاما فترتان بالمتبع لكونها اعتباريين

فان الوجود لا يكون في الماهيات بل هو خارج عنها
فان الوجود لا يكون في الماهيات بل هو خارج عنها
فان الوجود لا يكون في الماهيات بل هو خارج عنها
فان الوجود لا يكون في الماهيات بل هو خارج عنها

فان الوجود لا يكون في الماهيات بل هو خارج عنها
فان الوجود لا يكون في الماهيات بل هو خارج عنها
فان الوجود لا يكون في الماهيات بل هو خارج عنها
فان الوجود لا يكون في الماهيات بل هو خارج عنها

فصل في بيان ما هو الوجود في ذاته
 ان يكون له وجود في ذاته
 ان يكون له وجود في ذاته
 ان يكون له وجود في ذاته

لجعل المؤلف سبيل منها فان الاطراف حتمية يجعلها لذات وفي
 المؤلف ليس كذلك هذا البيان لا يستلزم الناطق وان لم يفسد
 المناظر لكن لا يستلزم مفعولها فان هذا الشئ من الوجود ليس
 واما الانضمام فهو بطلان انضمام شئ الى شئ سيما اذا كان
 المنضم امر اشخصيا لا يقبل لتكثيره كالتشخيص والوجود الخاص
 من غير تشخيص المنضم اليه بضرورة فيلزم الدوراء والتشخيص
 فان قلت يجوز ان يكون الانضمام كالتشخيص الى المادة
 بان يكون للتشخيص الوجود الخاص بغيره الى طبيعتهما تقدم
 على الماهية والنظر الى اختصاصية المنضمات ما خلق لا يمكن اعتبار
 المتبئين في التشخيص فانه امر خارجي على هذا التقدير تشخيص بذاته
 فلو كان له طبيعة يلزم ان لا يتشخص بل هو امر متميز بذاته
 لا يعقل له مرتبة طبيعية فاذا لم يكن التشخيص منضمًا لم يكن الوجود
 الخاص شيئًا كذلك على ان في الوجود الخاص اذا كان الانضمام
 كالتشخيص للمادة يلزم الدوراء وصورته فان الصورة
 بنفس طبيعتها كما تفيد الوجود الخاص للمادة تفيد وجود
 الطبيعية لها فطبيعة الوجود للمادة في الوجود الخاص للماهية اذا كانت
 علته للوجود المطلق للماهية يلزم الدوراء وصورته ولا يعقل

فصل في بيان ما هو الوجود في ذاته
 ان يكون له وجود في ذاته
 ان يكون له وجود في ذاته
 ان يكون له وجود في ذاته

٢٢٧
 الصورة للمادة وانما التفسير
 في بعض الحالات فالوجود المذكور لا يستلزم
 انضمام فان قلت ان انضمام تشخيص ان لم يكن كالتشخيص
 الصورة التوضيحية البديهة فان الصورة الواحدة ذات بسيطة
 وليس امريتين منها كالتشخيص الى واحد بل الى اثنين فلو
 بالبداهة ان شئ واحد لا يمكن ان يكون له وجود في ذاته
 واحد فلو كان له وجود في ذاته فلو كان له وجود في ذاته
 الواحد في علة الوجود للماهية لا بد من وجود الدوراء من
 ان تضاف له طبيعته كما كانت له طبيعته كالتشخيص
 ان تضاف له طبيعته كالتشخيص كالتشخيص كالتشخيص
 ان تضاف له طبيعته كالتشخيص كالتشخيص كالتشخيص

فصل في بيان ما هو الوجود في ذاته
 ان يكون له وجود في ذاته
 ان يكون له وجود في ذاته
 ان يكون له وجود في ذاته

فان الاشراق لا يخرج عن الحق بل هو الحق نفسه
فان الاشراق لا يخرج عن الحق بل هو الحق نفسه
فان الاشراق لا يخرج عن الحق بل هو الحق نفسه
فان الاشراق لا يخرج عن الحق بل هو الحق نفسه

ولا يعقل متحقق بجعل المؤلف الا على طريق الانضمام فان الطبيعة
الماخوذة مع الوجود حينئذ تكون موجودة في الخارج قابلة لان يكون
اثر الجعل المؤلف كما في رنا واذا ابطال شق الانضمام ايضا ابطال الجعل
المؤلف فان الوجود حينئذ يكون اثر الاشراق على الماهية بالوجود
نفس الماهية فالوجود لم يكن مرة واثر الجعل بالذات كما قررنا
سابقا وكذا الانضمام به فانه ايضا امر متباري من اثر الاشراق
نفس الماهية من حيث هي فان الاشراق لا يتوقف على حقوق حقيقة
اخرى كالاستناد الى الجاعل غيره فانه لو كانت غير ما كانت
هي الوجود حقيقة فيجري الكلام فيه حينئذ لم يكن قابلا للاستناد الى
الجاعل واثره بالذات الا الماهية من حيث هي اعني نفس الماهية
بلا اعتبار حسيته اخرى هذا هو الجعل البسيط فهو الحق كما ذكره
المصنف فاعلم في هذا التحقيق فانه من الفلاس لمختصة بهذا الكتاب
الايمان به اي بالصدق في الوجود بقرينه وقيل بجعل مطلقا
او بجعل بسيط ثم التصديق في الحاشية فيه اشارة الى ان التصديق
هو المستبر في الايمان فيما بين وبين الصدق في الوجود اشارة اطلاق
التصديق على الايمان فلو كان الايمان مركبا من التصديق غيره
لم يطبق عليه حقيقة فان الاحسن ان الخارجية للشي لا تكون محسوسة

فان الاشراق لا يخرج عن الحق بل هو الحق نفسه
فان الاشراق لا يخرج عن الحق بل هو الحق نفسه
فان الاشراق لا يخرج عن الحق بل هو الحق نفسه
فان الاشراق لا يخرج عن الحق بل هو الحق نفسه

والتصديق هو الذي لا يخرج عن الحق بل هو الحق نفسه
فان الاشراق لا يخرج عن الحق بل هو الحق نفسه
فان الاشراق لا يخرج عن الحق بل هو الحق نفسه
فان الاشراق لا يخرج عن الحق بل هو الحق نفسه

عليه كاللبنات على البيت والاعتصام به يهدي إلى جنة الفردوس
معناه معروف والصلاة والسلام على من لا نبي بعده
لكل عليل فان القرآن المجيد ليس مرشدا الى طلبة العلم الايمان بشيئ من
عن الامراض الظاهرة والمباينة كما ينبغي لمن تفكر في آيات
كلامه المجيد وعلى الله وأصحابه الذين هم قدامات الدين
هنا انما بالمعنى اللغوي والمعنى الموقوف عليه كمال الوجنتين صبحان
الهداية واليقين اذ يوصل بهم الى الهداية وايقين اما بعد ففقه
رسالة وصناعة الميزان اسي في علم المنطق سميها بسلم العلوم
بذلك التسمية بالنظر الى المقصود من الكتاب فان المنطق وسيلة
العلوم كلها اللهم اجعله باين المتون كالشمس باني الخيام
في الضياء والشفرة واختلاف غيره من المتون عند طوره مقفلة
وهي ما يتوقف عليها شروع في العلم والمراد بالتوقف هو التوقف
لدخول الفار والذكورات فيها كذا فان الموضوع والحكم
الغاية المذكورة فيها ما يتوقف على شروع في العلم ويدفع بها
استحالة طلب المجهول المطلق وطلب العتق عدم الاعتبار بين
المسائل وبالجملة ان الموقوف عليه التام لشروع بمعنى لا يمكن
الشروع بدونها انما هو التصديق بفائدة ما والتصور بوجودها وما
فائدة ما والتصور بوجودها وما

[illegible]

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible]

متخالفه الى امر واحد لتحقيق اقسام متباينة والامر الواحد هو لهم
هو لا يكون حينئذ اعني وقت الانضمام طبيعة عامة فان الانضمام لتقدير
يأتي عموم بل الانضمام الى الطبيعة من حيث هي هي الباقية مع
الانضمام وهذا ظاهر لمن له حدس صائب الا ترى اننا اذا قسمنا
الحيوان الى الانسان والفرس فانما نقسم ما نفهم من لفظه ولا نفهم
فيه امر آخر ولا نفهم منه الا الطبيعة من حيث هي هي فاما لانه عين
المحقق يقع عليه المناظر ودون المجادل والحق انه من اجل
البداهيات كالقول والسمع ثم نتج حقيقته عسير فتعقوا في علم
فقبل انه بدهي قيل نظري يمكن الكلب او متعسره اقول هذا النزاع
في غيب موضعه فان احكم انما ان يراد به المعنى لمصدرى الذي
يعبر عنه بالفارسية بد استن او نفس مفهوم ما ذكره لمصنف من
الحاضر عند المدرك بالشي معنى اخذت بدهي اولى بلبه البله والصبيان
لا يناسب ان يكون محلا للاختلاف فهم بالبداهة والنظرية واما ان
يكون مرادهم مصداق بذن المفهومين فهو غيب متعين بعد فني الواجب
نفس حقيقة كيف يذهب احد الى انه بدهي وفي الممكن في المحضوري
نفس ذاه كيف يحكم بداهة وفي المحضوري الصورة الحاصلة
قد تكون بدهييا وقد تكون نظريا كيف يحكم عليها بالبداهة مطلقا و

۲۹

لم يثبت بعد ما يليق بشان العاقل على ان جعله من اجلي البدييات مع
 و توجع الاختلاف الكثير في ذلك بعدئذ مع ان رجوع الضمير الى البعض
 افراد الكل الذي مقصد عموميه بعد من العبارة و استحق ان معنى
 كلام المصنف انه اى العلم بالمعنى المصدري من اجلي البدييات
 من حيث المفهوم كالنور والمسرور نفهم تحقيق حقيقة اى مصداقه و مثله
 انتزاعه غير فان الحقيقة قد تطلق على المصداق والامسار و
 الضاد ولا شبهة في معناه اما في الواجب فقد عرفت ان مصداق
 هذا المفهوم نفس ذات الواجب و قيل ذوات الممكنات و قيل
 الصورة القائمة بالبارى تعالى على ما من التفاصيل فقد
 عرفت حال التسره و اما في الممكن فقيل الصورة الحاصلة و قيل
 بقول النفس تلك الصورة و قيل التعلق بين العالم و العلوم
 و على تقدير الصورة الحاصلة اما ان يكون حصول نفس المعلوم او
 مثاله و لم يتفتح بعد قال المصنف في الحاشية المتعلقة على قوله في
 المتن كالنور و اسرور الاول من الحيات الثاني من الوجدانات
 الظاهر التفسير و يمكن ان يجعل اشارة الى ما هو المشهور في هذا المقام
 و هو ان يقال المعنى كالعلم بالنور و اسرور و هذا العلم خاص
 بديهي و بذاته الخاص يستلزم بذاته العلم و يرد عليه المنع ان

[illegible][illegible]

[illegible]

انما من لا يلاحظ حالات الجسمية والصوره
التي هي الصور وبالجسميات والصوره
تتبدل في النفس ولا تتغير مادتها
فكل ما هو في النفس من صور
هو صور في النفس وصور في
النفس هي الصور وصوره

والصنف الثاني ان
 لا يكون له صفة في نفسه
 بل يكون له صفة في غيره
 كقولنا هذا كذا فيكون
 له صفة في غيره
 والاصح في ذلك ان
 لا يكون له صفة في نفسه
 بل يكون له صفة في غيره
 كقولنا هذا كذا فيكون
 له صفة في غيره

والصنف الثالث ان
 لا يكون له صفة في نفسه
 بل يكون له صفة في غيره
 كقولنا هذا كذا فيكون
 له صفة في غيره
 والاصح في ذلك ان
 لا يكون له صفة في نفسه
 بل يكون له صفة في غيره
 كقولنا هذا كذا فيكون
 له صفة في غيره

والصنف الرابع ان
 لا يكون له صفة في نفسه
 بل يكون له صفة في غيره
 كقولنا هذا كذا فيكون
 له صفة في غيره
 والاصح في ذلك ان
 لا يكون له صفة في نفسه
 بل يكون له صفة في غيره
 كقولنا هذا كذا فيكون
 له صفة في غيره

الفنانية الناشئة فيها ثم هذا لا يضر المصنف فانه قال هو المصنف
 عند المدرك وما اخذ لفظ الصورة في التعريف والافقصور سادج هذا
 ما لم يكن فيه نسبة تامة خبرية سواء لم يكن فيه نسبة اصلا او كانت
 ولم تكن خبرية وما يكون فيه تلك ولم يكن فيه الا ذعان
 كما في صورة التخصيل والشك والوهم وهم نوعان متباينان
 من الادراك ضرورية هذا الكلام مضيد فانه تين الاول ان
 التصديق كصفة ادراكية والتشكيانية ان التصور والتصديق
 نوعان متباينان والاصح في ذلك انهما الى ضرورة
 وبيان الاول قد مر منا انفا وقد شهد على الثاني في المشهور
 بان لكل واحد من ماهية التصور والتصديق لو ازم خاصته منافية
 للوازم اخرى وتنافي اللوازم يدل على تنافي الملزومات والا
 يلزم اجتماع المتنافيين وفيه منع مشهور ايضا بان اللوازم
 يجوز ان تكون لو ازم الصنف فالملزومات يجوز ان تكون
 متباينة منفا قول المصنف ورياء ان التصديق بما هيته اما ما كانت
 ماهية يستلزم ان يتحقق متعلق يلزم ان يكون نسبة
 الخبرية معتبرة فيه والتصور من حيث ماهية الاستلزام
 ذلك فلا شبهة حينئذ في تنافي اللوازم وكذا في كونها لوازم

والصنف الخامس ان
 لا يكون له صفة في نفسه
 بل يكون له صفة في غيره
 كقولنا هذا كذا فيكون
 له صفة في غيره
 والاصح في ذلك ان
 لا يكون له صفة في نفسه
 بل يكون له صفة في غيره
 كقولنا هذا كذا فيكون
 له صفة في غيره

[illegible]

فقدان العلاقة بين الصدوق وبين المقدّم
الشيعة على الكثرة
أي فرض صدور الصدوق بالاكثرة
أحد الشياطين بالاكثرة
السلالة بين صدور السواد بالاكثرة
حسنة البياض فإذا لم يطلان
ذلك التفسير ففقدوا بها أيضاً
بأصل وهو القول بالشيطان
محمّد ودفد دام في مودته

فانما العلاقة كما تارة اياها في الحاشية التي
 القدوة بالتقديس فيكونه الاقادة والديان
 لان الضوء والتقديس يتباينان في الحاشية
 العلاقة بينهما وعلاقة الاقادة والديان
 لكن لا بد استلزام الحال بحال اخر من
 بالتقديس يمكن ان يستلزم الحال بحال اخر من
 ان يكون في الحال بحال اخر من
 بل هو الذي لا يخفى عليك
 فانه لا بد استلزام الحال بحال اخر من
 بالتقديس يمكن ان يستلزم الحال بحال اخر من
 ان يكون في الحال بحال اخر من
 بل هو الذي لا يخفى عليك

لو تصور التصديق بغير اتحاد واحد المتباينين بالآخر باطلاً بغير ضرورة
 لا لأن صدق الشبهة يستلزم إمكان المقدم بل لعدم العلاقة
 كما يحكم العقل بالضرورة كذب قولنا لو تصور السواد بغيره بغير أن يكون
 عين البياض وهذه الشبهة الكاذبة لا لزوم لليقول بالتباين
 مع انضمام بعض المقدمات الحققة اليه فذلك العقول لطفاً استحالة
 اللازم يستلزم استحالة المزوم فتفكر فانه قد يبين ثم تعين القول
 اشبهه بالتصديق بمعنى لصدق به كما وقع في الحاشية أن كان
 بالنظر الى ان محصل المحل الآتي لا يجري في التصديق بمنى
 الاذعان فذلك باطل قطعاً كما سيأتي وأن كان بالنظر
 الى ان بعض الالفاظ المحل آي عنه فكان الانسب على المصنف ان
 لا يذكرها او ياوله ويبين الجواب عن التقريرين لتلا يكون موجبا
 للوهم بالاختصاص وهو غير مختص وللا عذار البارودة محال
 وحله على ما تقدمت به ان العلم في مسألة الاتحاد بمعنى الصورة
 العلمية فايضا من حيث الحصول في الذهن معلوم الوجود والحصول
 والكون واشبهت الالفاظ مترادفة عندهم والوجود والذهني عند
 بعض المحققين عبارة عن الشيء من حيث هو مع قطع النظر
 عن القيام بالذهن فكذا الحصول للذهني وهو مرتبة لمعلوم فلا بد

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

قد خالطت بوجودها الانطباعي اى الانضمامي مع الذهن قائلها
 انما تحدث فيه دون الصورة والاصوات عالمة فمده الحال بوجودها
 القائم بالذهن خالطت مع صورة خلط اربطها الاتحاد بالذهن
 الرابطة الاتحادى حل تعرضيات على المعروضات وليس الاتحاد
 ههنا في الوجود كما نزعهم بل الاتحاد الحولى كفا في العرضى بالذهن
 الى المعروض لابل كما في غرضين فاعين معروض واحد كالفياحك
 واستعجب حاصل الكلام ان من الوجدانيات ان بعد حصول الصورة
 في الذهن يحصل لها حالة في الذهن بحيث يرتبط عنها بالتفارية
 بدائش وفي السرية بحاله الشعور والفهم وكذا في كل لغة اسم
 يخصها كما ان اسراج اذا دخلت في ذوق غلبة تنور بها الذوق فالسراج
 كالصورة والضمير القائم بتلك الذوق ومنه سيرة الاحالة
 الادراكية والفرق بين الصورتين ان الضمير قائم بالسراج
 والدور كليهما والحالة المذكورة انما قامت بالذهن فقط والصورة
 واسطة في لشيء لها على نحو ما يكون الاتصاف بذى الواسطة
 فقط وقد حقت في مقامه ان مناط الحمل مطلقا سمي في
 العرضيات على الكلول فقط دون الاتحاد بالذات والوجود فان
 المعروض قد يوجد ولا يوجد العارض والمعرض جوهر العارض

والاشياء لا تتحد بالذهن لانها لا تتحد بالذهن
 غلط الصفة للمعروض والاشياء لا تتحد بالذهن
 العصور حالة لا قاضى احد على سبيل
 فيسلك وليس الاتحاد الكمال فيها قيام الصورة بالذهن
 الحاله فالتشخيص قاضى فيها لبعدها قيام الصورة بالذهن
 وجود واحد للذات لا يتحد بالذهن لانها لا تتحد بالذهن
 فيسلك وليس الاتحاد الكمال فيها قيام الصورة بالذهن
 الحاله فالتشخيص قاضى فيها لبعدها قيام الصورة بالذهن
 وجود واحد للذات لا يتحد بالذهن لانها لا تتحد بالذهن

الاتحاد بالذهن لانها لا تتحد بالذهن
 غلط الصفة للمعروض والاشياء لا تتحد بالذهن
 العصور حالة لا قاضى احد على سبيل
 فيسلك وليس الاتحاد الكمال فيها قيام الصورة بالذهن
 الحاله فالتشخيص قاضى فيها لبعدها قيام الصورة بالذهن
 وجود واحد للذات لا يتحد بالذهن لانها لا تتحد بالذهن

فما لا يخفى

فما لا يخفى ان لا يتصور الوجود في ذاته بل يتصور في غيره

فما لا يخفى ان لا يتصور الوجود في ذاته بل يتصور في غيره

فما لا يخفى ان لا يتصور الوجود في ذاته بل يتصور في غيره

والعبار من كيف فكيف الاتحاد نعم يتصور الحلول بينهما هو الذي
سموه بالاتحاد على التحقيق وان كان ظاهرا بآثارهم مشعرا بالاتحاد
الوجود فاذا وجد على صورة الحلول بين اثنين بان يكون احدهما عالما
لان الثاني بالذات في الاتحاد لا يتصور في الوجود
في الاخر او يكون كلاهما حالين في امر ثالث تحقيق الحول والوجود
هنا هو الشق الاخير فان الصورة والحالة كلتا هما
قائمتان بالذات من حيث لا يدرك عليه ما اورد على بطلانها بان
ملك الحالة ان كانت منصفة فاما ان يقوم بالصورة فتكون عالمة
حقيقة لان مناط حمل الشق قائم المبذور واما ان يكون
قائمة بالذات من خلا كون محمولة على الصورة ولا تكون عرضا لهما
فانما شق الشق الثاني ونقول حملها على الصورة كحملها على
على المتجرب وايضا لا يرد ما اورد ان كلاهما في شبهة على اتحاد
العلم والمعلوم بالذات وعلى تقدير كون العلم حقيقة هي
الحالة المذكورة يلزم تغايرهما بالذات فان الاتحاد انما قصد
في العلم بمعنى الصورة دون الحالة وبما يحل هذا التحقيق عندي
حقيق بان يتصور بالقبول وبعد تنقيح هذا النمط لا ينبغي
من السبب فتح الاوامام الموردة ههنا ولم تستغل بذكرها
وذا فيها لتلخيص الكلام من النمط الذي بسطته للغة التحقيق

فما لا يخفى ان لا يتصور الوجود في ذاته بل يتصور في غيره

فما لا يخفى ان لا يتصور الوجود في ذاته بل يتصور في غيره

(Faint handwritten notes or bleed-through from another page)

فان لا يشترط في الحقيقة ان يكون لها صورة في العقل بل قد يكون لها صورة في النفس
لا يشترط في الحقيقة ان يكون لها صورة في العقل بل قد يكون لها صورة في النفس
لا يشترط في الحقيقة ان يكون لها صورة في العقل بل قد يكون لها صورة في النفس

هنا ينبغي على التحقيق دون التمسك برأيهم وعلى نقد برأيهم
فيجوز ان يكون تلك الحالة ايضا في الخواص كما قيل ان مدرج
البحر نيات هو الخواص ونحن ان الادراك التصوري والتصديق
للشخص واختلاط الحالة الادراكية بالصورة كاختلاط الادمان بالخصية
الشخصية فان الادمان للخصية الشخصية والخصية الشخصية
ليست موجودة فيها لا مستلزمة حيزها او كاختلاط الالفاظ
بالحجريات المادية مستحقنا الذي ذكرنا انها في صور الكلمات
ولم يصح المصنف بالحمل بالمواطاة بين الحالة والصورة وقوله
انما صارت علما معناه انما صارت علما بمعنى الصورة العلمية
لا بمعنى الحالة الادراكية فان لفظ العلم يدل على
معان كثيرة وانما يراد الاشكال على من قال بالحمل بالمواطاة
الحقيقي فان المجازي لا تنكره ايضا ووجه الاشارة بخصية
الصورة الذوقية وتفسيرها على سبيل التمثيل من القاعده
الكلمية المذكورة سابقا وهي شاملة لها ايضا فذلك الحال
تنقسم الى التصور والتصديق حقيقة وهما نوعان متباينان
منها ذلك هو ما افشاهم الصورة فانما يكون الى التصور
التصديق بالعرض وهما المبعوثان في الفن دون الالولين

فالانما صارت علما وارادوا بالعلم
الحالة الادراكية فغير متصارت راجع الى الصورة
الحالة الادراكية فغير متصارت راجع الى الصورة
الحالة الادراكية فغير متصارت راجع الى الصورة

وكان انما صارت علما وارادوا بالعلم
الحالة الادراكية فغير متصارت راجع الى الصورة
الحالة الادراكية فغير متصارت راجع الى الصورة
الحالة الادراكية فغير متصارت راجع الى الصورة

فاما يحتاج الى كثير من العلوم الى النظر ولا ينظر باصرح بالصفة الكاشفة
بقوله متوقفا على النظر في التعريف له في المشهور قال في الحاشية
الحق ان البداهة والنظرية من صفات العلم فلا يروا اثر بشي
يكون نظرية عند شخص وبداهة عند آخر ومن ثم جوزد صاحب
القوة القدسية ان النظريات باسرها بالتصوير بداهة عنده فلا معنى
للتوقف ووجه الدفع ان علم كل واحد معاير بالشخص فيجوز ان يتوقف
احدهما دون الآخر وقد جاب بالتصريح في معنى التوقف انتهى
اقول متوفيق الله تعالى وتوقيفه ان تحقيق المقام ان وجوده بطابع
الوجودية يتقدم على وجودات الاشخاص سواء كانت في الخارج
او في الزمان فتشكك يكون التوقف طبعا كما قالوا في وجود
الطبيعة للصورة الجسمية فانها علة لوجود الهيولى ووجود الهيولى
علة للوجود الشخصي للملك الصورة وعله العلة علة فيكون وجود
طبيعية الجسمية علة لوجود الشخصية وقد يكون مستقبا ممحضاً كما في
وجود الانسان لمطلق وشخصه وبما يجتله يكون الاول سبق
من الشك في وتوقف الاول على علمه وترجيحه عليها اسبق على
توقف الثاني على علة وترجيحه عليها ولا شك ان التوقف
والترتيب نسبة وتقدير النسبة بتقايير المتعنيين

فاما يحتاج الى كثير من العلوم الى النظر ولا ينظر باصرح بالصفة الكاشفة
بقوله متوقفا على النظر في التعريف له في المشهور قال في الحاشية
الحق ان البداهة والنظرية من صفات العلم فلا يروا اثر بشي
يكون نظرية عند شخص وبداهة عند آخر ومن ثم جوزد صاحب
القوة القدسية ان النظريات باسرها بالتصوير بداهة عنده فلا معنى
للتوقف ووجه الدفع ان علم كل واحد معاير بالشخص فيجوز ان يتوقف
احدهما دون الآخر وقد جاب بالتصريح في معنى التوقف انتهى
اقول متوفيق الله تعالى وتوقيفه ان تحقيق المقام ان وجوده بطابع
الوجودية يتقدم على وجودات الاشخاص سواء كانت في الخارج
او في الزمان فتشكك يكون التوقف طبعا كما قالوا في وجود
الطبيعة للصورة الجسمية فانها علة لوجود الهيولى ووجود الهيولى
علة للوجود الشخصي للملك الصورة وعله العلة علة فيكون وجود
طبيعية الجسمية علة لوجود الشخصية وقد يكون مستقبا ممحضاً كما في
وجود الانسان لمطلق وشخصه وبما يجتله يكون الاول سبق
من الشك في وتوقف الاول على علمه وترجيحه عليها اسبق على
توقف الثاني على علة وترجيحه عليها ولا شك ان التوقف
والترتيب نسبة وتقدير النسبة بتقايير المتعنيين

فاما يحتاج الى كثير من العلوم الى النظر ولا ينظر باصرح بالصفة الكاشفة
بقوله متوقفا على النظر في التعريف له في المشهور قال في الحاشية
الحق ان البداهة والنظرية من صفات العلم فلا يروا اثر بشي
يكون نظرية عند شخص وبداهة عند آخر ومن ثم جوزد صاحب
القوة القدسية ان النظريات باسرها بالتصوير بداهة عنده فلا معنى
للتوقف ووجه الدفع ان علم كل واحد معاير بالشخص فيجوز ان يتوقف
احدهما دون الآخر وقد جاب بالتصريح في معنى التوقف انتهى
اقول متوفيق الله تعالى وتوقيفه ان تحقيق المقام ان وجوده بطابع
الوجودية يتقدم على وجودات الاشخاص سواء كانت في الخارج
او في الزمان فتشكك يكون التوقف طبعا كما قالوا في وجود
الطبيعة للصورة الجسمية فانها علة لوجود الهيولى ووجود الهيولى
علة للوجود الشخصي للملك الصورة وعله العلة علة فيكون وجود
طبيعية الجسمية علة لوجود الشخصية وقد يكون مستقبا ممحضاً كما في
وجود الانسان لمطلق وشخصه وبما يجتله يكون الاول سبق
من الشك في وتوقف الاول على علمه وترجيحه عليها اسبق على
توقف الثاني على علة وترجيحه عليها ولا شك ان التوقف
والترتيب نسبة وتقدير النسبة بتقايير المتعنيين

فاما يحتاج الى كثير من العلوم الى النظر ولا ينظر باصرح بالصفة الكاشفة
بقوله متوقفا على النظر في التعريف له في المشهور قال في الحاشية
الحق ان البداهة والنظرية من صفات العلم فلا يروا اثر بشي
يكون نظرية عند شخص وبداهة عند آخر ومن ثم جوزد صاحب
القوة القدسية ان النظريات باسرها بالتصوير بداهة عنده فلا معنى
للتوقف ووجه الدفع ان علم كل واحد معاير بالشخص فيجوز ان يتوقف
احدهما دون الآخر وقد جاب بالتصريح في معنى التوقف انتهى
اقول متوفيق الله تعالى وتوقيفه ان تحقيق المقام ان وجوده بطابع
الوجودية يتقدم على وجودات الاشخاص سواء كانت في الخارج
او في الزمان فتشكك يكون التوقف طبعا كما قالوا في وجود
الطبيعة للصورة الجسمية فانها علة لوجود الهيولى ووجود الهيولى
علة للوجود الشخصي للملك الصورة وعله العلة علة فيكون وجود
طبيعية الجسمية علة لوجود الشخصية وقد يكون مستقبا ممحضاً كما في
وجود الانسان لمطلق وشخصه وبما يجتله يكون الاول سبق
من الشك في وتوقف الاول على علمه وترجيحه عليها اسبق على
توقف الثاني على علة وترجيحه عليها ولا شك ان التوقف
والترتيب نسبة وتقدير النسبة بتقايير المتعنيين

[illegible]

N4

[illegible]

الحق اليقينيه كما انهم لا يبينون ذلك

والا واما آخرها فالنقصين
السبب الثاني في كونها متناهية
والثاني في كونها غير متناهية

والثاني في كونها غير متناهية
والثاني في كونها متناهية
والثاني في كونها غير متناهية

والثاني في كونها غير متناهية
والثاني في كونها متناهية
والثاني في كونها غير متناهية

مبدء راو على الثاني يلزم كون العدد وسطا بين الواحد والاثني
ليعود الى الشق الاخير وهو قوله والا وسيط كل امنتظمة متوالية فلا
يتصور الزيادة فيها لاختلال النظم فحيث لا كان المزيد عليه غير متناه
لزم الزيادة في جانب علم القناهي هو باطل وتناهي العددي مستلزما
تناهي المعدل وقد ثبت ان هذا البرهان للضعيف وتصويره موقوف على
عدة مقدمات الاولى ان كل عدد قابل للضعيف فان كل مرتبة
منه اشترعي وكل ما يصح اشترعيه فيقبل للضعيف بالضرورة
والا بطل اللاتقصية وقد ثبت في مقامه عدد للضعيف زائد على
المضغف والثانية ان العدد الزائد لا يتصور زيادته على المزيد عليه
الا بعد انصرام جميع اعداد المزيد عليه وبيانه مرافقا في المتن وشرح
والثالثة ان كل ما هو خارج من القوة الى الفعل معبر وض للعدد
بالضرورة سواء كان متناهيما او غير متناه مرتبا او غير
مرتب واذا تم هذا فنقول يلزم بالنظر الى المقدمتين الاوليين
ان كل عدد غير متناه قابل للضعيف عدد للضعيف زائد و
لا يتصور الزيادة الا بعد انصرام جميع اعداد المزيد عليه الا انصرام
يقضي التناهي واذا ثبت تناهي جميع الاعداد يلزم تناهي جميع
الاعدادات بحكم المقدمتين الثالثة فان الزيادة ولو نقصا

والثاني في كونها غير متناهية
والثاني في كونها متناهية
والثاني في كونها غير متناهية

والثاني في كونها غير متناهية
والثاني في كونها متناهية
والثاني في كونها غير متناهية

والمتناهي واللاتناهي من خواص الكمال الذات والتكريم بالعرض وبهذا
التقرير يندفع ما في الحاشية في ذيل قوله فتدبر اشارة الى منع
هوان يقال لم لا يجوز ان يكون المتصاعف خاصة المتناهي دون
غيره انتهى وذلك لما قلنا في المقدمة الاولى وبهذا التقرير يندفع ما في
الحاشية الاخرى وهو انه لا شك ان الامور الغير المتناهية سواء كانت
مرتبة او غير مرتبة مجتمعة في الوجود ومتعاقبة تكون معسرة
للعقد وبالضرورة تكون مراد المصنف من الامور المتعاقبة الامور

المتعاقبة المتناهية المتعاقبة على طريق المستقلين القائلين بابتداء العالم نعم
يجري فيها على طريق الحكماء القائلين بالحيثية الدهرية في عالم الدهر
فانها خارجة من القوة الى الفعل على سبيل التمايز فان المصدر
الضروري ان يكمل ما يخرج من القوة الى الفعل على سبيل التمايز
لابدان يكون معروضا للعقد وسواركان التميز فيه بحسب لما بهية
او الوجود الخارجي او الوجود الذاتي او الالتفات فقط كما في المتناهي
فان شريكه البارى واليلا بعد التصور والاتفات يكونان معسرين
للاشئيه وكذا الاجزاء الا ان شراعية لا تتصل الواحد
المتناهي وغير المتناهي انما يكون معسرة للعقد بعد الاتساع الا

والمتناهي واللاتناهي من خواص الكمال الذات والتكريم بالعرض وبهذا
التقرير يندفع ما في الحاشية في ذيل قوله فتدبر اشارة الى منع
هوان يقال لم لا يجوز ان يكون المتصاعف خاصة المتناهي دون
غيره انتهى وذلك لما قلنا في المقدمة الاولى وبهذا التقرير يندفع ما في
الحاشية الاخرى وهو انه لا شك ان الامور الغير المتناهية سواء كانت
مرتبة او غير مرتبة مجتمعة في الوجود ومتعاقبة تكون معسرة
للعقد وبالضرورة تكون مراد المصنف من الامور المتعاقبة الامور
المتعاقبة المتناهية المتعاقبة على طريق المستقلين القائلين بابتداء العالم نعم
يجري فيها على طريق الحكماء القائلين بالحيثية الدهرية في عالم الدهر
فانها خارجة من القوة الى الفعل على سبيل التمايز فان المصدر
الضروري ان يكمل ما يخرج من القوة الى الفعل على سبيل التمايز
لابدان يكون معروضا للعقد وسواركان التميز فيه بحسب لما بهية
او الوجود الخارجي او الوجود الذاتي او الالتفات فقط كما في المتناهي
فان شريكه البارى واليلا بعد التصور والاتفات يكونان معسرين
للاشئيه وكذا الاجزاء الا ان شراعية لا تتصل الواحد
المتناهي وغير المتناهي انما يكون معسرة للعقد بعد الاتساع الا

فان المتناهي واللاتناهي من خواص الكمال الذات والتكريم بالعرض وبهذا
التقرير يندفع ما في الحاشية في ذيل قوله فتدبر اشارة الى منع
هوان يقال لم لا يجوز ان يكون المتصاعف خاصة المتناهي دون
غيره انتهى وذلك لما قلنا في المقدمة الاولى وبهذا التقرير يندفع ما في
الحاشية الاخرى وهو انه لا شك ان الامور الغير المتناهية سواء كانت
مرتبة او غير مرتبة مجتمعة في الوجود ومتعاقبة تكون معسرة
للعقد وبالضرورة تكون مراد المصنف من الامور المتعاقبة الامور
المتعاقبة المتناهية المتعاقبة على طريق المستقلين القائلين بابتداء العالم نعم
يجري فيها على طريق الحكماء القائلين بالحيثية الدهرية في عالم الدهر
فانها خارجة من القوة الى الفعل على سبيل التمايز فان المصدر
الضروري ان يكمل ما يخرج من القوة الى الفعل على سبيل التمايز
لابدان يكون معروضا للعقد وسواركان التميز فيه بحسب لما بهية
او الوجود الخارجي او الوجود الذاتي او الالتفات فقط كما في المتناهي
فان شريكه البارى واليلا بعد التصور والاتفات يكونان معسرين
للاشئيه وكذا الاجزاء الا ان شراعية لا تتصل الواحد
المتناهي وغير المتناهي انما يكون معسرة للعقد بعد الاتساع الا

المتناهي واللاتناهي من خواص الكمال الذات والتكريم بالعرض وبهذا
التقرير يندفع ما في الحاشية في ذيل قوله فتدبر اشارة الى منع
هوان يقال لم لا يجوز ان يكون المتصاعف خاصة المتناهي دون
غيره انتهى وذلك لما قلنا في المقدمة الاولى وبهذا التقرير يندفع ما في
الحاشية الاخرى وهو انه لا شك ان الامور الغير المتناهية سواء كانت
مرتبة او غير مرتبة مجتمعة في الوجود ومتعاقبة تكون معسرة
للعقد وبالضرورة تكون مراد المصنف من الامور المتعاقبة الامور
المتعاقبة المتناهية المتعاقبة على طريق المستقلين القائلين بابتداء العالم نعم
يجري فيها على طريق الحكماء القائلين بالحيثية الدهرية في عالم الدهر
فانها خارجة من القوة الى الفعل على سبيل التمايز فان المصدر
الضروري ان يكمل ما يخرج من القوة الى الفعل على سبيل التمايز
لابدان يكون معروضا للعقد وسواركان التميز فيه بحسب لما بهية
او الوجود الخارجي او الوجود الذاتي او الالتفات فقط كما في المتناهي
فان شريكه البارى واليلا بعد التصور والاتفات يكونان معسرين
للاشئيه وكذا الاجزاء الا ان شراعية لا تتصل الواحد
المتناهي وغير المتناهي انما يكون معسرة للعقد بعد الاتساع الا

[illegible]

[illegible]

الكلمة ان الحق ان الامور الغيرية المتناهية لا تنصف بالزيادة والنقصان
بالقياس الى نظامها لانها من عوارض الكم حيث المتناهي بعد
تعيين المحذور نعم يمكن الحكم عليها بالتساوي مطلقاً من حيث عدم قطع
التطابق بين احادها وبداهة قولهم لكل عظم من الخبز في المتناهي سلم
لا في غير المتناهي فلاتم اكثر البراهين كالطبقي والتضعيف وغيره
وجه العجب هل لمن له ادنى حد من فراولة في الفس فان قولنا لكل
من الخبز بدبي مطلقاً سوار كانا في المتناهي او غير متناهي اذ الكل عباد
عن الحذر والشئ الآخر نفى الكل مرتبة لا يكون تجدها مترتبة
في الخبز بدب المتناهي الزيادة وتبين ان التضييق والمضايق
التضعيف المذكور منها ايضا نعم لا بطل الثالث وجه آخر ذكرنا

[illegible]

ΔF

[illegible]

واذا وجب علينا ذكر المتطبيقات والتضائفات على وجه اختصار لنكشف
 عن وجوبها الاول ان يفرض الامور الغير المتساوية الموجودة بالفعل
 المرتبة ترتيبا طبيعيا او وضعيا او غير ذلك بحيث يتعين الاول والثاني
 الثالث وهكذا فلم يبد من تلك السلسلة او الحجاب الاضحت
 منها فجرب جزم من آب وآيب كلية ضرورة دخول آج فوج
 فيه فاذا طبقنا آعلى ج بمعنى ايقاع المرتبة بازار المرتبة لا با
 ولا با يعلق الحاد ذاته بل بان يحكم المعنى كما يصح ما وقعنا

[illegible]

عالمی علوم و علم فلاحی
 البرمان فیہ و علم الخس بان
 الشب والاضافات لادھولما
 سن الاغنیان ہا مولانا
 محمد یوسف دامت برکاتہم

في المنفصلات تسبلا على التسليم وأجرى في المنفصلات أيضا بالطريق
 المذكور ولا انطول الكلام بذكر ذلك بل بان الثابت في تقريره ان المتضايفين
 اذا ذهب الى النهاية فيما خرج من القوة الى الفعل يلزم وجود واحد
 المتضايفين بدون آخر والتاسع باطل فان وجود الملزوم بدون
 اللازم محال اذا المتضايفان متلازمان بيان الملازمة ان المتضايفين
 كالعلية والمعلولية اذا ذهب الى النهاية في المسألة او تحققت الال
 النهائية في المحال فالمعلولية في المبدء كما يحادث اليوس في تحقيق بلائيه
 فانما يتصور انقطاع هذه السلسلة عن الآتي وكلاهما تحتصان في
 سبق فعدو هذين المتضايفين حتى مفهومهما فيما سبق متكافئان لان
 كل واحد فيما سبق علته ومعلول والمعلولية الاخيرة بمعنى بلائية وبلائية

في هذا التصور تحقيق معلولية بلائية فيلزم ان يكون في الجواب
 الآخر عليه فقط لتحقيق التساوي بينهما فيلزم الخلف وهذا ينطه
 من دامت ان اللازم ان يكون بازاء كل معلول علته وهو متحقق
 ههنا واما تدسي المفهومات فغيره لازم وهو جفافا واما
 ظاهره البلب لا انطول الكلام بذكره ولا يعلم التصور من
 التصديق والعكس لان المعروف معلول والتصوير متساوي للنسبة
 بيان الاول ان كل كاسب التصور متصرف كما هو الغيب عند فهمه والآخر

في المنفصلات تسبلا على التسليم وأجرى في المنفصلات أيضا بالطريق
 المذكور ولا انطول الكلام بذكر ذلك بل بان الثابت في تقريره ان المتضايفين
 اذا ذهب الى النهاية فيما خرج من القوة الى الفعل يلزم وجود واحد
 المتضايفين بدون آخر والتاسع باطل فان وجود الملزوم بدون
 اللازم محال اذا المتضايفان متلازمان بيان الملازمة ان المتضايفين
 كالعلية والمعلولية اذا ذهب الى النهاية في المسألة او تحققت الال
 النهائية في المحال فالمعلولية في المبدء كما يحادث اليوس في تحقيق بلائيه
 فانما يتصور انقطاع هذه السلسلة عن الآتي وكلاهما تحتصان في
 سبق فعدو هذين المتضايفين حتى مفهومهما فيما سبق متكافئان لان

بدون العلة في المنفصال
 في المنفصلات تسبلا على التسليم وأجرى في المنفصلات أيضا بالطريق
 المذكور ولا انطول الكلام بذكر ذلك بل بان الثابت في تقريره ان المتضايفين
 اذا ذهب الى النهاية فيما خرج من القوة الى الفعل يلزم وجود واحد
 المتضايفين بدون آخر والتاسع باطل فان وجود الملزوم بدون
 اللازم محال اذا المتضايفان متلازمان بيان الملازمة ان المتضايفين
 كالعلية والمعلولية اذا ذهب الى النهاية في المسألة او تحققت الال
 النهائية في المحال فالمعلولية في المبدء كما يحادث اليوس في تحقيق بلائيه
 فانما يتصور انقطاع هذه السلسلة عن الآتي وكلاهما تحتصان في
 سبق فعدو هذين المتضايفين حتى مفهومهما فيما سبق متكافئان لان

فالمطلب لا بد من العلم ولا يقصد
 من غير العلم لا بد من العلم ولا يقصد
 من غير العلم لا بد من العلم ولا يقصد

جهول فكيف الطلب ولا يتحقق هذا الاشكال المطلوب التصوري
 بل يجري المطلوب التصديقي بان يقال عند طلب الدليل على قولنا
 العالم حادث هذا المدعى اما ان يكون معلوما لك ومجهولا على
 الاول فالعلم حاصل فطلبه يكون تحصيله للحاصل او مجهولا
 فيلزم طلب المجهول المطلق ويجري فيه الجواب المذكور فيقول
 واجب بانه معلوم من وجه ومجهول من وجه وحاصله ان
 المطلوب قد يكون معلوما من وجه ومجهولا من جهة الكنه فيطلب الكنه
 من جهة الوجه فلا يلزم المخدوران في المطلب التصوري و
 المطلوب اليقيني يكون معلوما من وجه من جهة التحصيل او الشك
 او الوجه ومجهولا من جهة العلم الاعتقادي فيطلب بالدليل فلا يلزم
 المخدوران وباجلته يتحقق العلم والجهل في كل منهما وطلب
 المجهول المطلق وتحصيل الحاصل مجال في كل منهما واشتباؤه العلم
 والجهل باضاعة الحثيات ثبات فيها فلا وجه لتخصيص الشبهة بالتصور
 كما عرض لبعض الكلفه فاعاد قائلا الوجه المعلوم معلوم
 والوجه المجهول مجهول حاصله ان المطلوب اما ان يكون الوجه
 المعلوم فيلزم تحصيل الحاصل او الوجه المجهول فيلزم طلب المجهول
 المطلق وحله ان المجهول ليس مجهولا مطلقا حتى يمتنع

لان الجهل بخلاف التصور فلو حصل قبل العلم لا بد من العلم ولا يقصد
 انما هو تصور مفهومه فلو حصل قبل العلم لا بد من العلم ولا يقصد
 بالطلب تحصيل العلم والجهل فيطلبه فانما هو تصور فلو حصل قبل العلم لا بد من العلم ولا يقصد
 لا يجري في العلم والجهل فيطلبه فانما هو تصور فلو حصل قبل العلم لا بد من العلم ولا يقصد
 وتمايزها فلو كان في العلم والجهل فيطلبه فانما هو تصور فلو حصل قبل العلم لا بد من العلم ولا يقصد
 مع كمالها فلو كان في العلم والجهل فيطلبه فانما هو تصور فلو حصل قبل العلم لا بد من العلم ولا يقصد
 كلاهما سببان ولا وجه في العلم والجهل فيطلبه فانما هو تصور فلو حصل قبل العلم لا بد من العلم ولا يقصد
 المطلوب التصديقي يكون معلوما من وجه من جهة التحصيل او الشك
 في المطلوب التصوري يكون معلوما من وجه من جهة العلم الاعتقادي فيطلب بالدليل فلا يلزم

في العلم والتصور فلو حصل قبل العلم لا بد من العلم ولا يقصد
 انما هو تصور مفهومه فلو حصل قبل العلم لا بد من العلم ولا يقصد
 بالطلب تحصيل العلم والجهل فيطلبه فانما هو تصور فلو حصل قبل العلم لا بد من العلم ولا يقصد
 لا يجري في العلم والجهل فيطلبه فانما هو تصور فلو حصل قبل العلم لا بد من العلم ولا يقصد
 وتمايزها فلو كان في العلم والجهل فيطلبه فانما هو تصور فلو حصل قبل العلم لا بد من العلم ولا يقصد
 مع كمالها فلو كان في العلم والجهل فيطلبه فانما هو تصور فلو حصل قبل العلم لا بد من العلم ولا يقصد
 كلاهما سببان ولا وجه في العلم والجهل فيطلبه فانما هو تصور فلو حصل قبل العلم لا بد من العلم ولا يقصد
 المطلوب التصديقي يكون معلوما من وجه من جهة التحصيل او الشك
 في المطلوب التصوري يكون معلوما من وجه من جهة العلم الاعتقادي فيطلب بالدليل فلا يلزم

بالعلم فلو كان في العلم والجهل فيطلبه فانما هو تصور فلو حصل قبل العلم لا بد من العلم ولا يقصد
 انما هو تصور مفهومه فلو حصل قبل العلم لا بد من العلم ولا يقصد
 بالطلب تحصيل العلم والجهل فيطلبه فانما هو تصور فلو حصل قبل العلم لا بد من العلم ولا يقصد
 لا يجري في العلم والجهل فيطلبه فانما هو تصور فلو حصل قبل العلم لا بد من العلم ولا يقصد
 وتمايزها فلو كان في العلم والجهل فيطلبه فانما هو تصور فلو حصل قبل العلم لا بد من العلم ولا يقصد
 مع كمالها فلو كان في العلم والجهل فيطلبه فانما هو تصور فلو حصل قبل العلم لا بد من العلم ولا يقصد
 كلاهما سببان ولا وجه في العلم والجهل فيطلبه فانما هو تصور فلو حصل قبل العلم لا بد من العلم ولا يقصد
 المطلوب التصديقي يكون معلوما من وجه من جهة التحصيل او الشك
 في المطلوب التصوري يكون معلوما من وجه من جهة العلم الاعتقادي فيطلب بالدليل فلا يلزم

فان لم يكن ترتيباً فليس ترتيباً
 ان المطلوب حقيقة هو المطلوب
 ان المطلوب حقيقة هو المطلوب
 ان المطلوب حقيقة هو المطلوب
 ان المطلوب حقيقة هو المطلوب

الطلب فان الوجه المعلوم وجهه جواب باختبار الشق الثاني
 وقولك فيزم طلب مجهول اطلق بط فان الوجه المعلوم له علاقات
 ايها المثال
 العروض او المدخول بالمجهول فيكون الوجه المجهول بواسطة تلك
 العلاقة معلوماً ملتقناً لكن من حيث ذاته او من وجه آخر
 مجهولاً فلذا يطلب بالتعريف أو كذا لئلا ترى ان المطلوب حقيقة
 المعلومة ببعض الاعتبار أيضاً مما يندلج للطلب ببعض الاشياء بان
 المطلوب في التصورات يكون حقيقة بعض الاشياء وهي في نفس
 ذاتها مجهولة لكن من حيث اعتبارها كوجه معلومة فذلك حقيقة
 المجهولة قد يطلب تصورهما باحتمال التام لمعلومتها ببعض الوجوه
 وقد يكون المطلوب حقيقة المجهولة ببعض الوجوه وانما
 يصح طلبها ايضاً اذا كانت معلومة بوجه آخر وكذا في التصديقات
 انما يصح طلبها اذا علمنا باسابقها بالوجه وليس كل ترتيب مفيد
 ولا طبعياً اي ليس كل ترتيب يلزمه افادة المطلوب بمعنى
 انه اذا حصل في الذهن ففرض ذلك الترتيب فبعض الـ المطلوب
 ولا طبعياً بمعنى انه اذا وقع في الذهن فطبيعة الانسان وفطرته
 تقضي المطلوب وان كان يقول المفيد بمعنى الفاعل التام و
 الطبعي بمعنى الغاية التامة يعني ليس كل ترتيب علة تامة

المقصود بالوجه انما هو الذي لا يخلو
 ان المطلوب حقيقة هو المطلوب
 ان المطلوب حقيقة هو المطلوب
 ان المطلوب حقيقة هو المطلوب
 ان المطلوب حقيقة هو المطلوب

الترتيب وان كان ترتيباً
 ان المطلوب حقيقة هو المطلوب
 ان المطلوب حقيقة هو المطلوب
 ان المطلوب حقيقة هو المطلوب
 ان المطلوب حقيقة هو المطلوب

ان المطلوب حقيقة هو المطلوب
 ان المطلوب حقيقة هو المطلوب
 ان المطلوب حقيقة هو المطلوب
 ان المطلوب حقيقة هو المطلوب

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

فان لا ينفصل عن الوجود في ذاته
 فلو كان الوجود في ذاته
 فلو كان الوجود في ذاته
 فلو كان الوجود في ذاته

يكون مطلب الوجود مقبدا على المركبة مطلقا فقولنا باسناد المؤمنين
 الا نسب ان يقسم الوجود الى ثلثة اقسام الاول قسم يطلب
 الحمل الاول فان الحمل الاول قد يكون نظريا فلا بد له من مطلب الا ترى
 ان الانسان مثلا اذا فرضنا عدم تصور به بالكلية يكن لنا السؤال
 بانه هل حيوان ناطق ام لا والثاني ما يكون طالبا لمرتبة تقرر الماهية
 التي هي عبارة عن نفسها التي هي اثر الحمل البسيط بالذات والمركبات
 بالتبع كما يقال بل العقاب مستقر في الخارج وهذا يتقرر وان كان
 ملازم للوجود ولكنه مقدم عليه مغايرة له والثالث ما يكون طالبا للوجود وان
 يقسم الوجود الى قسمين الاول ما يكون طالبا للصفة التي هي غيبه
 الوجود وهي مقدمة عليه كالامكان والثاني ما يكون طالبا للصفة
 المتأخره عنه كالقيام والقعود وهذه الاقسام متباعدة الانوار
 والاجرام فلنا ظن من ان يفصلوا ما يقتضونهما اليها ولم يطلب الدليل الحكم
 التصديق اي طلب العلة لمجرد التصديق ولم يعتبر عليه ثبوت المطلوب في
 نفس الامر والاخر في نفسه اي ويكون فيه طالبا لعله ثبوت المطلوب
 في نفس الامر ايضا فالاول يسمى دللا والاني والثاني دليلا
 لمساوما مطلب من وكه وكيف واين ومتى وهي امارات
 اي توابع للاشياء ان كان المقصود بها طلب التمييز التصوري فان

من يصدق ان الوجود في ذاته
 من يصدق ان الوجود في ذاته
 من يصدق ان الوجود في ذاته
 من يصدق ان الوجود في ذاته

من يصدق ان الوجود في ذاته
 من يصدق ان الوجود في ذاته
 من يصدق ان الوجود في ذاته
 من يصدق ان الوجود في ذاته

من يصدق ان الوجود في ذاته
 من يصدق ان الوجود في ذاته
 من يصدق ان الوجود في ذاته
 من يصدق ان الوجود في ذاته

[illegible]

والدقة على قولهم الحكم على
ان قولهم الحكم على قولهم
الحكم بالامتناع الحكم على قولهم
او الحكم بالامتناع الحكم على قولهم
وعلى الثاني الحكم على قولهم
يصح الحكم على قولهم الحكم
فهو كقولهم الحكم على قولهم
المستلزم من الحكم على قولهم
ايضا مستلزم من الحكم على قولهم
المستلزم من الحكم على قولهم
ان يلزم بطلان الحكم على قولهم
بطلان الحكم على قولهم
كقوله

[illegible]

[illegible]

عاصم بن اناؤز غفر الله له وارضاه الله عنه
المرجة البعيدة لا تسمى بحجر الا اذا كان
ابداً او ذوقاً من غير ان يكون
سواء فالاشياء التي لا تكون
حجراً الا بعد ان يكون
ذوقاً من غير ان يكون
علمية في الاشياء
فان الاشياء لا تكون
حجراً الا بعد ان يكون
ذوقاً من غير ان يكون

[illegible]

ان يكون مفهوم الجاهل مطلقا بمعنى سلب حصول امر حاصل لشيء كعدمه
 بالفضل سلبا مطلقا كما يمكن ان يتصوره كل واحد فاذا فرضنا حصول هذا
 المفهوم لزيد مثلا خاليا عن المفهومات الاخرى من غير ومثلا بالقياس
 الى ذلك المفهوم اما معلوم له معنى حصول امر حاصل لغيره وبالفعل انما
 لذلك المفهوم امموجول مطلق كل الشقين باطلا ان ما الاول فلان في
 هذا الشق لا بد ان يكون امر حاصل لغيره وبالفعل حاصل في ذهن
 زيد كذا وليس في ذهنه الا مفهوم الجاهل مطلق المناقض له
 فيلزم اجتماع النقيضين واما الثاني فلان مفهوم الجاهل مطلق اذا
 ثبت لعدمه وبالفعل هو في ذهن زيد وبالفعل عليه ذلك التقدير المعنى
 فيلزم كون غير معلوما له بالمعنى المناقض لمفهوم الجاهل مطلق
 فيلزم اجتماع النقيضين فان قلت لامضا لثقتي كون غير معلوما
 ومجهولا مطلقا لزيد بالفعل بالنظر الى التفاسير لازمة والآلات
 قلت مرادنا من الفعل الان المنصوص كانه وصول الشمس الى نصف
 النهار مثلا وباجمله اذا تصور زيدا مفهوم الجاهل مطلق في ذلك
 الان غير وبالقياس اليه مجهول مطلق او معلوم بالمعنيين المذكورين
 كلا التقديرين يلزم كون غير مجهولا مطلقا له في كل الان معلوما
 له مطلقا فيلزم الاستحالة لا يقال انه معلوم بالذات مجهول مطلق بالقرن

ان يكون مفهوم الجاهل مطلقا بمعنى سلب حصول امر حاصل لشيء كعدمه
 بالفضل سلبا مطلقا كما يمكن ان يتصوره كل واحد فاذا فرضنا حصول هذا
 المفهوم لزيد مثلا خاليا عن المفهومات الاخرى من غير ومثلا بالقياس
 الى ذلك المفهوم اما معلوم له معنى حصول امر حاصل لغيره وبالفعل انما
 لذلك المفهوم امموجول مطلق كل الشقين باطلا ان ما الاول فلان في
 هذا الشق لا بد ان يكون امر حاصل لغيره وبالفعل حاصل في ذهن
 زيد كذا وليس في ذهنه الا مفهوم الجاهل مطلق المناقض له
 فيلزم اجتماع النقيضين واما الثاني فلان مفهوم الجاهل مطلق اذا
 ثبت لعدمه وبالفعل هو في ذهن زيد وبالفعل عليه ذلك التقدير المعنى
 فيلزم كون غير معلوما له بالمعنى المناقض لمفهوم الجاهل مطلق
 فيلزم اجتماع النقيضين فان قلت لامضا لثقتي كون غير معلوما
 ومجهولا مطلقا لزيد بالفعل بالنظر الى التفاسير لازمة والآلات
 قلت مرادنا من الفعل الان المنصوص كانه وصول الشمس الى نصف
 النهار مثلا وباجمله اذا تصور زيدا مفهوم الجاهل مطلق في ذلك
 الان غير وبالقياس اليه مجهول مطلق او معلوم بالمعنيين المذكورين
 كلا التقديرين يلزم كون غير مجهولا مطلقا له في كل الان معلوما
 له مطلقا فيلزم الاستحالة لا يقال انه معلوم بالذات مجهول مطلق بالقرن

ان يكون مفهوم الجاهل مطلقا بمعنى سلب حصول امر حاصل لشيء كعدمه
 بالفضل سلبا مطلقا كما يمكن ان يتصوره كل واحد فاذا فرضنا حصول هذا
 المفهوم لزيد مثلا خاليا عن المفهومات الاخرى من غير ومثلا بالقياس
 الى ذلك المفهوم اما معلوم له معنى حصول امر حاصل لغيره وبالفعل انما
 لذلك المفهوم امموجول مطلق كل الشقين باطلا ان ما الاول فلان في
 هذا الشق لا بد ان يكون امر حاصل لغيره وبالفعل حاصل في ذهن
 زيد كذا وليس في ذهنه الا مفهوم الجاهل مطلق المناقض له
 فيلزم اجتماع النقيضين واما الثاني فلان مفهوم الجاهل مطلق اذا
 ثبت لعدمه وبالفعل هو في ذهن زيد وبالفعل عليه ذلك التقدير المعنى
 فيلزم كون غير معلوما له بالمعنى المناقض لمفهوم الجاهل مطلق
 فيلزم اجتماع النقيضين فان قلت لامضا لثقتي كون غير معلوما
 ومجهولا مطلقا لزيد بالفعل بالنظر الى التفاسير لازمة والآلات
 قلت مرادنا من الفعل الان المنصوص كانه وصول الشمس الى نصف
 النهار مثلا وباجمله اذا تصور زيدا مفهوم الجاهل مطلق في ذلك
 الان غير وبالقياس اليه مجهول مطلق او معلوم بالمعنيين المذكورين
 كلا التقديرين يلزم كون غير مجهولا مطلقا له في كل الان معلوما
 له مطلقا فيلزم الاستحالة لا يقال انه معلوم بالذات مجهول مطلق بالقرن

والا فادى الى انفسه بدافع
فهمه من ان يتوهم ان الخطي لا يحسن الا عن
القول في انفسه روح وموجبة كغيره من
لا يتوهم ان الخطي لا يحسن الا عن

عن الانسان فادى الى انفسه بدافع
فهمه من ان يتوهم ان الخطي لا يحسن الا عن
القول في انفسه روح وموجبة كغيره من
لا يتوهم ان الخطي لا يحسن الا عن

ان الخطي لا يحسن الا عن
فهمه من ان يتوهم ان الخطي لا يحسن الا عن
القول في انفسه روح وموجبة كغيره من
لا يتوهم ان الخطي لا يحسن الا عن

فهمه من ان يتوهم ان الخطي لا يحسن الا عن
القول في انفسه روح وموجبة كغيره من
لا يتوهم ان الخطي لا يحسن الا عن

فهمه من ان يتوهم ان الخطي لا يحسن الا عن
القول في انفسه روح وموجبة كغيره من
لا يتوهم ان الخطي لا يحسن الا عن

بالفرض او بالعكس لانا نقول كلامنا بعد حصول هذا المفهوم في ذهن
زيد وهو ممكن بالبداهة ليستفسر كما اذا حاله في العلم والجهل بالمعنيين
المذكورين المتبنيين في نفس الامر حينئذ لا دخل لفرض
الفارض وهذا ظاهر لمن له ادنى تأمل وتعمق الا فادة اى فادة
ما في الذهن انما تتم بالدلالة وهي كون الشيء بحيث يعلم منه شيء
آخر وهي بالاستقراء منحصرة في ثلاثة امسام اولية القسم الاول
منها عقلية بعلaque ذاتية اى علاقة التأثير يشمل دلالته الاثر
على المثير وبالعكس ودلالة احد الاثرين على الاخر ومنها وضعية
بجعل الحاصل ومنها طبيعية باحداث الطبيعة الى ان عند عرض
التأثير كدلالة الخ على السعال وكرض الدابة على مشاة يعلف
وكل منها لفظية وغير لفظية فمذهبة استقام والتميز بين
الكل ظاهر لا يبين اليقظة والطبع من غير اللفظ فانها متحققان
في مادة واحدة كالمثال المذكور وكسرية النبض الدالة على الحمى
فان الدال اثر فيها للدلول ولا يخفى ان ههنا تغاير الجاهات ضروري
من جهة التأثير دالة عقلية وان تخطط النظر عنه ولو حط من جهة
احد ارضها الطبيعية فدلالة طبيعية كما في الدلالة اللفظية الطبيعية
فانها ايضا لا تخلو عن التاميز ولكن بتغاير الجاهات لا اشتباه

فهمه من ان يتوهم ان الخطي لا يحسن الا عن
القول في انفسه روح وموجبة كغيره من
لا يتوهم ان الخطي لا يحسن الا عن

فهمه من ان يتوهم ان الخطي لا يحسن الا عن
القول في انفسه روح وموجبة كغيره من
لا يتوهم ان الخطي لا يحسن الا عن

العین خارجی و الذہنی واستغادتها لک تبیین ان الالفاظ
موضوعة للمعانی من حیث هي ذوات الصور الذهبية أو الخازنة
كما قيل وذلك لان النفس من الموضوع الاستعمال فلما كان
مناط الاستعمال المعاني من حيث هي كان مناط الموضوع ايضا ملك كما هو
الظاهر فيكون الموضوع لها اعلم انهم يختلفوا في الموضوع للالفاظ
فقيل الصورة الذهنية لانها احصاء في الذهن وفيه مع انه لا يتركز
المعدى فان الطابع من حيث هو ايضا حاصل فيه اللهم الا
ان يراد به الحصول الشخصي بالذات نقول بالمنع وتشد بان الموضوع
له لابد ان يكون متفقا اليه بالذات كما ترى في الموضوع العام
للموضوع له الخاص دون ان يكون حاصلا بالذات على ان من
المعاني ما لا يوجد في الذهن كذات الباربي تعالى وذوات
الهويات الشخصية سيما المادية طائفة الالفاظ الموضوعات بازائها وقيل
الاعيان الخارجية لانها مناط الاستعمال والتمتعت اليها بالذات
وفيه مع انه منقوض بالطابع من حيث هو فال استعمال والاتفا
يخرج فيها اكثر من الاعيان نقول بشكل بالالفاظ التي لا توجد
معانيها الان في الذهن كالعلم والانتزاعيات والمعقولات الثانية
فحينئذ لابد ان يقال بالتوزيع ان بعض الالفاظ موضوعة للعين
التي هي موضوع الصور الذهنية والاعیان الخارجية

[illegible]

فلا تكون تضمينية عندهم واجتازت من اهل الميزان فان على مذهب
اهل العربية بطلان محصر فان الدلالة التضمنية الميزانية لا تدخل في
شي من الدلالات لا يقال انها خارجة عن المقسم فان المقصد دخل
في الدلالة لانا نقول لافادة انما تتم بالدلالة وفهم المعنى ايضا
انما يتم بها ولا شك ان في الصورة المذكورة كلاهما تحققان
فلا بد من القول بها وخارج بعض سخا الافادة وفهم المعنى من
اشئ من الدلالة لا تخص بل يخص وادعاء الاصطلاح فيه لا
يليق بشان المحصلين ولا يخرج دلالة اللفظ على جزء المعنى
فقد آمن الاقسام فان ذلك تجوز والمجازات داخله عندنا في
المطابقة لانه في الالتزام كما زعم بعض المحققين والمراد بالموضوع
اعم من ان يكون وضعاً شخصياً او نوعياً والوضع النوعي موجود في
انواع المجازات كما سيأتي وعلى الخارج التزام وليس كذلك
بان اللفظ اذا اريد به حس المعنى فهو لا يكون مطابقة كما لا يبر
تمام المعنى الموضوع له ولا تضمن لانه لم يعم فيه المقصد واستفاد الالتزام
ظاهراً وجواباً به بما مر من انه مطابقة وقد تحقق فيه الوضع بالمعنى
الاعم الشامل للمجازات بمعنى انه تعيين من الوضع ان اللفظ اذا لم
يصح استعماله في مقام في المعنى الموضوع له فيعدل عنه

فان قيل قد يقال ان الدلالة التضمنية الميزانية لا تدخل في
شي من الدلالات لا يقال انها خارجة عن المقسم فان المقصد دخل
في الدلالة لانا نقول لافادة انما تتم بالدلالة وفهم المعنى ايضا
انما يتم بها ولا شك ان في الصورة المذكورة كلاهما تحققان
فلا بد من القول بها وخارج بعض سخا الافادة وفهم المعنى من
اشئ من الدلالة لا تخص بل يخص وادعاء الاصطلاح فيه لا
يليق بشان المحصلين ولا يخرج دلالة اللفظ على جزء المعنى
فقد آمن الاقسام فان ذلك تجوز والمجازات داخله عندنا في
المطابقة لانه في الالتزام كما زعم بعض المحققين والمراد بالموضوع
اعم من ان يكون وضعاً شخصياً او نوعياً والوضع النوعي موجود في
انواع المجازات كما سيأتي وعلى الخارج التزام وليس كذلك
بان اللفظ اذا اريد به حس المعنى فهو لا يكون مطابقة كما لا يبر
تمام المعنى الموضوع له ولا تضمن لانه لم يعم فيه المقصد واستفاد الالتزام
ظاهراً وجواباً به بما مر من انه مطابقة وقد تحقق فيه الوضع بالمعنى
الاعم الشامل للمجازات بمعنى انه تعيين من الوضع ان اللفظ اذا لم
يصح استعماله في مقام في المعنى الموضوع له فيعدل عنه

او لا بد من ان يكون الدلالة التضمنية الميزانية لا تدخل في
شي من الدلالات لا يقال انها خارجة عن المقسم فان المقصد دخل
في الدلالة لانا نقول لافادة انما تتم بالدلالة وفهم المعنى ايضا
انما يتم بها ولا شك ان في الصورة المذكورة كلاهما تحققان
فلا بد من القول بها وخارج بعض سخا الافادة وفهم المعنى من
اشئ من الدلالة لا تخص بل يخص وادعاء الاصطلاح فيه لا
يليق بشان المحصلين ولا يخرج دلالة اللفظ على جزء المعنى
فقد آمن الاقسام فان ذلك تجوز والمجازات داخله عندنا في
المطابقة لانه في الالتزام كما زعم بعض المحققين والمراد بالموضوع
اعم من ان يكون وضعاً شخصياً او نوعياً والوضع النوعي موجود في
انواع المجازات كما سيأتي وعلى الخارج التزام وليس كذلك
بان اللفظ اذا اريد به حس المعنى فهو لا يكون مطابقة كما لا يبر
تمام المعنى الموضوع له ولا تضمن لانه لم يعم فيه المقصد واستفاد الالتزام
ظاهراً وجواباً به بما مر من انه مطابقة وقد تحقق فيه الوضع بالمعنى
الاعم الشامل للمجازات بمعنى انه تعيين من الوضع ان اللفظ اذا لم
يصح استعماله في مقام في المعنى الموضوع له فيعدل عنه

فصل
في بيان عدم التزام العلم بالعدم

عجاجة عن عدم شيء في الموضوع فاذا عدم الجبر عن المحل على عدم
ما هو مركب منه في ذلك المحل والتلفظ امر وجودي اذا ثبت جبره لا يلزم
ان ثبت لما هو مركب منه ومن جبره آخر لا يكون من جنس اللفظ
الحق ان الدلالة المعبرة في المجازات اختلفت في المطابقة فان
هذه الدلالة قصدية كما هو الظاهر من تعريفها باللفظ المستعمل في
غير ما وضع له اللهم الا ان يعبر الاستعمال للقصدى والتبعي فحينئذ
يقتنع على نوعين اما القصدى فدخل في المطابقة واما التبعي فيقسم
ايضا الى نوعين تضمن ان كان بالنسبة الى الجبر والتزام ان كانت
بالنسبة الى الخارج وبعد ظهور العلاقة يتصور اللزوم الذهني ولقد اطنبتنا
الكلام في هذا المقام ليقيد للنظر بعبارة قيل الالتزام ههنا في العلوم
فانه عقل ليس المراد بالعلم في الامور فان الالتزام لازم لا يلزم ان
يكون فيه دلالة على الاثر والموترا ^{في تقسيم الدلالة} على اثرى موثر واحد
بل المجازات التي تكون بمثابة ما يؤول الى ما كان اذا كانت فيها
قرائن ^{فما لا يخلو من} والنتيجة كما ذكرنا فيها دلالة الالتزام اذا فهم غير الموضوع له تبعاً
بواسطة تلك العلاقة الظاهرة وليست تلك الدلالة عقلية بل المراد
بالعقل انه ليس بواسطة الوضع فاما ان يراد به انه ليس له دخل صلا
فموضوع وان اريد به الدخل التام فيستوجب النقص بانقسم كما

في دخول المجازات في اللفظية
لأن عدم الالتزام من جهة عدم العلم بالعدم
منه في جهة الخطأ كما ثبت على عدم العلم بالعدم
الاشارة الى حقيقة عدم العلم بالعدم
الدلالة على الخطأ كما ثبت على عدم العلم بالعدم
مقتضى الدلائل بخلاف التبعي لان التبعي لا يكون له
مقتضى الدلائل بخلاف التبعي لان التبعي لا يكون له
اللفظ فهو مقتضى الدلائل بخلاف التبعي لان التبعي لا يكون له

64
ليست ضرورة بل يتصور ما في
مجاوراتهم وانما ترك العلوم في العلم
وكما ثبت للقصدى في العلم بالعدم
لان العلم في العلم بالعدم
منها كما يحصل من اللفظ الموضوع له
فقد انما بالذات والالتزام في العلم
او هو انتقال في التقيد بالعلم بالعدم
بما لا يقتضي فائدة كما ان العلم بالعدم
في العلم بالعدم لان العلم بالعدم
العلم بالعدم لان العلم بالعدم
العلم بالعدم لان العلم بالعدم

فصل
في بيان عدم التزام العلم بالعدم
في العلم بالعدم لان العلم بالعدم
العلم بالعدم لان العلم بالعدم
العلم بالعدم لان العلم بالعدم
العلم بالعدم لان العلم بالعدم

دائماً يلزم كون الالتزام لازماً للطائفة وإما التقييد والالتزام
فلا لزوم بينهما فان المعاني بسيطة قد يوجد لها لازم ذهني و
المركبات قد لا توجد لها لازم ذهني اما الاول فحفظ المعنى اذا اراد
العدم الخاص بحيث يكون التقييد في المحاط فقط دون الملحوظ
فلا يكون حقيقته في المدلول المطابق تركيب فان العدم الوجود
وكذا اشتباها مع سبب لا تركيب فيه اصلاً لا في الذهن لا في الخارج
كما تقرر في موضوعه والضرورة ايضا شاهدة به والتقييد والعقد
اللازم ذهني لا يستحق الالتزام بدون التقييد فان قلت لفظ المعنى
موضوع في لغت العرب بمعنى العدم مع التقييد فلم يثبت التمدعي

قلت ليس كلامنا بهننا في لغة العرب خاصة وليس كلامنا مبني على
 مجاوراتهم فقط بل في ان هل يوجد لفظ بازا بمعنى بسيط له لازم دونه
 فاذا عينا لفظ العمى للعتب من حيث انه مقيد على طريق لا يكون التقيد
 والقيود داخل ثابت المدعى واما الثاني في حقيقة الانسان الموضوع
 بازا، احيوان الناطق فاذا اطلق لا يفهم منه له لا ذلك المجموع ولا يفهم
 معناه شئ خارج عنه واما ابداع احتمال ان يكون هناك شعور لا يخرج
 اللازم ولم يكن شعور الشعور في حد ذاته من درجة الاعتبار وبيان
 نسبة عدم استلزام المطابقة والتضمن للالتزام على ظاهر
 الامر لا فساد التركيب حقيقة صفة اللفظ لان ان دل جنس
 على جزء معناه فمركب يسمى فولا ومولفا ولا فيفرد فقد اخذ
 في تعريفها الدلالة وفي صفة اللفظ حقيقة فاذا ما بمركب منها
 وهو انكافرة لثرف حال الغير فقط فاداة وهذا معنى كونه غير
 مستقل ومن لوازمه عدم كونه محكوما عليه ومن خواصه عدم كونه
 محكوما به اقول بتوفيق الله تعالى وتوقيفه تحقيق المقام ان
 المعاني المحرفية التي تجعل مرادة تعرف حال الغير تعلق بها علو
 اربعة مشهورة من العلم بالكنه وبالوجه وبوجهه وبكنهه فهذه
 المعاني في العلم الاول لا تكون غير مستقلة ولا تكون سرية

[illegible][illegible]

والجواب ان هذا لا يمكن ان يكون الا انضمام
من الافعال مثلا فان فعله ليس فعل
لغيرها وانما هو بالزمان وهو
لا يوجد الا في الفعل وقال بعض انما
من الالوه لان معناها غير مستقل
والجواب ان الالوه لا يكون الا
من الالوه لان معناها غير مستقل
من الالوه لان معناها غير مستقل
من الالوه لان معناها غير مستقل

فان كان فاعله هو الله تعالى
اي من الالوه لان فاعله هو الله تعالى
الافعال لان فاعله هو الله تعالى
عن درجة الافعال لان فاعله هو الله تعالى
قلت هذا لا يمكن ان يكون الا انضمام
بين جماعت من الافعال لان فاعله هو الله تعالى
افعالا لان فاعله هو الله تعالى
لكنها ليست مقبولة لان فاعله هو الله تعالى
هو المقبول لان فاعله هو الله تعالى
فان كان فاعله هو الله تعالى
اي من الالوه لان فاعله هو الله تعالى
الافعال لان فاعله هو الله تعالى
عن درجة الافعال لان فاعله هو الله تعالى
قلت هذا لا يمكن ان يكون الا انضمام
بين جماعت من الافعال لان فاعله هو الله تعالى
افعالا لان فاعله هو الله تعالى
لكنها ليست مقبولة لان فاعله هو الله تعالى
هو المقبول لان فاعله هو الله تعالى

الموضوعه لها يكون كاشفا عن مرتبة من العلم لا يكون الا انضمام
الاخر كاشفا عنها بل عن مرتبة اخرى من العلم ولهذا يظن ان
المدخل للعنوان كما تقول في لغت العرب سر من البصرة الى الكوفة
ففي هذا الاستعمال الانضمام لا يتعلق العلم بمعنى من الالوه بل بمعنى
غير مستقل البتة واذا قلت معنى من غير مستقل والابتداء الخاص
كذلك فلا يتعلق العلم بها الا العلم بالكنه او الوجود فهو مستقل البتة
فالتقن هذا التحقيق فانه يتحقق في كثير من المواضع والحق ان
الكلمات الوجودية وهي كان لنا قصة واخواتها وبهذه الكلمات
بما دنا والة على النسبة ويشتبه على الزمان منها اي من الالوه
فان كان مثلا معناه يكون الشيء شيئا لم يكن كما بعد معناه
الوجود الرباط الذي هو نسبة التامة الخبسية التي هي مرة
لنصف حال الغيرة ما في الباب ان يكون مستتر بالزمان
بل النسبة الى الزمان كما في قوله تعالى في معنى الحرفية بخلاف
معنى كان التامة فان معناه الوجود في نفسه فيكون داخل في
الكلمات دون الالوه وكذا الاجرى عليها احكامها من انها
لا تكون محكومة عليها وبها بالقرآن بما كفي والى مشلا ولذا
جعلوا ما من آراء الرباط الزمانية قال بعض السديدان

فان كان فاعله هو الله تعالى
اي من الالوه لان فاعله هو الله تعالى
الافعال لان فاعله هو الله تعالى
عن درجة الافعال لان فاعله هو الله تعالى
قلت هذا لا يمكن ان يكون الا انضمام
بين جماعت من الافعال لان فاعله هو الله تعالى
افعالا لان فاعله هو الله تعالى
لكنها ليست مقبولة لان فاعله هو الله تعالى
هو المقبول لان فاعله هو الله تعالى
فان كان فاعله هو الله تعالى
اي من الالوه لان فاعله هو الله تعالى
الافعال لان فاعله هو الله تعالى
عن درجة الافعال لان فاعله هو الله تعالى
قلت هذا لا يمكن ان يكون الا انضمام
بين جماعت من الافعال لان فاعله هو الله تعالى
افعالا لان فاعله هو الله تعالى
لكنها ليست مقبولة لان فاعله هو الله تعالى
هو المقبول لان فاعله هو الله تعالى

فان كان فاعله هو الله تعالى
اي من الالوه لان فاعله هو الله تعالى
الافعال لان فاعله هو الله تعالى
عن درجة الافعال لان فاعله هو الله تعالى
قلت هذا لا يمكن ان يكون الا انضمام
بين جماعت من الافعال لان فاعله هو الله تعالى
افعالا لان فاعله هو الله تعالى
لكنها ليست مقبولة لان فاعله هو الله تعالى
هو المقبول لان فاعله هو الله تعالى

[illegible]

حاصله ان نظر المنطقيين لما كان قصداً الى المعنى لا الى اللفظ ^{والله اعلم} وصيغة
المتكلم والمخاطب متناه معنئ القضية لا احتمال الصدق والكذب
والقضية مركبة من الموضع والمحمول والنسبة في المعنى
وفي اللفظ ايضا دلالة مجزئة على جز المعنى فان التاويل على
الفاعل والمخاطب والالف والنون على المتكلم والباقي على الحدث
فلذا عدوهما من المركبات الثمانية الخمسة واخر جوار عن الكلمة ونظر
العلماء في اللفظ قصداً او تبعاً الى المعنى وفي اللفظ
تصريفاتهما مثل الفعل ودلالتهما مثل دلالة على الزمان ولشدة
ارتباط الاجزاء بعضها مع البعض في اللفظ كما مفردة وهما من
المفردة وفي اقسامه من الفعل بخلاف ميمشي فانه كلمة عند
المنطقيين والعرب اذ لا يفهم منه معنى المركب والقضية فالم يصح
الفاعل فان ميمشي بلا ذكر الفاعل لا يفيد معنى ميمشي احد او زيد
الا لا يفهم عند ذكرهما التاكيد وهو باطل قطعاً في محاوراتهم نعم
في المخاطب عند ذكر الفاعل مثل ميمشي انت وفي المتكلم
عند ذكره نحو اشمي انا وميمشي نحن يفهم التاكيد قطعاً في
المحاورات فوضح الفرق فافهم ولا تفهموا من خواصه الحكم
عليه اسي الحكم عليه عند تصوره كنهه الا يفهم على معاني الحرف

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة
والله اعلم بالصواب

فتاوى

الصحيح لعدم الحكم في الحاشية وما قيل أن من يراه علم لما هو حرف
حقيقة وليس ه حرف وكذلك ضرب فليس الحاشية فانه لم يقل به احد
من علماء اللغة وكيف يلتزم ذلك في المهملة نحو جوق يحصل
حاصله ان من تشبّع استعمال اهل اللغة اهل العرب لم يظهر له
ان لفظ من له معنيان حرفي واسمي ولو كان له معنيان ان كان
احدهما منقولا عن الآخر لظهر لنا حاله من نقص كلامهم في استعمالهم
والثمام التكلف بان الحاكمين على الفاظ الحروف والمهمات
يجعلون علما عند الحكم بعيب عن شأن المحصلين فلهذا لم يلتفت اليه
المصنف الاول ائى الحكم على نفس الصوت يجري في المهملة ايضا
كما يقال جوق مغل ودور مقلوب زيد وايضا ان اخذ معناه
فمع تشبّهه وضعا جري في القسمة بالتطهر الى المعنى الواحد
وان كان ذلك في ضمن المتن كذا فاجزئ والمتواتر
والمشكك يكون في اللفظ المتكثرة المعنى فيجاء بالجزئ
للتشكك والمنقول هكذا المتواتر والمشكك في التباين من هشام متحد
المعنى وشكته بالاعتبار واما بين اقسام كل واحد منهما
فبالذات ويدخل فيه الضمائر واسماء الاشارات
فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص

جوق مغل ودور مقلوب زيد وايضا ان اخذ معناه
فمع تشبّهه وضعا جري في القسمة بالتطهر الى المعنى الواحد
وان كان ذلك في ضمن المتن كذا فاجزئ والمتواتر
والمشكك يكون في اللفظ المتكثرة المعنى فيجاء بالجزئ
للتشكك والمنقول هكذا المتواتر والمشكك في التباين من هشام متحد
المعنى وشكته بالاعتبار واما بين اقسام كل واحد منهما
فبالذات ويدخل فيه الضمائر واسماء الاشارات
فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص

جوق مغل ودور مقلوب زيد وايضا ان اخذ معناه
فمع تشبّهه وضعا جري في القسمة بالتطهر الى المعنى الواحد
وان كان ذلك في ضمن المتن كذا فاجزئ والمتواتر
والمشكك يكون في اللفظ المتكثرة المعنى فيجاء بالجزئ
للتشكك والمنقول هكذا المتواتر والمشكك في التباين من هشام متحد
المعنى وشكته بالاعتبار واما بين اقسام كل واحد منهما
فبالذات ويدخل فيه الضمائر واسماء الاشارات
فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص

فالتباين بالذات وان كان عاما لكن الموضوع له خاص
دام فيوضهم

ما هو التحقيق المستخلص قد دخل في تعريف الجبر في الذكور بالمتشخص
الموضوع له في اسماء الاشارة فظاهر فانه موضوع لما هو جبر في
محسوس واما في المتكلم والنحاطب فالظاهر واما في ضمير الغائب
الواحد جعل مرجعه مستغنيا فهو ايضا ظاهر في الكلام في ضمير الغائب
اذ جعل مرجعه امر اكليا كما تقول الانسان كل فهو مقول على كثيرين
في نفس ذاته فانه ليس بجبر في حقيقى البتة اقول وح يقطع ما احاط
بالسيد قدس سره في حاشيته شرح المختصر الضمير الغائب مرجع
الى الذكور والذكور بما هو مذكور لا يخل الشركة فان هذه بجهة
المخصوصة لا تغيب في المرجع كما يقتضيه الضرورة ولو اعتبر
لم يكن عليه حل الكلي واحتج في الجواب بان يقال ان المصنف
رجع ما اراد بدخول المصبرات في الجبر في حقيقى جميع اصنافها
وتبناها بل حكم بالتحول بالنظر الى الاكثر والغائب في هذا الاستعمال
الذي ذكرنا متواطفا في شكك وقلنا هذا القسم لم يورده جبرا
احالة الى فهم المتكلم كقوله الكلام في ان اسماء الاشارات و
المضمرات والوحدات الى معانيها المتعددة ففى امسى قسم تدخل
اقول خارج من المقسم بينهما فان المقسم المتعجب
الاحكام في الاول اللفظ المفرد بالنظر الى المعنى الواحد في الثاني
اي في الضمير الاول والذكر كونه بينا

[illegible]

الثاني اللفظ المفرد فالنظر الى المعاني المتعددة بالاولى وضع المتعددة
 نوعيا او تخصيصا وفي الوضع النوعي ايضا قسم حيث يشتمل الجازع
 ثم الوضع العام معناه ان يلاحظ الواضع امر اكليا ويجعل له
 مرة للملاحظة ام يكثره ويعين اللفظ بواسطة تلك الملاحظة فان
 كان عين في هذه الصورة لكل واحد واحد من الحركات فكان الوضع
 عاما وهو موضوع له خاصا كوضع اسم الاشارة فان الواضع لاحظ
 امر اكليا لان الوضع في ذلك اللفظ له بل لان يلاحظ حركات
 ويوضع اللفظ لتلك الحركات وان كان عين اللفظ بازا
 ذلك الامر العام الذي جعل مرة لافراده فبهذا وضع عام
 وهو موضوع له كذلك والوضع الخاص عبارة عن نفس ما ذكر في
 الوضع العام بان لا يلاحظ الواضع الامر العام للوضع له ولا فراد
 فلم يبق حيز من الماشق ان يكون الوضع يوضع اللفظ بازا
 امر خاص يخصه او لا يكون له لا يحيل مرة للافراد
 للوضع له او لا يكون له لا يكون الموضوع له الا خاصا
 البتة بل لا يمكن ان يكون عاما بالمعنى المذكور بان يكون الموضوع
 يجعل مرة للكثير او لا يلزم التناقض بهذا تنقيح وتوضيح
 لما في الحاشية فافهم وبدونه متواط ان تساوت افراده

في هذا الوضع النوعي ايضا قسم حيث يشتمل الجازع
 ثم الوضع العام معناه ان يلاحظ الواضع امر اكليا ويجعل له
 مرة للملاحظة ام يكثره ويعين اللفظ بواسطة تلك الملاحظة فان
 كان عين في هذه الصورة لكل واحد واحد من الحركات فكان الوضع
 عاما وهو موضوع له خاصا كوضع اسم الاشارة فان الواضع لاحظ
 امر اكليا لان الوضع في ذلك اللفظ له بل لان يلاحظ حركات
 ويوضع اللفظ لتلك الحركات وان كان عين اللفظ بازا
 ذلك الامر العام الذي جعل مرة لافراده فبهذا وضع عام
 وهو موضوع له كذلك والوضع الخاص عبارة عن نفس ما ذكر في
 الوضع العام بان لا يلاحظ الواضع الامر العام للوضع له ولا فراد
 فلم يبق حيز من الماشق ان يكون الوضع يوضع اللفظ بازا
 امر خاص يخصه او لا يكون له لا يحيل مرة للافراد
 للوضع له او لا يكون له لا يكون الموضوع له الا خاصا
 البتة بل لا يمكن ان يكون عاما بالمعنى المذكور بان يكون الموضوع
 يجعل مرة للكثير او لا يلزم التناقض بهذا تنقيح وتوضيح
 لما في الحاشية فافهم وبدونه متواط ان تساوت افراده

على شيء لم يكن في الاضعف والافضل ولا على الثاني لم يكن بينهما
فرق على الاول فكذلك اما داخل في حقيقة الاشياء والازيد والاولا على
الاول يكون الاشياء والازيد ما هيته متباينة للاضعف والافضل
فلا يكون اذا تشكيك فان المقول بالتشكيك ما هيته واحدة فان
السواد والبياض لا يكون بينهما تشكيك مع حصول الاختلاف
بينهما على الثاني يكون التشكيك في الامر الخارج لا في نفس ما هيته
الاشياء فيلزم ان يخرج على انما يخرج في الكلام مستل ما قلنا في
ذلك الامر الخارج فيلزم الاستسلا في التشكيك في الامر
الما هيته كاجسم مثلا ولا في العارض اي البعد التقايم بالشيء
كالسواد مثلا فانه ان كان مقولا بالتشكيك فاما ان نعتبر
تشكيكه بالنظر الى افراده التي يكون ذاتيا لها كالسوادات فذلك
باطل بما مر واما بالنظر الى معروضيه كاجسم فهو غير محمول عليه
والتشكيك لا بد ان يكون محمولا فاذن يكون التشكيك
في العرضي اي الخارج المحمول كالاسود ومثله هذا هو الذي قال به
المشاورون والاعتراف عليه من قبل الروافضيين بوجوب
الاول النقص بالاسود فان الدليل المذكور جار فيه من اوله
الى آخره واجيب بان مرادهم بالتشكيك في الاسود هو التفاوت

[illegible]

في منشار الصدق وهو السواد ولا شك ان السوادات مختلفة
 بالضرورة فكل منشار صدق الاسود السواد الشديد في حمل السواد
 الضعيف ولا يوجد ذلك في حمل السواد على السوادات فان منشار
 نفس ات السواد وفيه نظر فان منشار صدق الاسود نفس السواد
 فان منشار مطلق عن قيد الشدة والضعف لا يقال المنشار
 مختلف بمعنى الاقتران بالتحملات لانه نفس كونه منشارا
 لا انما نقول يوجد مثل ذلك في حمل السواد على السوادات وبغاية
 التفصيل ان يقال مرادهم من الاحتمالات في جهات الصدق
 الاختلاف في علته الصدق والاختلاف في ان يكون نفس
 الصدق زائدا في بعض ناقصا في بعض بيان الاول ان كل
 العرضيات معقدة بالبادي ومنه مختلفة وان لم تختلف في
 نفس كونها مبدا فتتحقق التثنية في الاسود لان في الاسود
 بالنظر الى السوادات فانه ذاتي لها عن معمل بعلة وبيان الثاني
 ان اقسام الاسود الذي قام به السواد الشديد اذا استوعبها مثال
 الاضعف بالنظر الى كل مثل يصدق الاسود على اقسام
 المذكور مثلا اذا كان في عشرة امثال للضعيف فيكون الصدق
 بعدة ذلك بعدد وفي ذلك الضعيف مرة واحدة ولا يوجد هذا

في منشار الصدق وهو السواد ولا شك ان السوادات مختلفة
 بالضرورة فكل منشار صدق الاسود السواد الشديد في حمل السواد
 الضعيف ولا يوجد ذلك في حمل السواد على السوادات فان منشار
 نفس ات السواد وفيه نظر فان منشار صدق الاسود نفس السواد
 فان منشار مطلق عن قيد الشدة والضعف لا يقال المنشار
 مختلف بمعنى الاقتران بالتحملات لانه نفس كونه منشارا
 لا انما نقول يوجد مثل ذلك في حمل السواد على السوادات وبغاية
 التفصيل ان يقال مرادهم من الاحتمالات في جهات الصدق
 الاختلاف في علته الصدق والاختلاف في ان يكون نفس
 الصدق زائدا في بعض ناقصا في بعض بيان الاول ان كل
 العرضيات معقدة بالبادي ومنه مختلفة وان لم تختلف في
 نفس كونها مبدا فتتحقق التثنية في الاسود لان في الاسود
 بالنظر الى السوادات فانه ذاتي لها عن معمل بعلة وبيان الثاني
 ان اقسام الاسود الذي قام به السواد الشديد اذا استوعبها مثال
 الاضعف بالنظر الى كل مثل يصدق الاسود على اقسام
 المذكور مثلا اذا كان في عشرة امثال للضعيف فيكون الصدق
 بعدة ذلك بعدد وفي ذلك الضعيف مرة واحدة ولا يوجد هذا

[illegible]

فان كان الخارج على ان لا يكون له كمال في الخارج
 كون الخارج على ان لا يكون له كمال في الخارج
 كون الخارج على ان لا يكون له كمال في الخارج
 كون الخارج على ان لا يكون له كمال في الخارج

فان كان الخارج على ان لا يكون له كمال في الخارج
 كون الخارج على ان لا يكون له كمال في الخارج
 كون الخارج على ان لا يكون له كمال في الخارج
 كون الخارج على ان لا يكون له كمال في الخارج

فان كان الخارج على ان لا يكون له كمال في الخارج
 كون الخارج على ان لا يكون له كمال في الخارج
 كون الخارج على ان لا يكون له كمال في الخارج
 كون الخارج على ان لا يكون له كمال في الخارج

كون الزائد ناقصا وبالعكس بل يلزم استحقاقات غير عديدة
 كما لا يخفى على المتأمل وإنما ان يكون بازار كل جزء منها خارجي فيستبعد
 الخارجيات بحسب تعدد الاجزاء فهي غير متناهية باطله لا يلزم لها
 الغير المتناهي بين الحاصرين وبها مبسوطان وانما يتناهي يلزم الاجزاء
 التي لا تتجزئ وبأجمل فينا يلزم لها نفس غير عديدة
 فتعين الشق الاول كقول منشار الزيادة الخارجية وهو المطلوب
 من ثبوت التشكيك في نفس الماهية ولك ان لا يتوقف الدليل على
 المقدمة الممهدة بان نقول من الراس ان زيادة نصف النزاع
 على ريعه منشاره ما ذاك انما الماهية فهو المطلوب او جزء ما وبيان
 مرآة او امر خارج عنها مستتر في او منقسم او منفصل في الانتزاع
 يعود الشقوق فلا بد من الانتهاء الى احدي الشقوق الباقية وعلى
 صورة الانضمام والافصال لا يكون امر واحد في كل جنس
 والاي يلزم كون الزائد ناقصا وبالعكس فان وجود المنشار صحيح
 لا انتزاع الزيادة الخاصة في كل جزء بل يكون متعدد واجب
 بعدد الاجزاء فيلزم المفصل وهذه طريقة حتمية لا تتأخر
 التشكيك في الماهية فالتقينا ومعنى كون احدا الفردين اشكال
 من الاخر انه بحيث ينزع منه العقل بمعونة الوهم افعال

فان كان الخارج على ان لا يكون له كمال في الخارج
 كون الخارج على ان لا يكون له كمال في الخارج
 كون الخارج على ان لا يكون له كمال في الخارج
 كون الخارج على ان لا يكون له كمال في الخارج

[illegible]

عالم الكون نسبة اختلاف الراتب إليها عند الاشتراك في نسبة
 اختلاف الوجودات إلى الماهية الواحدة ^{على طريق المتشابهين فكما}
 ان الجاعل على طريقهم في الوجودات المتخالفة لما بهيته واحد ومنشأه
 لا تتزاع امور متخالفة كذا لك يفيد اختلاف الراتب الباطنة لا اختلاف
 الاتزاعيات فلا يلزم الترجيح بلامرجح ولا اتحاد السواء الاشياء
 والاضعف بحيث لا يكون بينهما امتياز أصلا والمتسايل كغنية
 هذا الله تعالى في البيان لا يحتاج الى زيادة التوضيح
 فأنهم وان كثرت معانيه فان وضع لكل ابتداء اسي بلا تخلل النقل
 فمشتروك فبقية الوضع لكل خرج كحققة والحايز ونقيبه
 لا يجتزأ من الخارج النقل فان المنقول اليه ايضا موضوع
 له كما قيل والحق انهما واقع حتى بين الضيق وقع في المشترك
 اختلافات الاول انه ممكن والا واما الثاني بعد تسليم الامكان واقع
 اولاً واما الثالث بعد تسليم وقوعه بل واقع بين الضدين ام لا
 ويدفع هذه الاختلافات كلها وقوم لفظ القرء للحيض والطهر
 على سبيل الوضع ثم لا بد من اراحته اقوى شبهات الحافين
 فمن قال بعدم امكانه قال لو امكن لزم التفتات النفس
 في آن واحد اثنى شئيين بالتفصيل وهو باطل بيان

فاما في نسبة اختلاف الراتب إليها عند الاشتراك في نسبة
 اختلاف الوجودات إلى الماهية الواحدة ^{على طريق المتشابهين فكما}
 ان الجاعل على طريقهم في الوجودات المتخالفة لما بهيته واحد ومنشأه
 لا تتزاع امور متخالفة كذا لك يفيد اختلاف الراتب الباطنة لا اختلاف
 الاتزاعيات فلا يلزم الترجيح بلامرجح ولا اتحاد السواء الاشياء
 والاضعف بحيث لا يكون بينهما امتياز أصلا والمتسايل كغنية
 هذا الله تعالى في البيان لا يحتاج الى زيادة التوضيح
 فأنهم وان كثرت معانيه فان وضع لكل ابتداء اسي بلا تخلل النقل
 فمشتروك فبقية الوضع لكل خرج كحققة والحايز ونقيبه
 لا يجتزأ من الخارج النقل فان المنقول اليه ايضا موضوع
 له كما قيل والحق انهما واقع حتى بين الضيق وقع في المشترك
 اختلافات الاول انه ممكن والا واما الثاني بعد تسليم الامكان واقع
 اولاً واما الثالث بعد تسليم وقوعه بل واقع بين الضدين ام لا
 ويدفع هذه الاختلافات كلها وقوم لفظ القرء للحيض والطهر
 على سبيل الوضع ثم لا بد من اراحته اقوى شبهات الحافين
 فمن قال بعدم امكانه قال لو امكن لزم التفتات النفس
 في آن واحد اثنى شئيين بالتفصيل وهو باطل بيان

ان لا يكون له في ذاته وجودا مستقلا بل هو موجود في ذاته
 ان لا يكون له في ذاته وجودا مستقلا بل هو موجود في ذاته
 ان لا يكون له في ذاته وجودا مستقلا بل هو موجود في ذاته
 ان لا يكون له في ذاته وجودا مستقلا بل هو موجود في ذاته

[illegible]

مبدع في كل شيء
عند الخلق
الواحد جزاء الحمد
على كل واحد
مبدع في كل شيء
عند الخلق
الواحد جزاء الحمد
على كل واحد

الموضوع له حقيقة جزئها وصدق صرح المحققون ان الواحد المعبر
 جزء من كل واحد واحد والسر في جعل ما وضع لمعنى ثم نقل الى
 الناس لان المناسبات قبل من المشرك لان الظاهر من الابدان المانحة
 في تعريف عدم النقل لمناسبة وقيل من المنقول قصر على مجرد
 النقل والاى وان لم يوضع ابتداء فان اشتبه في الثاني
 فنقول شرعى او عرفى عام او خاص ذكر الشرحى وقد مر مع
 كونه داخل في العرف الخاص اظهار المرتبة الفضيلة قال سيدي
 الاعلام كلها منقولات وما قيل ان جعفر علم وفي الاصل
 اسم لهر صنف فلم يوجب النقل لعدم المناسبات فمنوع خلافا
 للجمهور ولعل يخصهم اقوى من تحفص سيدي فقط فقوله بان
 ينقسم الى منقول ومرجل عليه مقرون بالاصول والحققة
 ومجاز قال في الكاشية على شجرة تقيضى ان يكون اللفظ
 قبل الاستعمال حقيقة ومجازا لكن المشهور ان اللفظ قبل الاستعمال
 لا يكون حقيقة ومجازا قول توفيق المدعى في توقيفه لعل
 اصطلاح اهل الميزان مخالفا لاصطلاح اهل العرب اعني
 علماء البيان والاصول فهم اعتبروا الاستعمال ولذا يعرفون
 الحقيقة باللفظ استعمال فيما وضع له والمجاز باللفظ
 في غير ما وضع له

[illegible][illegible]

كما يطلق لفظ الاسد على زيد للشجاعة والاى وان لم يكن تلك العلاقة
 علاقة تشبيه بل غير بالعلاقة اسمية والزموم ^{بما يقتضيه} ^{بما يقتضيه}
 مرسل وحصره اى المجاز المرسل يخص الكلمات ^{بما يقتضيه} ^{بما يقتضيه}
 فى اربعة وعشرين نوعا وقد اخرج بعضهم بعضا فى بعض كما لو عدت
 الثمانية الذائبات فى التناقض ونحن لا نطول الكلام بذكر تمام الاستثناء
 فانها مفرقة فى علم البيان وبتكر تمام المجاز المرسل فانها مفرقة
 وشهورة فى كلام سيد السند وغيره ولا يشترط سماع الجاهل
 لتخرج سماع انواعها ^{بما يقتضيه} ^{بما يقتضيه} ما صله ان المجازات ليست مقصورة
 على اجزئيات المصنوعة من اهل اللسان بل الاعتبار انما يكون
 للعلاقة الكلية مستنبطة من كلامهم ^{بما يقتضيه} ^{بما يقتضيه} ينفتح المساط فكل واحد
 فيه تلك العلاقة ووجد المانع من صرف اللفظ على معنا
 التحقيق استعمل فيه الا اذا وجد المانع من اهل اللغة من الاستعمال
 فيه كالنخل الطويل ^{بما يقتضيه} ^{بما يقتضيه} مع وجود العلاقة فيه ونظيره
 فى الحقيقة اللفظ الموضوع بالوضع العام ^{بما يقتضيه} ^{بما يقتضيه} له انما هو
 كلفظ بذا فان كل محسوس موجود فى الخارج زيد كان محسوسا
 او كرا يستعمل فيه كذلك كما وجدت له علاقة فيه يستعمل اللفظ
 مجازا فيه ومعنى ينفتح المساط لاثبات العلاقة الكلية ان لا يفسد

فلو كان اللفظ لا يطلق على زيد للشجاعة والاى وان لم يكن تلك العلاقة
 علاقة تشبيه بل غير بالعلاقة اسمية والزموم ^{بما يقتضيه} ^{بما يقتضيه}
 مرسل وحصره اى المجاز المرسل يخص الكلمات ^{بما يقتضيه} ^{بما يقتضيه}
 فى اربعة وعشرين نوعا وقد اخرج بعضهم بعضا فى بعض كما لو عدت
 الثمانية الذائبات فى التناقض ونحن لا نطول الكلام بذكر تمام الاستثناء
 فانها مفرقة فى علم البيان وبتكر تمام المجاز المرسل فانها مفرقة
 وشهورة فى كلام سيد السند وغيره ولا يشترط سماع الجاهل
 لتخرج سماع انواعها ^{بما يقتضيه} ^{بما يقتضيه} ما صله ان المجازات ليست مقصورة
 على اجزئيات المصنوعة من اهل اللسان بل الاعتبار انما يكون
 للعلاقة الكلية مستنبطة من كلامهم ^{بما يقتضيه} ^{بما يقتضيه} ينفتح المساط فكل واحد
 فيه تلك العلاقة ووجد المانع من صرف اللفظ على معنا
 التحقيق استعمل فيه الا اذا وجد المانع من اهل اللغة من الاستعمال
 فيه كالنخل الطويل ^{بما يقتضيه} ^{بما يقتضيه} مع وجود العلاقة فيه ونظيره
 فى الحقيقة اللفظ الموضوع بالوضع العام ^{بما يقتضيه} ^{بما يقتضيه} له انما هو
 كلفظ بذا فان كل محسوس موجود فى الخارج زيد كان محسوسا
 او كرا يستعمل فيه كذلك كما وجدت له علاقة فيه يستعمل اللفظ
 مجازا فيه ومعنى ينفتح المساط لاثبات العلاقة الكلية ان لا يفسد

قسماً فافهم
 نعل فيه اشارته الى التفتت فان
 النقص لا يجوز ان يكون
 لمنهى الى ان يقال ان
 العرب الا ان لم يسمع
 عدم اشارة الى
 علامته الحقيقة
 ان هذه النقطة
 بعد لوى محمد عبد
 انبساطه الى
 الذين من انبساط
 لوى محمد عبد
 انبساطه الى
 والى انبساطه
 انبساطه الى
 والى انبساطه
 انبساطه الى

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

التي تدار في هذه القرون من قبل
والتي تدار في هذه القرون من قبل
والتي تدار في هذه القرون من قبل

[illegible]

أقول الخ وادعوا إلى استحالة الشيء على الشيء
الإنسان وحاصل أن استحالة الشيء على الشيء
لا يمكن في موضوع واحد بل في موضوعين

أقول الخ وادعوا إلى استحالة الشيء على الشيء
الإنسان وحاصل أن استحالة الشيء على الشيء
لا يمكن في موضوع واحد بل في موضوعين

استحالة عمل الجمع فاذا علمنا ان هذه المعاني في جميع الموضوع له للفظ
قطعا ان ما ذكره مجاز فلا احتياج الى استحالة عملها عليه او إمكانه اقول توفيق
لنا في توقيف ان العام اذا اريد به الخاص من جهة انه هو حقيقة كما تقرر
في موضعه فاذا استوعبنا جميع المعاني في حقيقة ذلك العام وراينا
استحالة في غير تلك المعاني لا يتم مجازية بالمعنى ان صدق تلك المعاني
على ذلك الغير تحيل في مجاز ان يكون ذلك الغير خاصا منه ويستعمل في
هو فاذا علمنا استحالة الصدق علمنا بها المجازية فان العام لا يحيل
صدقه على الخاص فلهذا لم كونها علامة لها فافهم واستعمال اللفظ
في بعض المسئلة كالدالة على الجمال المراد بالبعض بعض جسمانية فالدالة
موضوع لكل ما يدب على الارض والحمار بعض منه فان قلت بعض المسئلة
الموضوع له غير مسئلة فاستعمال اللفظ فيه محقق كونه مجازا فيه فلا يصح كونه
علامة فالحال العلامة غير مسئلة علامة له قلت استعمال اللفظ في بعض المسئلة مجاز
خاص والخاص يكون علامة على العام فان الخاص خارج عنه ويستعمل في وجود
وجوده ضرورة تحقق العام في ضمن الخاص فانه ان الافتقار بينهما على
استعمال اللفظ في بعض المسئلة في حق كونه علامة للجواز غير مناسب فا
استعمال اللفظ في بعض المسئلة في استعماله في اللازم والملازم
كلها مضمنا لكونها مع انهم لم يبعدوا ما فيها فاستعماله في زمانه ودين

استحالة عمل الجمع فاذا علمنا ان هذه المعاني في جميع الموضوع له للفظ
قطعا ان ما ذكره مجاز فلا احتياج الى استحالة عملها عليه او إمكانه اقول توفيق
لنا في توقيف ان العام اذا اريد به الخاص من جهة انه هو حقيقة كما تقرر
في موضعه فاذا استوعبنا جميع المعاني في حقيقة ذلك العام وراينا
استحالة في غير تلك المعاني لا يتم مجازية بالمعنى ان صدق تلك المعاني
على ذلك الغير تحيل في مجاز ان يكون ذلك الغير خاصا منه ويستعمل في
هو فاذا علمنا استحالة الصدق علمنا بها المجازية فان العام لا يحيل
صدقه على الخاص فلهذا لم كونها علامة لها فافهم واستعمال اللفظ
في بعض المسئلة كالدالة على الجمال المراد بالبعض بعض جسمانية فالدالة
موضوع لكل ما يدب على الارض والحمار بعض منه فان قلت بعض المسئلة
الموضوع له غير مسئلة فاستعمال اللفظ فيه محقق كونه مجازا فيه فلا يصح كونه
علامة فالحال العلامة غير مسئلة علامة له قلت استعمال اللفظ في بعض المسئلة مجاز
خاص والخاص يكون علامة على العام فان الخاص خارج عنه ويستعمل في وجود
وجوده ضرورة تحقق العام في ضمن الخاص فانه ان الافتقار بينهما على
استعمال اللفظ في بعض المسئلة في حق كونه علامة للجواز غير مناسب فا
استعمال اللفظ في بعض المسئلة في استعماله في اللازم والملازم
كلها مضمنا لكونها مع انهم لم يبعدوا ما فيها فاستعماله في زمانه ودين

١٠٣

[illegible][illegible][illegible][illegible]

فيه للتعققات والمعنونات اصلا فان سرت بيوم كذا معناه في يوم كذا
فالسير واليوم على معناها وانما اردنا بالباء معنى الظرفية الخاصة التي هي
غير موضوعة لهما والحق ان فيه مجازا وحققة بالذات وان كان معناه تابعا
للغير وتكثر اللفظ مع اتحاد المعنى مرادفة وذلك واقع لتكثر اللفظ
والنوسخ في محال البدائع ذهب قوم الى انكار المرادفة لمخلو باللفظ
لان الواحد كاف للافهام وهذا التعليل انما يتم لو كان الواضع هو السامع
العباد لا مضايقة في خلوا فاعلم عن الفائدة المستفادة من حملتها
تفهم فاشار لمصنف بالتعليل الى فائدة وتوجهها اذ بها تكمل الوسيلة
للافهام فهي فائدة جلييلة فان بعض الالفاظ قد يشابه بعض الالفاظ
ويتكرر بعضها فيسهل عليه التعليم والتعلم وايضا بعض الالفاظ قد يكون شبيها
على لسان بعض اللافظين فيكره بعض السامعين المخاطبين والاخر خلوا
ومشطا لا اذ ان تلك السامعين فيجتار الثاني ويترك الاول وفي
تكثر الواصل فوائدا اخرى واما التوسع في محال البدائع فلما قال
الحاشية كالسمع في قولك ما بعيدا فأت وما قريب ما هوأت فانه لو
قال لم يردت ما فات عني ماضى فأت السمع وكما لم يأت كقولك اشترى
البرزخ النقة في البرزخ فانه لو اتى لم يردت البرزخ عن الحظرة فأت المجازية
وكما تطلب نحو قوله تعالى ربك فليبر فانه لو اورد لم يردت كبر لفظ عظم

[illegible]

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

[illegible]

المصنف بهذا الجواب الجواب عن السؤال الأول
المتعلق بالبيان في رد الجواب الجواب عن السؤال الثاني
المتعلق بالبيان في رد الجواب الجواب عن السؤال الثالث
المتعلق بالبيان في رد الجواب الجواب عن السؤال الرابع
المتعلق بالبيان في رد الجواب الجواب عن السؤال الخامس
المتعلق بالبيان في رد الجواب الجواب عن السؤال السادس
المتعلق بالبيان في رد الجواب الجواب عن السؤال السابع
المتعلق بالبيان في رد الجواب الجواب عن السؤال الثامن
المتعلق بالبيان في رد الجواب الجواب عن السؤال التاسع
المتعلق بالبيان في رد الجواب الجواب عن السؤال العاشر
المتعلق بالبيان في رد الجواب الجواب عن السؤال الحادي عشر
المتعلق بالبيان في رد الجواب الجواب عن السؤال الثاني عشر
المتعلق بالبيان في رد الجواب الجواب عن السؤال الثالث عشر
المتعلق بالبيان في رد الجواب الجواب عن السؤال الرابع عشر
المتعلق بالبيان في رد الجواب الجواب عن السؤال الخامس عشر
المتعلق بالبيان في رد الجواب الجواب عن السؤال السادس عشر
المتعلق بالبيان في رد الجواب الجواب عن السؤال السابع عشر
المتعلق بالبيان في رد الجواب الجواب عن السؤال الثامن عشر
المتعلق بالبيان في رد الجواب الجواب عن السؤال التاسع عشر
المتعلق بالبيان في رد الجواب الجواب عن السؤال العشرون

انما يتحقق على اربعة اقسام بالامتناع والامتناع
 راجع بغيره على اربعة اقسام بالامتناع والامتناع
 راجع بغيره على اربعة اقسام بالامتناع والامتناع
 راجع بغيره على اربعة اقسام بالامتناع والامتناع

انما يتحقق على اربعة اقسام بالامتناع والامتناع
 راجع بغيره على اربعة اقسام بالامتناع والامتناع
 راجع بغيره على اربعة اقسام بالامتناع والامتناع
 راجع بغيره على اربعة اقسام بالامتناع والامتناع

آخره وملاحظة الذين الى معنى كل واحد واحد من جزاء لفظه لملاحظة تفصيلا
 بها الحكاية فالنسبة عبارة في كلام المصنف عن القول المذكور ليس
 بالايقاع المذكور في كلامه الاذعان فانه انما يتعلق بالاجل كما قيل في
 به الايقاع على اللسان من اوله الى آخره بحيث يكون كل لفظ قبيحا
 عن مناه اخرازا وحيدة يحصل الصدق على الحكاية والحكمة عنه
 قول الحق الدواني في قوله انما هو اشبهنا الى القول الفصل ليرتفع الاتهام
 فانه فان الاشارة بهذا انما يقع في الآن وهو مناف لان يقع فيه
 كالحالات كثيرة وانما التبر او التفصيل بينها ثم اذا نظر لصدق
 بين الحكاية والحكمة عنه بالاجمال والتفصيل ففقه بده الصورة يجوز ان
 يكون الفصل صادقا وانما رجع الكذب الى الجمل وهذا عتق في الحكاية
 وهذا كما انه جواب عن شبهة كذا لك جواب عن جواب الحق الدواني
 ايضا وجوز ان يكون قضية واحدة صادقة باعتبار وكاذبة باعتبار
 آخر وكذا العكس لا يرد ما ورد ان الاتصاف بالصدق والكذب انما
 يكون في نسبة الحكاية لتفصيله دون الاجمالية المحكي عنها فان النسبة التامة
 انما تكون في نسبة الحكاية لتفصيله دون الاجمالية المحكي عنها فان النسبة التامة
 انما تكون في نسبة الحكاية لتفصيله دون الاجمالية المحكي عنها فان النسبة التامة
 انما تكون في نسبة الحكاية لتفصيله دون الاجمالية المحكي عنها فان النسبة التامة

انما يتحقق على اربعة اقسام بالامتناع والامتناع
 راجع بغيره على اربعة اقسام بالامتناع والامتناع
 راجع بغيره على اربعة اقسام بالامتناع والامتناع
 راجع بغيره على اربعة اقسام بالامتناع والامتناع

انما يتحقق على اربعة اقسام بالامتناع والامتناع
 راجع بغيره على اربعة اقسام بالامتناع والامتناع
 راجع بغيره على اربعة اقسام بالامتناع والامتناع
 راجع بغيره على اربعة اقسام بالامتناع والامتناع

[illegible]

lip

[illegible]

[illegible]

قوله في قوله تعالى لا تأخذه لطمه مما ذلوا ولا يضيقه مما كذبوا ولا يؤسفهم ولا يملأهم هم ولا يحزنهم ولا يصيبهم وهم في الله لاهين

[illegible][illegible]

من اثار الفخر العبد
عبد الله بن عبد الرحمن
بن عبد الله بن عبد الرحمن
بن عبد الله بن عبد الرحمن
بن عبد الله بن عبد الرحمن
بن عبد الله بن عبد الرحمن

فقد هم مع انها تقبل التكرار فينتقض تعريفها بغير معنى مجموعها والكل من
ما تقسم به الدفع فيوان لمساو بالتكرار في تعريفها التكرار كجملتي دون
ببدلي ولا شك ان في الصور المذكورة تحقيق الثاني دون الاول الا
ان البضيات المحققة لا يصدق عليها الصورة المأخوذة بواسطة
البنية المعينة وانما يصدق عليها الصورة الكلية نعم يصدق على
واحد منها اذا بدل واحد بعد واحد وكذا الحال في الصور ثلثين
التي توضح هذا المقام بحيث يشهد المرام منه آخر انه ليس المراد
بالتكرار البدلي المقابل للتكرار كجملتي المعنى في الكل هو الفسر
الذي هو الصورة

[illegible]

11A

[illegible]

فمن الغد لا يضره ما كان من قبله
فمن الغد لا يضره ما كان من قبله

الصدق المحض في تعريفه كجزء من القناعة يقتضيه استمرارها جميعا وسعيا
 لتصادق تلك الصور فيما بينها بالضرورة فان مناط الصدق في كل
 تعارف على الاتحاد كما حقق في موضعه وهو حاصل فيها فان كلها متحدة
 مع زيد ومتحدة متحد فاذا كل واحد منها يكون صادقا على ما وراءها
 بالضرورة باحتمال التعارف ضرورة كونها متغايرة من وجه ومتحدة من وجه
 آخر اقول قول تصادق فيما بينها من الصور محال فان مناط الصدق على
 اتحاد الوجود ووجود كل واحد منها متغايرة للآخر ضرورة تغاير الوجود والحد
 والذهني وكذا تغاير الوجودات في الازمان فمع تغاير الوجودات كيف
 يتصور الصدق والمعنى باتحاد تلك الصور مع زيد انها معقولة منه
 كلما يعقل عن شئ يكون محمولا عليه باحتمال التعارف او غير متغاير ووجودها
 يستحيل لكل قطعا وغاية ما في التقضي عن هذا ان يقال ان شئ الصور
 الخارجية لزيد جزئي بلا شبهة وهي كانهما مطلقة بالنظر الى صورتهما
 منبها في اذمان طائفة على تقدير حصول الاشياء بانفسها فان شئ
 اصوره الخارجية لزيد هي الحاصلة فيه على ذلك التقدير مع تخصيص
 بالعوارض والمطلق محمول على القيديات وكذا يقال في كل واحد من
 اصوره الذهنية فان الصورة التي حصلت من زيد في ذهنه عسره مثلا
 على التقدير المذكور لم يكن غيبا عنها عن الصورة الخارجية لزيد فهي صادقة ايضا
 على حصول الاشياء بالضرورة

فصل في البحث في الأصول

انضام على الصور الباقية كما صلت في اذبان الطائفة وهذا البيان بحسب
كل صورة يحصل بغير شبهة بلا شبهة ثم اقول لا بد من هذا الاشكال
مذهب التحقيق فان الشخص الخارجي لا يحصل في ذهن من الاذبان وهو
المقبل عند التحقيق وان زعم خلافه بعض الناطقين واما ان كان ذلك
فلا يحصل من زيد عند تصور بوجوه الخارجية الحقيقية الكلية لزيد
الشخص الذي الخاص الكاشف للشك البهيمية الخارجية وهذا الشخص الخاص
في الذهن مبائن للوجود في البهيمية الخارجية كما حصل في كتب بعض
المحققين فلا يحصل تضاد في الصورة الذهنية والخارجية وكذا اعتبار
الذهنيات فيما بينها فمفهوم اساس الاشكال المذكور في المتن باكر
فلا يحتاج الى الجواب الذي ذكره لخصف الا ان يقال ان بناء هذه شبهة
على الظاهر المتبادر من حصول الاشياء بانفسها في الذهن حصولها
مع الشخص الخارجي كما زعم بعض من حصولها بمبنيها الكلية فقط كما هو
مذهب التحقيق او يقال ان مناط الصدق قد يكون الاشارة ايضا
والاشكال ان الصورة الماخوذة من زيد منتزعة عنه مع الاتحاد الذاتي
فيحصل التضاد بين الصورة الذهنية والخارجية فيحصل الاشكال بالكلية
ومن هنا يستبين كون الجزئي محمولا وهو الحق وذلك
لان الصور المحاصلة في الاذبان والصورة الخارجية كلها متصاوتة

فصل في البحث في الأصول
انضام على الصور الباقية كما صلت في اذبان الطائفة وهذا البيان بحسب
كل صورة يحصل بغير شبهة بلا شبهة ثم اقول لا بد من هذا الاشكال
مذهب التحقيق فان الشخص الخارجي لا يحصل في ذهن من الاذبان وهو
المقبل عند التحقيق وان زعم خلافه بعض الناطقين واما ان كان ذلك
فلا يحصل من زيد عند تصور بوجوه الخارجية الحقيقية الكلية لزيد
الشخص الذي الخاص الكاشف للشك البهيمية الخارجية وهذا الشخص الخاص
في الذهن مبائن للوجود في البهيمية الخارجية كما حصل في كتب بعض
المحققين فلا يحصل تضاد في الصورة الذهنية والخارجية وكذا اعتبار
الذهنيات فيما بينها فمفهوم اساس الاشكال المذكور في المتن باكر
فلا يحتاج الى الجواب الذي ذكره لخصف الا ان يقال ان بناء هذه شبهة
على الظاهر المتبادر من حصول الاشياء بانفسها في الذهن حصولها
مع الشخص الخارجي كما زعم بعض من حصولها بمبنيها الكلية فقط كما هو
مذهب التحقيق او يقال ان مناط الصدق قد يكون الاشارة ايضا
والاشكال ان الصورة الماخوذة من زيد منتزعة عنه مع الاتحاد الذاتي
فيحصل التضاد بين الصورة الذهنية والخارجية فيحصل الاشكال بالكلية
ومن هنا يستبين كون الجزئي محمولا وهو الحق وذلك
لان الصور المحاصلة في الاذبان والصورة الخارجية كلها متصاوتة

انضام على الصور الباقية كما صلت في اذبان الطائفة وهذا البيان بحسب
كل صورة يحصل بغير شبهة بلا شبهة ثم اقول لا بد من هذا الاشكال
مذهب التحقيق فان الشخص الخارجي لا يحصل في ذهن من الاذبان وهو
المقبل عند التحقيق وان زعم خلافه بعض الناطقين واما ان كان ذلك
فلا يحصل من زيد عند تصور بوجوه الخارجية الحقيقية الكلية لزيد
الشخص الذي الخاص الكاشف للشك البهيمية الخارجية وهذا الشخص الخاص
في الذهن مبائن للوجود في البهيمية الخارجية كما حصل في كتب بعض
المحققين فلا يحصل تضاد في الصورة الذهنية والخارجية وكذا اعتبار
الذهنيات فيما بينها فمفهوم اساس الاشكال المذكور في المتن باكر
فلا يحتاج الى الجواب الذي ذكره لخصف الا ان يقال ان بناء هذه شبهة
على الظاهر المتبادر من حصول الاشياء بانفسها في الذهن حصولها
مع الشخص الخارجي كما زعم بعض من حصولها بمبنيها الكلية فقط كما هو
مذهب التحقيق او يقال ان مناط الصدق قد يكون الاشارة ايضا
والاشكال ان الصورة الماخوذة من زيد منتزعة عنه مع الاتحاد الذاتي
فيحصل التضاد بين الصورة الذهنية والخارجية فيحصل الاشكال بالكلية
ومن هنا يستبين كون الجزئي محمولا وهو الحق وذلك
لان الصور المحاصلة في الاذبان والصورة الخارجية كلها متصاوتة

[illegible]

والاخر خارجا عن النطاق
ان شئنا ان يكون الكل
فان يكون الكل هو ما
والاخر خارجا عن النطاق
ان شئنا ان يكون الكل
فان يكون الكل هو ما

انه ليس مناط الكلية على كثره الخارجى وان كان محسب نفس التصور والا
يلزم ان لا يكون الامور خارجا عن الكل كما هو ذكره بل الحق ان
مناط الكلية على عدم الهذية فقط واما الكليات الفرضية والمعقولات
الثانية فلعدم اشتغالها على الهذية لا ينقبض العقل بجمع
تصورها عن تجميعها كثرها فى الخارج انت قد عرفت اننا
ان الكليات الفرضية على تخمين الاول ما يمنع تكثره فى الخارج بالنظر
الى نفس مفهومه وتصوره كالا موجد والخارجى واللاشك تكثره الخارج
والثانى ما لا يمنع بالنظر الى نفس تصوره ووقع اشركته فى الخارج ولكن
يمنع بحد الواقع كالا شئ واللا مكن فكان اولى للمصنف فى بيان
كلية هذه المفاهيم الفرضية الاقتصار على نفي الهذية لا تجوز لتكثره
فى الخارج فانه يمنع فى القسم الاول حتى قيل ان الكليات الفرضية
بالنسبة الى الحقائق الموجودات ككلياتها فان تصور
جهة عدم شمولها على الهذية لا يمنع ان تكون متحدة مع مباحثها فلا
يكون مانعا للحل عليها بل انما يكون المنع من جهة ملاحظة التباين
ونظيره ان امتناع الخشونة والالتزام فى الافلاك لا يكون
من جهة كونها قاطبة الارض ومن جهة كونها شفافا وكرة بل من
جهة طلبها النوعية واسمها ان المحال لا يكون محالا

والاخر خارجا عن النطاق
ان شئنا ان يكون الكل
فان يكون الكل هو ما
والاخر خارجا عن النطاق
ان شئنا ان يكون الكل
فان يكون الكل هو ما
والاخر خارجا عن النطاق
ان شئنا ان يكون الكل
فان يكون الكل هو ما

والاخر خارجا عن النطاق
ان شئنا ان يكون الكل
فان يكون الكل هو ما
والاخر خارجا عن النطاق
ان شئنا ان يكون الكل
فان يكون الكل هو ما
والاخر خارجا عن النطاق
ان شئنا ان يكون الكل
فان يكون الكل هو ما

والاخر خارجا عن النطاق
ان شئنا ان يكون الكل
فان يكون الكل هو ما
والاخر خارجا عن النطاق
ان شئنا ان يكون الكل
فان يكون الكل هو ما
والاخر خارجا عن النطاق
ان شئنا ان يكون الكل
فان يكون الكل هو ما

فان قيل ان العلم لا يكون سبباً في حصول الحقيقة بل هو نتيجة لها
 ان يكون سبباً في حصول الحقيقة بل هو نتيجة لها
 ان يكون سبباً في حصول الحقيقة بل هو نتيجة لها
 ان يكون سبباً في حصول الحقيقة بل هو نتيجة لها

مجالس من كل جهة بمعنى ان لا يكون سبباً في حصول الحقيقة بل هو نتيجة لها
 التي يكون سبباً في حصول الحقيقة بل هو نتيجة لها
 فيكذب الحكم بالبرهان الكلية والجزئية حقيقة المعلوم وقبل صحة العلم ان
 لا يتكسر بالصدق على كثيرين كما هو الظاهر فليست الكلية صفة العلم حقيقة
 فان الحكم عياره من حيث القياس بالذهن ولا شك ان الحكم
 من هذه الجهة ليس محمول على الكثيرين في الخارج بل محمول من جهة المعلوم
 على الطبيعة من حيث هي فيكون هي المتصفة بها وان من غير المطابقة
 بالمعنى الاعراض الشامل للصدق والكشف عنى ما يكون صادقا على كثيرين
 او كاشفا لها فهي صفة للمعلوم وللعلم كليهما بالذات فان الاول للاول
 والثاني للثاني بالذات وان من غير الكاشف في معنى الكشف فقط فليست
 الا للثاني معنى العلم فان الكاشف بالفضل بالذات حقيقة هو مرتبة
 العلم عنى اشئ من حيث القياس بالذهن كما هو الظاهر بالتأمل
 وان هو من في باب العلم ان القياس محمول للمعلوم كاشفا للكثيرين
 الاحتمال الاخير هو الا بعد كما هو الظاهر من تتبع في الفن حتم
 يظهر خطأ ما في الحاشية المتعلقة على قوله حقيقة لعدم ذلك
 الاول وهو الحق بحسب دقيق النظر وان كان على النظر يحكم بالاول
 فان الشخص الذي عليه مدار البحثية انما هو بحسب نحو من الاول

ان العلم لا يكون سبباً في حصول الحقيقة بل هو نتيجة لها
 ان يكون سبباً في حصول الحقيقة بل هو نتيجة لها
 ان يكون سبباً في حصول الحقيقة بل هو نتيجة لها
 ان يكون سبباً في حصول الحقيقة بل هو نتيجة لها

مجالس من كل جهة بمعنى ان لا يكون سبباً في حصول الحقيقة بل هو نتيجة لها
 التي يكون سبباً في حصول الحقيقة بل هو نتيجة لها
 فيكذب الحكم بالبرهان الكلية والجزئية حقيقة المعلوم وقبل صحة العلم ان
 لا يتكسر بالصدق على كثيرين كما هو الظاهر فليست الكلية صفة العلم حقيقة
 فان الحكم عياره من حيث القياس بالذهن ولا شك ان الحكم
 من هذه الجهة ليس محمول على الكثيرين في الخارج بل محمول من جهة المعلوم
 على الطبيعة من حيث هي فيكون هي المتصفة بها وان من غير المطابقة
 بالمعنى الاعراض الشامل للصدق والكشف عنى ما يكون صادقا على كثيرين
 او كاشفا لها فهي صفة للمعلوم وللعلم كليهما بالذات فان الاول للاول
 والثاني للثاني بالذات وان من غير الكاشف في معنى الكشف فقط فليست
 الا للثاني معنى العلم فان الكاشف بالفضل بالذات حقيقة هو مرتبة
 العلم عنى اشئ من حيث القياس بالذهن كما هو الظاهر بالتأمل
 وان هو من في باب العلم ان القياس محمول للمعلوم كاشفا للكثيرين
 الاحتمال الاخير هو الا بعد كما هو الظاهر من تتبع في الفن حتم
 يظهر خطأ ما في الحاشية المتعلقة على قوله حقيقة لعدم ذلك
 الاول وهو الحق بحسب دقيق النظر وان كان على النظر يحكم بالاول
 فان الشخص الذي عليه مدار البحثية انما هو بحسب نحو من الاول

انما قول الحكماء ان العلم لا يتناول
 الوجود بل انما يتناول
 المتأخر من الوجودات
 بناء على ان العلم لا يتناول
 الوجود بل انما يتناول
 المتأخر من الوجودات

المتأخر من الوجودات
 بناء على ان العلم لا يتناول
 الوجود بل انما يتناول
 المتأخر من الوجودات

هو الاحساس لا العقل و هذا ما يدل على اشتباهه بين الحكماء من نفي علم الواجب
 تعالى بالجنس نبات على الوجه الجسمي فافهم انهم نفي و حاصل ما في الاشياء
 ان الثابت بين الكل والجسمي انما يكون بالعلم فاننا اذا علمنا الان
 بعقل فهو في هذه المرتبة كلي واذا علمنا فبا حس فهو جسمي فاعلم
 هو المناط للكلية و الجسمية فهو لمقتضى هما وانت تعلم ما فيه من ان
 المناط للشيء لا يلزم ان يكون متصفا به حقيقة فحينئذ يجوز ان يكون
 لمعلوم في مرتبة العقل متصفا بالكلية و هو معلوم في مرتبة الاحساس
 يكون متصفا بالجسمية فالظاهر ان لمقتضى بالكلية و الجسمية مرتبة
 لمعلوم فافهم و سيأتي ايضا بعض تفصيله وانما الجسمي لا يكون كاسيا
 ولا مكسبا دليل الاول عموم ما في الجسميات ان الجسمي سواء كان
 ماديا او حسي و الاكمل على الجسمي لاخره كذا لك التماس من عدم الاتحاد
 في الوجود فلا يكون كاسيا بالمرتبة الاولى لا يكون كاسيا للكل فان الارض
 لا تنقل من الاعم و فيه ما فيه و خصوصا في الماديات الى الحس لا يفيد
 الحس فلا يفيد الجسمي للمادسي و هو الحق و كذا الحس لا يفيد العقل
 فلا يفيد الكل و الجسمي الجسمي و فيه ايضا ما في العقل و دليل التماس
 ان الكل متساوي لشيء الى الجسمي فلا يكون مسببا فلا يكون متعلما
 فلا يكون كاسيا بالجسمي الجسمي الجسمي و فيه ما في العقل و دليل التماس

و هو الاكشاف بالعلم و في هذا التماس
 و لا شك ان الشيء جزئي في ذاته و كلي في
 و لا شك ان الشيء جزئي في ذاته و كلي في
 و لا شك ان الشيء جزئي في ذاته و كلي في

ان العلم لا يتناول
 الوجود بل انما يتناول
 المتأخر من الوجودات

والا يلزم من كون الشيء متناقضاً في ذاته انه متناقض في ذاته
 والاشكال في العلم بالاشياء في ذاته متناقض في ذاته
 والاشكال في العلم بالاشياء في ذاته متناقض في ذاته
 والاشكال في العلم بالاشياء في ذاته متناقض في ذاته

والاشكال في العلم بالاشياء في ذاته متناقض في ذاته
 والاشكال في العلم بالاشياء في ذاته متناقض في ذاته
 والاشكال في العلم بالاشياء في ذاته متناقض في ذاته
 والاشكال في العلم بالاشياء في ذاته متناقض في ذاته

سالبين جبريتين والتمتين وموجبة جبرية و مرجع العموم مطلقا
 الى موجبة كلية مطلقة عامة وسالبة جبرية خاصة وكمية وبيستقص
 بالحيوان وكنس فانه ليس كل حيوان جنس مع ان الاول خاص
 الثاني والجواب ان المعتبر في نسبة الصداق بين الكليات ان
 يكون مفردا واحدا ما افردا لاخره وليس ان يكون الحيوان مفردا
 كذا العكس والحكم ان نقض كل شيء رفعه واعلم ان للنقض ثلاثة
 معان الاول بمعنى الرفع فقط وهذا المعنى لا يكون لتناقض من
 النسب المتكررة ولا يكون لكل مفهوم نقض على منهيب التحقيق وهو
 ان السلب لا يضاف حقيقة الا الى الوجود والا ان يراد من الرفع عدم
 الرفع الصريح والضمني فالمراد من الرفع ايضا رفع للرفع ضمنا وحينئذ يكون
 التناقض من النسب المتكررة ويكون لكل شيء نقض والثاني ان
 من الرفع والمراد من الرفع وحينئذ يكون التناقض من النسب المتكررة
 وهو ظاهر ويكون لكل شيء نقض فان السلب لا بد له من مسلوب
 وبما رواه لا بد من سلب للمعنى انه لا بد له من صحة سلب السلب
 وقيل ان السلب لم يطل من غير اضافة الى الوجود او امر اخر غير
 ليس له مسلوب ولا يتعلق به سلب بناء على ان السلب لا يضاف
 حقيقة الا الى الوجود وكذا في سلب الماخوذ مع قيد عدم السلب

والاشكال في العلم بالاشياء في ذاته متناقض في ذاته
 والاشكال في العلم بالاشياء في ذاته متناقض في ذاته
 والاشكال في العلم بالاشياء في ذاته متناقض في ذاته
 والاشكال في العلم بالاشياء في ذاته متناقض في ذاته

والاشكال في العلم بالاشياء في ذاته متناقض في ذاته
 والاشكال في العلم بالاشياء في ذاته متناقض في ذاته
 والاشكال في العلم بالاشياء في ذاته متناقض في ذاته
 والاشكال في العلم بالاشياء في ذاته متناقض في ذاته

والاشكال في العلم بالاشياء في ذاته متناقض في ذاته
 والاشكال في العلم بالاشياء في ذاته متناقض في ذاته
 والاشكال في العلم بالاشياء في ذاته متناقض في ذاته
 والاشكال في العلم بالاشياء في ذاته متناقض في ذاته

[illegible]

فان كان الوجود في الخارج
 وجودا حقيقيا مستقلا عن وجوده
 في الخارج من غير ان يكون
 وجودا حقيقيا مستقلا عن وجوده
 في الخارج من غير ان يكون

ثبوت التفارق بينهما فان الاول سلبى محض والثاني وجودى
 وسلبى من وجه آخر فالاول لا يستدعى وجود الموضوع والثاني
 ولما كان الدليل قياسا استثنائيا مثبتا للطلب بابطال تقضيته
 الاول وكون الثاني فلا يثبت للطلب بابطال الثاني وتشر
 الاشكال بهذا الطريق اولى مما قد يراه بعض المحققين كالسيد الشريف
 وغيره فانه ناظر الى ثقل الدليل تراحته ونقض المدعى ضمانا
 غيرهم الى الثاني فقط وقد جرت عن هذا الاشكال بانخذ القضية
 حقيقية فنحن نعلم رفع التصادق صدق التفارق مطلقا في
 الامور الخاصة والعامة كليهما ويكفي قولنا الاشياء لا يمكن وبالعكس
 فان الموضوع وان لم يكن موجودا في نفس الامر لكن له وجودا في
 وجوده كفى لاخذ القضية حقيقة ويرد ما اوردوه الماتن في رد
 قولهم ان شريك الباري تعالى منع قضية حقيقة وهو انه يلزم
 زيادة الصفة على الموصوف فان الوجود المسمى لا شئ ليست
 موجودة في نفس الامر فلو منعنا القضية المذكورة موجبة يلزم موت
 صفتها عني الامكان في نفس الامر فان المسمى في الوجود
 الحق المطلق ثبوت المحمول للموضوع فيها وفيه ان المستبعد
 الحقيقية ثبوت المحمول للموضوع بحسب الوجود المسمى و

الاستدلال بان ثبوت الوجود في الخارج
 وجودا حقيقيا مستقلا عن وجوده
 في الخارج من غير ان يكون
 وجودا حقيقيا مستقلا عن وجوده
 في الخارج من غير ان يكون

ثبوت التفارق بينهما فان الاول سلبى محض والثاني وجودى
 وسلبى من وجه آخر فالاول لا يستدعى وجود الموضوع والثاني
 ولما كان الدليل قياسا استثنائيا مثبتا للطلب بابطال تقضيته
 الاول وكون الثاني فلا يثبت للطلب بابطال الثاني وتشر
 الاشكال بهذا الطريق اولى مما قد يراه بعض المحققين كالسيد الشريف
 وغيره فانه ناظر الى ثقل الدليل تراحته ونقض المدعى ضمانا
 غيرهم الى الثاني فقط وقد جرت عن هذا الاشكال بانخذ القضية
 حقيقية فنحن نعلم رفع التصادق صدق التفارق مطلقا في
 الامور الخاصة والعامة كليهما ويكفي قولنا الاشياء لا يمكن وبالعكس
 فان الموضوع وان لم يكن موجودا في نفس الامر لكن له وجودا في
 وجوده كفى لاخذ القضية حقيقة ويرد ما اوردوه الماتن في رد
 قولهم ان شريك الباري تعالى منع قضية حقيقة وهو انه يلزم
 زيادة الصفة على الموصوف فان الوجود المسمى لا شئ ليست
 موجودة في نفس الامر فلو منعنا القضية المذكورة موجبة يلزم موت
 صفتها عني الامكان في نفس الامر فان المسمى في الوجود
 الحق المطلق ثبوت المحمول للموضوع فيها وفيه ان المستبعد
 الحقيقية ثبوت المحمول للموضوع بحسب الوجود المسمى و

الاستدلال بان ثبوت الوجود في الخارج
 وجودا حقيقيا مستقلا عن وجوده
 في الخارج من غير ان يكون
 وجودا حقيقيا مستقلا عن وجوده
 في الخارج من غير ان يكون

[illegible]

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible]

فانما
الاول
الاول
الاول

الاعاني للامور الثلاثة المذكورة ضروري ثم مفهوم لمشتق انتراعى محض سواء
تلقايت اطله او يتركبه كما يشهد به الذين التاقب والباقيان فقت
يوجدان في الخارج فكيف تجد ذاتة ومنهم من ذواتها ومنهم من يابى يكون
منائر لها ثم قد يكون المبدأ انتراعيا محضا والحل موجودا خارجيا
فكيف الاتحاد بينهما ثم ان العبر من العبرضى قد لا يكون من الخلق
المتصل به والحل منها فكيف الاتحاد بينهما ثم العبرضى قد يكون من
المركبة الواقعة لئلا يكون له الوجود في الخارج ففكر كيف الاتحاد والذات بينهما
مقولات العبرضى والحل من مقوله الجوهري فكيف الاتحاد والذات بينهما
فضلا من اتحاد المفهوم بينهما وما ذكر ان محل السواد هو السواد او الجسم
نفسه فهو فاسد فان في ذلك لا يتصور ظاهره في الكتابة في الضحك فان
محكمها ليست الكتابة المتحد بوجه زيد مثلا والضحك المتحد بوجه كمالا
لمن له او في تامل وانما استشهد بالخيط والاقبال والوجود في فناء
المفهومات في تلك المقامات ايضا ضروري ثم تخيل مصداق العبر
والعبرضى هناك وذلك لاننا في المقصود واما اطلاق الحل منها
على سبيل التجاوز والتوسع واما قال بعض الافاضل في وجه التاميد من
ان العبرة اذا كانت قائمة بنفسها كانت حارة وحارة والنور
اذا كان قائما بنفسه كان ضورا ومضيا ففهم ان ذلك لا يدل على
اتحاد المفهوم وهو المقصود وههنا كما قال بعض المدققين بل للاتحاد

الاعاني للامور الثلاثة المذكورة ضروري ثم مفهوم لمشتق انتراعى محض سواء
تلقايت اطله او يتركبه كما يشهد به الذين التاقب والباقيان فقت
يوجدان في الخارج فكيف تجد ذاتة ومنهم من ذواتها ومنهم من يابى يكون
منائر لها ثم قد يكون المبدأ انتراعيا محضا والحل موجودا خارجيا
فكيف الاتحاد بينهما ثم ان العبر من العبرضى قد لا يكون من الخلق
المتصل به والحل منها فكيف الاتحاد بينهما ثم العبرضى قد يكون من
المركبة الواقعة لئلا يكون له الوجود في الخارج ففكر كيف الاتحاد والذات بينهما
مقولات العبرضى والحل من مقوله الجوهري فكيف الاتحاد والذات بينهما
فضلا من اتحاد المفهوم بينهما وما ذكر ان محل السواد هو السواد او الجسم
نفسه فهو فاسد فان في ذلك لا يتصور ظاهره في الكتابة في الضحك فان
محكمها ليست الكتابة المتحد بوجه زيد مثلا والضحك المتحد بوجه كمالا
لمن له او في تامل وانما استشهد بالخيط والاقبال والوجود في فناء
المفهومات في تلك المقامات ايضا ضروري ثم تخيل مصداق العبر
والعبرضى هناك وذلك لاننا في المقصود واما اطلاق الحل منها
على سبيل التجاوز والتوسع واما قال بعض الافاضل في وجه التاميد من
ان العبرة اذا كانت قائمة بنفسها كانت حارة وحارة والنور
اذا كان قائما بنفسه كان ضورا ومضيا ففهم ان ذلك لا يدل على
اتحاد المفهوم وهو المقصود وههنا كما قال بعض المدققين بل للاتحاد

٣٤٨

الاعاني للامور الثلاثة المذكورة ضروري ثم مفهوم لمشتق انتراعى محض سواء
تلقايت اطله او يتركبه كما يشهد به الذين التاقب والباقيان فقت
يوجدان في الخارج فكيف تجد ذاتة ومنهم من ذواتها ومنهم من يابى يكون
منائر لها ثم قد يكون المبدأ انتراعيا محضا والحل موجودا خارجيا
فكيف الاتحاد بينهما ثم ان العبر من العبرضى قد لا يكون من الخلق
المتصل به والحل منها فكيف الاتحاد بينهما ثم العبرضى قد يكون من
المركبة الواقعة لئلا يكون له الوجود في الخارج ففكر كيف الاتحاد والذات بينهما
مقولات العبرضى والحل من مقوله الجوهري فكيف الاتحاد والذات بينهما
فضلا من اتحاد المفهوم بينهما وما ذكر ان محل السواد هو السواد او الجسم
نفسه فهو فاسد فان في ذلك لا يتصور ظاهره في الكتابة في الضحك فان
محكمها ليست الكتابة المتحد بوجه زيد مثلا والضحك المتحد بوجه كمالا
لمن له او في تامل وانما استشهد بالخيط والاقبال والوجود في فناء
المفهومات في تلك المقامات ايضا ضروري ثم تخيل مصداق العبر
والعبرضى هناك وذلك لاننا في المقصود واما اطلاق الحل منها
على سبيل التجاوز والتوسع واما قال بعض الافاضل في وجه التاميد من
ان العبرة اذا كانت قائمة بنفسها كانت حارة وحارة والنور
اذا كان قائما بنفسه كان ضورا ومضيا ففهم ان ذلك لا يدل على
اتحاد المفهوم وهو المقصود وههنا كما قال بعض المدققين بل للاتحاد

الاعاني للامور الثلاثة المذكورة ضروري ثم مفهوم لمشتق انتراعى محض سواء
تلقايت اطله او يتركبه كما يشهد به الذين التاقب والباقيان فقت
يوجدان في الخارج فكيف تجد ذاتة ومنهم من ذواتها ومنهم من يابى يكون
منائر لها ثم قد يكون المبدأ انتراعيا محضا والحل موجودا خارجيا
فكيف الاتحاد بينهما ثم ان العبر من العبرضى قد لا يكون من الخلق
المتصل به والحل منها فكيف الاتحاد بينهما ثم العبرضى قد يكون من
المركبة الواقعة لئلا يكون له الوجود في الخارج ففكر كيف الاتحاد والذات بينهما
مقولات العبرضى والحل من مقوله الجوهري فكيف الاتحاد والذات بينهما
فضلا من اتحاد المفهوم بينهما وما ذكر ان محل السواد هو السواد او الجسم
نفسه فهو فاسد فان في ذلك لا يتصور ظاهره في الكتابة في الضحك فان
محكمها ليست الكتابة المتحد بوجه زيد مثلا والضحك المتحد بوجه كمالا
لمن له او في تامل وانما استشهد بالخيط والاقبال والوجود في فناء
المفهومات في تلك المقامات ايضا ضروري ثم تخيل مصداق العبر
والعبرضى هناك وذلك لاننا في المقصود واما اطلاق الحل منها
على سبيل التجاوز والتوسع واما قال بعض الافاضل في وجه التاميد من
ان العبرة اذا كانت قائمة بنفسها كانت حارة وحارة والنور
اذا كان قائما بنفسه كان ضورا ومضيا ففهم ان ذلك لا يدل على
اتحاد المفهوم وهو المقصود وههنا كما قال بعض المدققين بل للاتحاد

فصل في بيان ان لا شيء من الاشياء لا يتصور له الوجود الا بالاعتناء به
 لا كما ان الاشياء لا يتصور له الوجود الا بالاعتناء به
 الاشياء لا يتصور له الوجود الا بالاعتناء به
 الاشياء لا يتصور له الوجود الا بالاعتناء به

لا كما ما ولا خاصا ولا لان اشتق المبدء وهو حال قائم باكمل
 لا يدخل فيه محل ولا انسبته فلا يدخل في اشتق ايضا لان حال
 المشتق من بالذات في البساطة والتركيب واحد بل معناه هو
 الناعت صحتها الطاهر من سق عسارتة ان امتد الناعت مفهوم
 الذي لا يغير عنه في الاسود والاشباح والغيره من ذلك فلهذا لا يفرق بين
 المبدء وبين حقيقته بل لا يشترط ان يكون المبدء هو
 ومحمولا لا مشتقا انما يتاخر عنه من حيث القابل في هذه المرتبة لان
 ملائمة قوله وهذا هو الحق فان المبدأ الاله للفظ هذا ما قول القابل فلهذا
 وعنه لم يفتقره واما قوله بل معناه هو القدر الناعت الخ لمعنى انه
 ذكرنا فهو مبني على القول السابق والمبني على الفاسد فاسم غير
 بالتحقيق وتبين ان يكون كتميل في قوله لا ضراب وكون المراد بالقد
 الناعت هو المعنى الانترجي لمبسط المنتزع من الموصوف بسبب قيام المبدء
 به لا يكون الموصوف والمبدء ردائين فيه وهو الحق وتبين ان يكون
 الاشارة في قوله هذا الاله فقط وان كان سق عسارتة
 يا يا ويؤيد ما قال ابن سينا وجود الاعراض في انفسها هو
 جوهرها كالحا كائنا في كذا في كذا بالحقاديين لعرض و
 محل ان المضموم من كلام ابن سينا اتحاد وجود العرض والمحل واتحاد الوجو
 بين اثنين يستلزم اتحاد ذاتيهما فان المتبانيين لا تجد ان عنده
 في الوجود

فصل في بيان ان لا شيء من الاشياء لا يتصور له الوجود الا بالاعتناء به
 لا كما ان الاشياء لا يتصور له الوجود الا بالاعتناء به
 الاشياء لا يتصور له الوجود الا بالاعتناء به
 الاشياء لا يتصور له الوجود الا بالاعتناء به

فصل في بيان ان لا شيء من الاشياء لا يتصور له الوجود الا بالاعتناء به
 لا كما ان الاشياء لا يتصور له الوجود الا بالاعتناء به
 الاشياء لا يتصور له الوجود الا بالاعتناء به
 الاشياء لا يتصور له الوجود الا بالاعتناء به

فصل في بيان ان لا شيء من الاشياء لا يتصور له الوجود الا بالاعتناء به
 لا كما ان الاشياء لا يتصور له الوجود الا بالاعتناء به
 الاشياء لا يتصور له الوجود الا بالاعتناء به
 الاشياء لا يتصور له الوجود الا بالاعتناء به

فصل في بيان ان لا شيء من الاشياء لا يتصور له الوجود الا بالاعتناء به
 لا كما ان الاشياء لا يتصور له الوجود الا بالاعتناء به
 الاشياء لا يتصور له الوجود الا بالاعتناء به
 الاشياء لا يتصور له الوجود الا بالاعتناء به

[illegible]

وجود الحال في نفسه هو الوجود الربط ليس بمتعلق فانها متعارضان بالضرورة
وقد يقال لهذا الوجود المتعلق بالعرض وجود رابطي لمع كونه تابعا
للحاصل هذا المعنى من الربط معنى اشبه بالربط المتعلق بالمفهومية
والجمهور لا يكرهون التسمية لوجود الحال المتعلق بل يصرحون في عدم اشتراك
الشيء في بينهما كما في محض باطل ولا اشكال بالنقطة المشتركة بين
الخطين اصلا فان النقطة الموهومة المشتركة من الخط المتصل الواحد
تحتل القسم الوهمية من الخط المتصل الواحد وحالها كمال سائر الاشياء
نعم نزع الخطين من الخط المتصل الواحد مع تلك النقطة وهي مشتركة بينهما
بمعنى انها مشتركة لكل من الخطين المتصلين الموهومين هو الخط
المتصل الواحد وانما في معزلة انفصال الخطين وتداخل نقطتهما فلا اشكال
ايضا فان هناك نقطتين موجودتين بوجوهين قائمين للخطين نعم اشتركا
في الحقيقة والوجود والاشترار فيهما لا يوجب التوحد في
الوجود كما صرح في موضعه فالسؤال والجواب الذي ذكره
غاية التقضي كل منها تحصيل خال عن التحصيل عند من له ادنى توقع في الذكاء
ومهاراة في الطبي والرياض فالكليات خمس هي خمس انواع تفرع
اسبق من قوله ثم الكليات اما عين حقيقة الوجود الاكوار الخمس
وهو كل مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جوابها هو ذلك

الوجود في نفسه هو الوجود الربط ليس بمتعلق فانها متعارضان بالضرورة
وقد يقال لهذا الوجود المتعلق بالعرض وجود رابطي لمع كونه تابعا
للحاصل هذا المعنى من الربط معنى اشبه بالربط المتعلق بالمفهومية
والجمهور لا يكرهون التسمية لوجود الحال المتعلق بل يصرحون في عدم اشتراك
الشيء في بينهما كما في محض باطل ولا اشكال بالنقطة المشتركة بين
الخطين اصلا فان النقطة الموهومة المشتركة من الخط المتصل الواحد
تحتل القسم الوهمية من الخط المتصل الواحد وحالها كمال سائر الاشياء
نعم نزع الخطين من الخط المتصل الواحد مع تلك النقطة وهي مشتركة بينهما
بمعنى انها مشتركة لكل من الخطين المتصلين الموهومين هو الخط
المتصل الواحد وانما في معزلة انفصال الخطين وتداخل نقطتهما فلا اشكال
ايضا فان هناك نقطتين موجودتين بوجوهين قائمين للخطين نعم اشتركا
في الحقيقة والوجود والاشترار فيهما لا يوجب التوحد في
الوجود كما صرح في موضعه فالسؤال والجواب الذي ذكره
غاية التقضي كل منها تحصيل خال عن التحصيل عند من له ادنى توقع في الذكاء
ومهاراة في الطبي والرياض فالكليات خمس هي خمس انواع تفرع
اسبق من قوله ثم الكليات اما عين حقيقة الوجود الاكوار الخمس
وهو كل مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جوابها هو ذلك

الوجود في نفسه هو الوجود الربط ليس بمتعلق فانها متعارضان بالضرورة
وقد يقال لهذا الوجود المتعلق بالعرض وجود رابطي لمع كونه تابعا
للحاصل هذا المعنى من الربط معنى اشبه بالربط المتعلق بالمفهومية
والجمهور لا يكرهون التسمية لوجود الحال المتعلق بل يصرحون في عدم اشتراك
الشيء في بينهما كما في محض باطل ولا اشكال بالنقطة المشتركة بين
الخطين اصلا فان النقطة الموهومة المشتركة من الخط المتصل الواحد
تحتل القسم الوهمية من الخط المتصل الواحد وحالها كمال سائر الاشياء
نعم نزع الخطين من الخط المتصل الواحد مع تلك النقطة وهي مشتركة بينهما
بمعنى انها مشتركة لكل من الخطين المتصلين الموهومين هو الخط
المتصل الواحد وانما في معزلة انفصال الخطين وتداخل نقطتهما فلا اشكال
ايضا فان هناك نقطتين موجودتين بوجوهين قائمين للخطين نعم اشتركا
في الحقيقة والوجود والاشترار فيهما لا يوجب التوحد في
الوجود كما صرح في موضعه فالسؤال والجواب الذي ذكره
غاية التقضي كل منها تحصيل خال عن التحصيل عند من له ادنى توقع في الذكاء
ومهاراة في الطبي والرياض فالكليات خمس هي خمس انواع تفرع
اسبق من قوله ثم الكليات اما عين حقيقة الوجود الاكوار الخمس
وهو كل مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جوابها هو ذلك

الوجود في نفسه هو الوجود الربط ليس بمتعلق فانها متعارضان بالضرورة
وقد يقال لهذا الوجود المتعلق بالعرض وجود رابطي لمع كونه تابعا
للحاصل هذا المعنى من الربط معنى اشبه بالربط المتعلق بالمفهومية
والجمهور لا يكرهون التسمية لوجود الحال المتعلق بل يصرحون في عدم اشتراك
الشيء في بينهما كما في محض باطل ولا اشكال بالنقطة المشتركة بين
الخطين اصلا فان النقطة الموهومة المشتركة من الخط المتصل الواحد
تحتل القسم الوهمية من الخط المتصل الواحد وحالها كمال سائر الاشياء
نعم نزع الخطين من الخط المتصل الواحد مع تلك النقطة وهي مشتركة بينهما
بمعنى انها مشتركة لكل من الخطين المتصلين الموهومين هو الخط
المتصل الواحد وانما في معزلة انفصال الخطين وتداخل نقطتهما فلا اشكال
ايضا فان هناك نقطتين موجودتين بوجوهين قائمين للخطين نعم اشتركا
في الحقيقة والوجود والاشترار فيهما لا يوجب التوحد في
الوجود كما صرح في موضعه فالسؤال والجواب الذي ذكره
غاية التقضي كل منها تحصيل خال عن التحصيل عند من له ادنى توقع في الذكاء
ومهاراة في الطبي والرياض فالكليات خمس هي خمس انواع تفرع
اسبق من قوله ثم الكليات اما عين حقيقة الوجود الاكوار الخمس
وهو كل مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جوابها هو ذلك

[illegible]

[illegible]

انجنس يقع في جواب ما هو اذ ينسب من امور مختلفة وحسنه كما ان ما هو طالبا
لتمام الحقيقة المشتركة فان كان الواقع في جوابها جنسين فقط فيشكل
بطولان جنسية الآخر وهو خلاف كلفه وخص او كلاهما فيشكلون كونها جسا
واحد او هو ايضا خلاف المفضل ومن قد قيل عليه بانه لو كان مشتركا
واحد جنسان لمزم الاستغناء عن الثاني فان احدهما جنس اذا اقترن
بفصله القريب حصلت المباشرة النوعية ويكون الجنس الآخر لغو في
التعظيم اقول في كلام الكوجين نحو خصا واذ يجوز ان يكون باقية واحدة
لها جنسان كل جنس منهما بالنظر الى نوع معين ولا يكون جسا بالنظر الى
نوع آخر كما اذا فسد ضا ثلثة عقول مثلا لكل واحد منها جنسان
كل جنس منها يكون مشتركين اثنين فقط ولا يوجد بين اثنين آخرين
وكذلك يكون لكل واحد من تلك الانواع العقلية مثلا فضيلان في
مرتبة واحدة وليس بينهما واحد منهما جنس القريب ويكون حقيقيا بل
واحد من تلك الانواع جسا متساويا وفعللان كذلك يحصل لكل
واحد من تلك الانواع من اربعة اجزاء عقلية وبهذا الاحتمال وان
لم يكن متوافقا لما تنظر في مدارك القويم لكن لم يمتطبه البسمان بل سبق
في حيزنا انزادهم يعني بطولان البرهان المذكورة على المطلوب الذي
ذكره لمصنف الا ان يقال ان جنس القريب واكثر من بفصله القريب

[illegible]

العرضيات كالسود والبياض والفسق من اجل بالذات وبالعرض انما
يكون بحسب الدخول والخروج فقط فاذا وجد علاقة اكلول بين اثنين صحيح
حل احدهما على الآخر حللا عسريا ولكن كل واحد منهما على مجموع باكمل
الذات ومنشأه اكلول فقط فمذبح اكل الذاتي بالنظر الى الذات
وحل بعضها على بعض باكمل العرضي حيث يكون قول المصنف وجود كجنس
هو وجود النوع مشعر الى الاتحاد اكلول فقط دون ما هو بحسب حقيقة
ومنشأ ذلك ان الجنس ليس له محصل قبل النوع وان كان قلبية
لا بالزمان يعني ان الجنس ليس له وجود في مقام التحصل النوعي قبل وجود
بان يحصل وجود الجنس في ذلك المقام اولاً ثم يضاف اليه الفصل في مرتبة
احسن هي حتى يحصل وجود النوع ثانياً واقلية انفسه اعم من ان يكون
زمانية او ذاتية والمذاقية اعم من ان يكون بحسب الوجود او بحسب
تقدم الذات ام الاخر فيقيها طاهر اما الثانية فبكل النحويين تسليم
الجنسية وبحسب ما هو بحسب محمول وكنس محمول فلم يعتبر
في مرتبة الجنس مرتبة بحسب شئ بل في مرتبة المادة بالنسبة الى
النوع سواء كان مادة خارجية او ذاتية وتحقيق المقام ان الحيوان مثلاً
اذا اخذ لاشط شئ فهو في هذه المستويات جامع للمفارقة والاتحاد
مع النوع كالانسان والفصل كالتا طق فانه في مرتبة الخلط مستبعد عنها
في مرتبة الاطلاق

یوں کہ اس طرح انسان کو اپنے آپ کو
 دیکھ کر اس کی طبیعت میں ایک
 تبدیلی آتی ہے۔

[illegible]

فان قيل قد تقدم على غيره انما هو بالاطلاق وهو ما يحتاج الى التام لان
الانسان لا يكون له في نفسه اطلاقا بل هو في نفسه كسائر المخلوقات
فان قيل قد تقدم على غيره انما هو بالاطلاق وهو ما يحتاج الى التام لان
الانسان لا يكون له في نفسه اطلاقا بل هو في نفسه كسائر المخلوقات
فان قيل قد تقدم على غيره انما هو بالاطلاق وهو ما يحتاج الى التام لان
الانسان لا يكون له في نفسه اطلاقا بل هو في نفسه كسائر المخلوقات

فان قيل قد تقدم على غيره انما هو بالاطلاق وهو ما يحتاج الى التام لان
الانسان لا يكون له في نفسه اطلاقا بل هو في نفسه كسائر المخلوقات
فان قيل قد تقدم على غيره انما هو بالاطلاق وهو ما يحتاج الى التام لان
الانسان لا يكون له في نفسه اطلاقا بل هو في نفسه كسائر المخلوقات
فان قيل قد تقدم على غيره انما هو بالاطلاق وهو ما يحتاج الى التام لان
الانسان لا يكون له في نفسه اطلاقا بل هو في نفسه كسائر المخلوقات

١٥٦
 في قوله تعالى لا يشترط عدم الزيادة فهو كاد الماخوذ بشرط الزيادة نوع
 والماخوذ لا بشرط شيء بل كيف كان ولو مع الفمعان معوم داخل
 في جملة نحصل معناه فهو جنس حاسب بالزيادة على السؤل بزيادة معنى
 انما هو من النوع وتحقيق الكلام ان اعتبارات التثنية التثنية
 والنحو والاطلاق وان كانت في ملاحظة الفعل ولكن لها اثرات متمايزة
 في الخارج ففي مرتبة التعبدية يكون جسم له وجود مغاير لوجود الانسان كقول
 الوجود والاول حشر الثاني وايضا يكون له ذوات مغايرة لذاته كقولنا
 الاول في ذاته في قوام الذات الثانية ويكون تحتها عليها بالذات
 سوى التقديرات المشهورة وبما تضمنه العقل ان لا يتقدم شرط الوجود
 فهو في الجمولية الذاتية كائنا في بعض الأحوال وفي هذه المرتبة
 يكون الجسم بحيث تحل الصورة فيه بحيث تقوم وجوده بطبيعته لها الوجود
 بطبيعته وتخصبه ووجودها الشخص مغلول منه في هذه المرتبة يستحيل حملها
 على النوع والصورة لا يقتضي الاتحاد وهذه السمة مرتبة المغايرة
 واما مرتبة الناحط فهو مرتبة التوحيث التي فيها العوارض المذكورة السابقة
 لاقتضاها المغايرة وهذه مرتبة الاتحاد والصرف وهذا الاتحاد اما ان
 يكون اتحاد الوجود فقط كما يزعم القائلون بالتسكيك للاتحاد او اتحاد
 المنشأ فقط كما في التركيب المعنى الثاني من الاتحاد وكلاهما
 بان يكون متشابهة واحدا وهو النوع المستطاع المذكور سابقا بعنوان المثال ١٢

قوله: "الأنواع" إشارة إلى

لما هو ذوق جماعية والاتحاد بالذات والوجود كليهما كما هو قول المحققين القائلين
بالتسوية التحليلي بالمعنى الاول المذكور في البحث المتقدم ومرتبة الاطلاق
المشروح في المتن جامعاً للمعنيين المذكورين فانها عبارة عن نفس ذات
الجسم من حيث هي في وجودها الاول في تغيره وتوحد في الثاني
فتتغير فيكون عامّة للتغير والاتحاد في مرتبة الكل ومرتبة الجسم
فانه المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق ولما كان بناء كلام المحققين الدين
منهم المصنف على القول بالتركيب التحليلي بالمعنى الاول المذكور في
البحث المتقدم فلا بد علينا من تحقيق كلامهم على وجه يطابق مرادهم
ان الانواع المتصلة عندهم نوعين منها ما شرعاً حاله في
بان يكون الاجزاء فيه متمايزة في الخارج في الماهية والوجود
ويكون بعضها على بعض في بعض المراتب والاضايف بعضها
ينقضي الآخر كما يشاهد في انواع اجسام عند الكون من الفساد ووجود
الانفصالات عليها ففي الاول تبدل النوعية بنفسها وفي الثاني
تبدل الجسمية بشخصها مع لبقاء الجوهر في بعضه وهذا الجسم يقال له المركب
الخارجية المتصلة ونوع آخر منها ما لا يكون الاجزاء فيه متمايزة
على الصفة المذكورة بل تكون متمايزة في ذاتها في
بعض الملاحظات التفصيلية اعني في مرتبة اخذها بشرط الاشياء

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وجلاله
وآياته العظمى وأفعاله
الجليلة والبركات الكثيرة
والرحمة الواسعة والفضل
الغني والمجد العظيم
والعظمة الجارية والقدرة
التي لا تقهر ولا تنكسر
والجلال الذي لا يذل ولا
يخجل والكرامات التي لا تعد
ولا تحصى والنعمة التي لا
تنتهي ولا تفسد والبركة
التي لا تنقطع ولا تتناقص
والسلامة التي لا تهتك ولا
تهدم والصلوة التي لا تنقطع
والسنة التي لا تتغير والجمعة
التي لا تزداد ولا تنقص
والحج الذي لا يفوت ولا
يتبدل واليوم الذي لا يتكرر
إلا مرة واحدة والليل الذي
لا ينقطع إلا بالصبح والشمس
التي لا تشرق إلا بالغروب
والقمر الذي لا يدور إلا
بالفلك والرياح التي لا تهب
إلا بالقدر والسموات التي
لا تمطر إلا بالماء والارض
التي لا تثمر إلا بالخضرة
والبحر الذي لا يجف إلا بالخراب
والنار التي لا تطفئ إلا بالطين
والهوى الذي لا يقهر إلا بالصبر
والعلم الذي لا ينال إلا بالتواضع
والخير الذي لا يزول إلا بالصدق
والصالح الذي لا يضر إلا بالظلم
والطيب الذي لا يخالط إلا بالشر
والنافع الذي لا يفيده إلا بالاستغفار
والعظيم الذي لا يحيط إلا بالعبادة
والجبار الذي لا يخاف إلا بالوجل
والمتعال الذي لا يبلغ إلا بالسماحة
والقادر الذي لا يعجز إلا بالعجز
والغنى الذي لا ينفذ إلا بالبخل
والعزيز الذي لا يذل إلا بالافتخار
والملك الذي لا يسلط إلا بالذل
والحي القيوم الذي لا يموت
إلا بالعدم والظاهر الذي لا
يختفي إلا بالستر والباطن الذي
لا يعلم إلا بالكشف والعلاني
الذي لا يخفى إلا بالستر والعلاني
الذي لا يختفي إلا بالستر

[illegible]

[illegible]

المحققون باطلا عن التركيب الانضمامي وبسبب ذلك وجه التحقيق ان انفس
اما ان يكونا داخلين في حقيقة النوع وبما فيه اولاً والثاني باطل
بالضرورة فانهما جزان والجزء حقيقة ما يكون داخل في قوام الكل
على الاول فاما ان يكون حقيقة النوع موجودة في الخارج مع الابد
اولاً الثاني باطل فانه من البطلان وجود الكل بدون الجزء على الاول
فاما ان يكون تلك الاجزاء في الخارج متحدة بالذات اولاً الاول
باطل فانه من الافاش ان يميز ذات واحدة ذاتاً اخرى فاما ان يكون
بالتسلسل الذات فيلزم من نفى الجزء نفى الكل عنى النوع وقد فسده وجود
في الخارج او بقاء الذات وصيرورتها ذاتاً اخرى وهو انقلاب تحصل
لا يقبله العقل سليم على الثاني اما ان تكون متحدة الوجود اولاً الاول باطل
فان الوجود واحد لا يتوحد لمجملين او الوجود المطلق لا كلام فيه
فان الكل مشترك فيه كيف وقد قال الشيخ الرئيس ان الاثنين لا يتحدان
في الوجود وبطلان بيان فخر بنوعه ليس احسن ذكرناه في بعض
الحواشي فارجع اليه على الثاني يكون ذات انفس لفصل موجود
في الخارج بوجودين فاما ان يكون كل منهما منفصلاً عن الآخر
اولاً على الاول يلزم عدم الحمل وها من الاجزاء المجمولة على الثاني
ثبت الانضمام وهو المطلوب فان قلت تنافرا الوجود يستلزم عدم الحمل

[illegible]

فصل في

سلطانها في كمال في صورة الانفصال بل يحكي ان مناطها محل مبالا في اتحاد
الكل في كون الوجود كما سياتي منا تحقيقه في بحث السهل وفي هذه
الصورة ايضا في المراتب الثلاث في مرتبة الاطلاق يكون الجسم اجزا
للا انواع الطبيعية المركبة من المادة والطبيعة المنضمة اليها في الخارج
وفي مرتبة السهل يكون عين الانواع وفي مرتبة التحد يكون مادة
حاملة للصورة المنضمة اليها في الخارج غير محمولة عليها وعلى الانواع
واشرف في ان مرتبة الاطلاق جامعة للتوحيد والحدود فتن
تلك المرتبة محل واسكن هذا التباين قوله هو في حصول بعد ايل على ان
صفيته وحصول على كل صفة من مادة وصورة واحدة كانت اولها حاصلة
ان الجسم مثلث في مرتبة الاطلاق محمول على الفصل ولا يلاحظ في هذه
المرتبة انه على اى صفة ينعى انه لا يلاحظ فيها جهة الخلط بالصفات
وعدها في مانع الاتحاد والتغاير فيكون محمولا فان كل عبارة عنها وايضا
هو محمول على كل نوع مركب من مادة وصورة كونه متحد معهم في مرتبة
الخلط مغايرا وجزوا في مرتبة التجزؤ والاطلاق لغيرها وهذا عاكفا
ذاته مركب وما ذاته بسيط ليس المراد من البسيط هو البسيط الذي
لا تاصل له اصلا فان قول الجسم والمادة فيه قول مجازي بل المراد به
البسيط التام الذي فيه تركب في مرتبة التعسفية وبساطة في

والصورة في اتحادها في صورة الانفصال بل يحكي ان مناطها محل مبالا في اتحاد
الكل في كون الوجود كما سياتي منا تحقيقه في بحث السهل وفي هذه
الصورة ايضا في المراتب الثلاث في مرتبة الاطلاق يكون الجسم اجزا
للا انواع الطبيعية المركبة من المادة والطبيعة المنضمة اليها في الخارج
وفي مرتبة السهل يكون عين الانواع وفي مرتبة التحد يكون مادة
حاملة للصورة المنضمة اليها في الخارج غير محمولة عليها وعلى الانواع
واشرف في ان مرتبة الاطلاق جامعة للتوحيد والحدود فتن
تلك المرتبة محل واسكن هذا التباين قوله هو في حصول بعد ايل على ان
صفيته وحصول على كل صفة من مادة وصورة واحدة كانت اولها حاصلة
ان الجسم مثلث في مرتبة الاطلاق محمول على الفصل ولا يلاحظ في هذه
المرتبة انه على اى صفة ينعى انه لا يلاحظ فيها جهة الخلط بالصفات
وعدها في مانع الاتحاد والتغاير فيكون محمولا فان كل عبارة عنها وايضا
هو محمول على كل نوع مركب من مادة وصورة كونه متحد معهم في مرتبة
الخلط مغايرا وجزوا في مرتبة التجزؤ والاطلاق لغيرها وهذا عاكفا
ذاته مركب وما ذاته بسيط ليس المراد من البسيط هو البسيط الذي
لا تاصل له اصلا فان قول الجسم والمادة فيه قول مجازي بل المراد به
البسيط التام الذي فيه تركب في مرتبة التعسفية وبساطة في

فصل في

سلطانها في كمال في صورة الانفصال بل يحكي ان مناطها محل مبالا في اتحاد
الكل في كون الوجود كما سياتي منا تحقيقه في بحث السهل وفي هذه
الصورة ايضا في المراتب الثلاث في مرتبة الاطلاق يكون الجسم اجزا
للا انواع الطبيعية المركبة من المادة والطبيعة المنضمة اليها في الخارج
وفي مرتبة السهل يكون عين الانواع وفي مرتبة التحد يكون مادة
حاملة للصورة المنضمة اليها في الخارج غير محمولة عليها وعلى الانواع
واشرف في ان مرتبة الاطلاق جامعة للتوحيد والحدود فتن
تلك المرتبة محل واسكن هذا التباين قوله هو في حصول بعد ايل على ان
صفيته وحصول على كل صفة من مادة وصورة واحدة كانت اولها حاصلة
ان الجسم مثلث في مرتبة الاطلاق محمول على الفصل ولا يلاحظ في هذه
المرتبة انه على اى صفة ينعى انه لا يلاحظ فيها جهة الخلط بالصفات
وعدها في مانع الاتحاد والتغاير فيكون محمولا فان كل عبارة عنها وايضا
هو محمول على كل نوع مركب من مادة وصورة كونه متحد معهم في مرتبة
الخلط مغايرا وجزوا في مرتبة التجزؤ والاطلاق لغيرها وهذا عاكفا
ذاته مركب وما ذاته بسيط ليس المراد من البسيط هو البسيط الذي
لا تاصل له اصلا فان قول الجسم والمادة فيه قول مجازي بل المراد به
البسيط التام الذي فيه تركب في مرتبة التعسفية وبساطة في

والصورة في اتحادها في صورة الانفصال بل يحكي ان مناطها محل مبالا في اتحاد
الكل في كون الوجود كما سياتي منا تحقيقه في بحث السهل وفي هذه
الصورة ايضا في المراتب الثلاث في مرتبة الاطلاق يكون الجسم اجزا
للا انواع الطبيعية المركبة من المادة والطبيعة المنضمة اليها في الخارج
وفي مرتبة السهل يكون عين الانواع وفي مرتبة التحد يكون مادة
حاملة للصورة المنضمة اليها في الخارج غير محمولة عليها وعلى الانواع
واشرف في ان مرتبة الاطلاق جامعة للتوحيد والحدود فتن
تلك المرتبة محل واسكن هذا التباين قوله هو في حصول بعد ايل على ان
صفيته وحصول على كل صفة من مادة وصورة واحدة كانت اولها حاصلة
ان الجسم مثلث في مرتبة الاطلاق محمول على الفصل ولا يلاحظ في هذه
المرتبة انه على اى صفة ينعى انه لا يلاحظ فيها جهة الخلط بالصفات
وعدها في مانع الاتحاد والتغاير فيكون محمولا فان كل عبارة عنها وايضا
هو محمول على كل نوع مركب من مادة وصورة كونه متحد معهم في مرتبة
الخلط مغايرا وجزوا في مرتبة التجزؤ والاطلاق لغيرها وهذا عاكفا
ذاته مركب وما ذاته بسيط ليس المراد من البسيط هو البسيط الذي
لا تاصل له اصلا فان قول الجسم والمادة فيه قول مجازي بل المراد به
البسيط التام الذي فيه تركب في مرتبة التعسفية وبساطة في

هذا هو الحق لا يخلو عن الباطن
فانما هو الحق لا يخلو عن الباطن
فانما هو الحق لا يخلو عن الباطن
فانما هو الحق لا يخلو عن الباطن

فانما هو الحق لا يخلو عن الباطن
فانما هو الحق لا يخلو عن الباطن
فانما هو الحق لا يخلو عن الباطن
فانما هو الحق لا يخلو عن الباطن

فانما هو الحق لا يخلو عن الباطن
فانما هو الحق لا يخلو عن الباطن
فانما هو الحق لا يخلو عن الباطن
فانما هو الحق لا يخلو عن الباطن

فانما هو الحق لا يخلو عن الباطن
فانما هو الحق لا يخلو عن الباطن
فانما هو الحق لا يخلو عن الباطن
فانما هو الحق لا يخلو عن الباطن

فانما هو الحق لا يخلو عن الباطن
فانما هو الحق لا يخلو عن الباطن
فانما هو الحق لا يخلو عن الباطن
فانما هو الحق لا يخلو عن الباطن

[illegible][illegible][illegible]

فان قيل ان العرض لا ينفك عن الذات فلو كان العرض متغيرا لكانت الذات متغيرة
والجواب ان العرض لا ينفك عن الذات في ذاته بل في عين الناظر
فان قيل ان العرض لا ينفك عن الذات فلو كان العرض متغيرا لكانت الذات متغيرة
والجواب ان العرض لا ينفك عن الذات في ذاته بل في عين الناظر

والنوع غيبه بها فان الجنس محمول على الكل بالضرورة على ما هو المقرر فلا بد
ان الجنس ينفك لا يستلزم كل فان آتية لا يكونان جميعا غير محمول واعتبار
الذات غير اعتبار العرض وتفاوت لا اعتبار بتفاوت الحكم
فلا يلزم صدق المتسايفين على امر واحد من جهة واحدة وهو المستحيل
اقول ان الكل كالحمل على الجنس بالنظر الى ذاته كذلك الحمل على الجنس بالنظر
الى عروضه فان الكل كما يعرض بنفسه لغيره من الكليات المتكررة بالنوع كذلك
يعرض الكليات بجنس ايضا مع قطع النظر عن جنسها فيكون المعلوم والمخصوص
من جهة العروض فالاولى في كل ان يقال تتباير الجهات لا تمنع التماس
ومن هنا تبين جواب بيان ان الكلي فرد من نفسه وهو غير
فان الفرق بين الطبيعة والفرد هو ان كانت ذاتية او عرضية ظاهرة وهو الغير
هي تستلزم السلب وسلب الشيء عن نفسه محال وجواب ان استحالة
الشيء عن نفسه بالنظر الى الذات وامكانه بالنظر الى العروض معناه انما اذا نظرنا
الى ذات الشيء من حيث هي يكون سلبها عنها من تلك الحقيقة محال
على طريق نفس كل الاولى واذا نظرنا الى عروضها كانا فيكون سلبها
من حيث التخصيص واجبا على كل الطريق لعدم يلزم كون حقيقة الشيء عنها
له وخارجا عنه فان الكل بالنظر الى ذاته يكون عنها وبالنظر
عروض حقيقة لها عارضا له وخارجا عنه لكن لما كان باعتبارين فلا محذور فيه

فان قيل ان العرض لا ينفك عن الذات فلو كان العرض متغيرا لكانت الذات متغيرة
والجواب ان العرض لا ينفك عن الذات في ذاته بل في عين الناظر
فان قيل ان العرض لا ينفك عن الذات فلو كان العرض متغيرا لكانت الذات متغيرة
والجواب ان العرض لا ينفك عن الذات في ذاته بل في عين الناظر

فان قيل ان العرض لا ينفك عن الذات فلو كان العرض متغيرا لكانت الذات متغيرة
والجواب ان العرض لا ينفك عن الذات في ذاته بل في عين الناظر
فان قيل ان العرض لا ينفك عن الذات فلو كان العرض متغيرا لكانت الذات متغيرة
والجواب ان العرض لا ينفك عن الذات في ذاته بل في عين الناظر

[illegible]

[illegible]

[illegible]

او نیز جرح علیه تحمل کما بهتیه المذكورة فی تعریفی علی ما کیون ایتا لافراد و تحقیق او

۱۶
 جنبه موجو ان جہتی بتیغیہ میں انما ہو
 الاشارة الى الشخص لا النسب كما هو في
 النوع اے الشخص موجو ان جہتی بتیغیہ میں
 جنس باقی اس کے اختصاص الی ذلک انما هو
 کلک انما هو بالنسب من جنس انما هو
 والنسب من جنس انما هو بالنسب من جنس
 الایین بذلک انما هو بالنسب من جنس
 محمد یوسف اور کار کا علی علیہ السلام
 شخصوں کو ان کا علی علیہ السلام
 فیہ ہو ان کا علی علیہ السلام
 علی علیہ السلام ان کا علی علیہ السلام
 علی علیہ السلام ان کا علی علیہ السلام

[illegible]

[illegible][illegible]

و اما النقطة التي يذوقها في الخارج فانها هي بسيطة خارجا واما ذوقها في الداخل...

و اما النقطة في تقدير وجودها في الخارج فانها هي بسيطة خارجا واما ذوقها ايضا فمتموج كيف والبساطة مطلقة فمن خواصه انها انتهى كلامه اقول هذا الكلام من المصير يد على غفلة من مذهب الحكماء و لا يلزم فضلا عن التوفيق...

الموجودات ليست الوجود الخارجي مجرد عن المادة و بالجملة تعتبر كما هي في ذلك اكثر من ان تحصى و بهذا الوجود فله عدم اطلاق عين ولا علم فلان التام المقصود...

في المثال النوعي في النقطة في الخارج فانها هي بسيطة خارجا واما ذوقها في الداخل...

المادة في الجوهر و في الذات و في الوجود و في الخارج و في الداخل...

[illegible]

[illegible]

فما لا يمتنع من ان يكون له وجود في ذاته لا يحتاج الى المادة له فيثبت وجوده بحسب حادث زاني
وجسده لا يلزم وجود المادة له حادث ولا يلزم وجوده في ذاته لا يحتاج الى المادة له فيثبت وجوده بحسب حادث زاني
من حديث النفس بانها لا تدعى فيها بحسب فيقول على طوعهم لكن احسن من
بها خبر وجهه عنها النفس في بعض المرات فيقول من هو واما في بعض المرات فيقول من هو
في جوابها فيقول من هو النفس فلا يكون نوعا اصافيا فاعلم ان الاسد لا
على اثبات العموم من وجهه بان النقطة في حقيقته واثباتها لا جزو لها
غير تمام او يجوز ان يكون لها جزو على صيني بانها باوثة خارجة وان لم يكن
لها اجزاء مقدارية او من اجزاء ان يكون للشئ جزء على و خارجي غير مقدار
ولكن اورنا الاستدلال على هذا المطلب وجهه من تحقق النوع
ايضا في الطبائع البهيمية ووجهه من الاضافي حيث يتبدل
بمقتضى من كل وجهه وحق ما ذكر من ان النسبة بين النوعين يتحقق
والاصافي عموم من وجهه وهذا هو النوع كما للجسم اما متفكرا في ما لا يكون
فوقه نوع ولا تحته نوع كالعقل او صرت وجهه خلاف ذلك
وجعل الكل الشاغل لان الارض جسم فوقه واهم الكل العالي لذلك
المعبر في مفهومه كقول على كثير من تحت عين يتحقق فيكون جسم من
كل حقيقة نوعية والنوع على اعتبار الشخص يعني النوع السافل نوعه لا عام

فما لا يمتنع من ان يكون له وجود في ذاته لا يحتاج الى المادة له فيثبت وجوده بحسب حادث زاني
وجسده لا يلزم وجود المادة له حادث ولا يلزم وجوده في ذاته لا يحتاج الى المادة له فيثبت وجوده بحسب حادث زاني
من حديث النفس بانها لا تدعى فيها بحسب فيقول على طوعهم لكن احسن من
بها خبر وجهه عنها النفس في بعض المرات فيقول من هو واما في بعض المرات فيقول من هو
في جوابها فيقول من هو النفس فلا يكون نوعا اصافيا فاعلم ان الاسد لا
على اثبات العموم من وجهه بان النقطة في حقيقته واثباتها لا جزو لها
غير تمام او يجوز ان يكون لها جزو على صيني بانها باوثة خارجة وان لم يكن
لها اجزاء مقدارية او من اجزاء ان يكون للشئ جزء على و خارجي غير مقدار
ولكن اورنا الاستدلال على هذا المطلب وجهه من تحقق النوع
ايضا في الطبائع البهيمية ووجهه من الاضافي حيث يتبدل
بمقتضى من كل وجهه وحق ما ذكر من ان النسبة بين النوعين يتحقق
والاصافي عموم من وجهه وهذا هو النوع كما للجسم اما متفكرا في ما لا يكون
فوقه نوع ولا تحته نوع كالعقل او صرت وجهه خلاف ذلك
وجعل الكل الشاغل لان الارض جسم فوقه واهم الكل العالي لذلك
المعبر في مفهومه كقول على كثير من تحت عين يتحقق فيكون جسم من
كل حقيقة نوعية والنوع على اعتبار الشخص يعني النوع السافل نوعه لا عام

[illegible]

(Faint handwritten Persian script, likely bleed-through from the reverse side)

[illegible]

من الكتب المنسوبة لثنايه عبارة عن اثبتات شئ حاصل في الذهن الى امر
موجود يتحقق حاصل في الخارج او الذهن فيكون كاشفا عن حالة محققة خارجية
او ذهنية او مستعمل كذلك فالعقوبة كاشفة عن وضع خاص للجسم كالسما
مثلا والقيام بالذهن عن حالة ذهنية وبخبر ذلك الوجود والخلق حاصل
في الذهن فان النسب الى ذاته متغاير الالفاتير ونظيره في اخذ عن
الموجودات المحققة في الخارج او الذهن فيكون كاشفا عن حالة خارجية
في الموجودات الخارجية مثلا فان سونا بالحالة الخارجية اعم من ان
يكون الحالة في الخارج كما في المثال الاول المضروب او بحسب الخارج كما
الموجودات الخارجية المنسجمة من الموجودات كذلك وهكذا الحال في
استدراج الوجود الخاص عن خبر الوجود والخلق فان الوجود والخلق او
اخذ من الموجودات الخارجية وتحقق بحسب الخارج فيكون المحسنة المحسنة
الحاصلة من انتسابه اليها عارضة لها بمعنى انها متزعة كاشفة
عن تحقيقها وكذا المحسنة الخاصة بالحاصلة من انتساب الوجود والخلق الى
ذلك الجسم، تعرض بذلك خبره على تقدير عرض الوجود والخلق كسب منه
وغيره بمعنى انها متزعة منه كاشفة عن حقيقة بحسب الخارج في ضمن الكل
ولا استحالة فيه اصلا فافهم المطلوب لاول خبره من الدليلين المذكورين
تركنا ذكرها خوفا للاطراب ثم نتحقق ان الكلام ان كان في الوجود

من الكتب المستنفة لنا انه عبارة عن انتساب شيء في الذهن الى امر
موجود متحقق حاصل في الخارج او الذهن فيكون كاشفا عن حالة متحققة خارجية
او ذهنية او مستعمل كذلك فالفوقية كاشفة عن وضع خاص للجسم كالسما
مثلا والقيام بالذهن عن حالة ذهنية وخبر ذلك والوجود المطلق حاصل
في الذهن فانه انبسط الى ذاته بتأثير الالفاتية وتظهر في اخذ عن
الموجودات المحققة في الخارج او الذهن فيكون كاشفا عن حالة خارجية
في الموجودات الخارجية مثلا فان سألنا بالحالة الخارجية اعم من ان
يكون الحالة في الخارج كما في المثال الاول لمضروب او بحسب الخارج كما في
الموجودات الخارجية المتشعبة من الموجودات كذلك وبكذا الحال في
استدلال الوجود الخاص عن خبر الوجود المطلق فان الوجود المطلق اذا
اخذ من الموجودات الخارجية وتحقق بحسب الخارج فيكون الحقيقة المتحققة
الحاصلة من انتساب اليها عارضة لها بمعنى انها مترتبة كاشفة
عن تحقيقها وكذا الحقيقة الخاصة الحاصلة من انتساب الوجود المطلق الى
ذلك الجسم وتعرض بذلك الجسم على تقديره من الوجود المطلق كسببه
وغيره بمعنى انها مترتبة منه كاشفة عن حقيقة بحسب الخارج في ضمن الكل
ولا استحالة فيه اصلا فافهم المطلوب لانه امر في اية من الدليلين المذكورين
تركنا ذكرها خوفا للاطراب ثم التحقيق ان الكلام ان كان في الوجود

الصدرى لا تراعى فلا شك ان حقيقة ليست الا ما يتزعم في الذهن

فان كان الوجود في ذاته لا يتزعم في الذهن...
فان كان الوجود في ذاته لا يتزعم في الذهن...
فان كان الوجود في ذاته لا يتزعم في الذهن...

الصدرى لا تراعى فلا شك ان حقيقة ليست الا ما يتزعم في الذهن
وهو معنى بسيط بالضرورة بلا شبهة يعبر عنه بالفارسية بـ **مست** وقيل
حقيقة بمعنى التحقيق ايضا وان كان الكلام في الوجود التحقيق بمعنى ما به الموجود
فهو الواجب لعل كما حقيقة بعض التحقيق ولا شك انه تعالى بسيط منها و
خارجا كما مرنا بحقيقة في خطبة المتن بذكر اكل اخرى فتذكرنا ما قد رتبنا قول
ذلك التحقيق في مقامه بترميزات قوية يرتاح بها الالباب وتحقق ان الوجود
البحثي هو الما متبني في تحقيقنا يكون الوجود ذكرنا وبسطا كما تهيئ
فافهم والتحقيق بهذا النمط انيس من انحصار المختصة بهذا الكتاب لا تجد

من غيرنا فان ميز عن مشاركات الجنس القريب وان يميز عن
مشاركات الجنس البعيد ايضا فـ **قريب** والاف بعيد و **قريب** يستعمل بالقرابة
البعيد نظير من يعرفها وله نسبة الى النوع بالتقويم اي بالقرابة ونسبتي
مقصودا وكل مقوم للما مقوم للسافل ولا عكس فان جرد جرد جرد
الكل لا يلزم ان يكون جزءا من الجنس والجنس بالقسيم فانه خاصته حقيقة
فيسمى مقسما وكل مقسم للسافل مقسم العالي ولا عكس وهو طاهر لا حاجة
الى بيانه وقال الحكماء الجنس امر مبدع ولا يتحصل الا بالفصل فله قول
عليه افضل الجنس باعتبارين الاول بمعنى انه يفرق بينهما ويحصل نوعا

فان كان الوجود في ذاته لا يتزعم في الذهن...
فان كان الوجود في ذاته لا يتزعم في الذهن...
فان كان الوجود في ذاته لا يتزعم في الذهن...

فان كان الوجود في ذاته لا يتزعم في الذهن...
فان كان الوجود في ذاته لا يتزعم في الذهن...
فان كان الوجود في ذاته لا يتزعم في الذهن...

[illegible][illegible]

لَا تُكَانِ كَرْتَمِمْ خَرْمِمْ شِمَا عَرْمِمْ مَن وَ مَوَّ كَيُونِ ابْنِ جَابِلِ

[illegible]

فان قيل لا بد ان يكون الجوهر في ذاته واجب الوجود لا يحتاج الى غيره
 فان قيل لا بد ان يكون الجوهر في ذاته واجب الوجود لا يحتاج الى غيره
 فان قيل لا بد ان يكون الجوهر في ذاته واجب الوجود لا يحتاج الى غيره

فان قيل لا بد ان يكون الجوهر في ذاته واجب الوجود لا يحتاج الى غيره
 فان قيل لا بد ان يكون الجوهر في ذاته واجب الوجود لا يحتاج الى غيره
 فان قيل لا بد ان يكون الجوهر في ذاته واجب الوجود لا يحتاج الى غيره

الفصل المقتسم للجنس القريب كالعلم المفيدة لوجوده باعتبار جميع مراتبه
 سواء كانت مرتبة وجود الطبيعة او وجود نفس او الشخصية الخاصة بكذا حقيقة
 بعض المحققين من المتأخرين فاذا كان ال كذا كذا لم يكن كذا كذا
 عندهم مع شرا بالايوجد في الموضوع والموضوع عبارة عن المحل المستعنى
 وجود وطبيعة نفس ومرتبة المطلقة عن طبيعته الحال وان احتج في وجود
 الشخصي الى طبيعة الحال كما حقه بعض المحققين من المتأخرين واذا قد تقر
 ان الفصل للجوهر مرتبة لوجوده بطابع المحل ونسبته المطلقة
 فلا يكون وجود وطبيعة المحل الذي هي هنا بموجس باعتبار بعض الملاحظات
 التفصيلية للعقل ضياء عن وجود ذلك الفصل بحسب تلك الملاحظة فثبت
 كونه جوهر او هو المطلوب حيث لا يرد التقصير لنفصول الاعراض بحسب
 الدليل فيهما فان الضابط المذكورة انما هي في فصول الجواهر ووجه
 برهن عليها في محبت الهيولى واصورة وكيفية تلكها ومما واما
 فصول الاعراض فلم يبرهن عليها بعد وكذا لا يرد التقصير بان فصول الجواهر
 يتجزأ ان يكون علمه للوجود والشخصي للجنس لا للوجود وطبيعته فلا يكون جوهر فان
 الاعراض قد تكون مشتملة لها ما قال الحق الطوسي رح في شرح
 الاشارات بان الاشكال والاول وان والاول ضاع هو اعل لوجوده
 اى تشخصه مع انها اعراض له وقال بعض المحققين ان الزمان شخص لوجوده

فان قيل لا بد ان يكون الجوهر في ذاته واجب الوجود لا يحتاج الى غيره
 فان قيل لا بد ان يكون الجوهر في ذاته واجب الوجود لا يحتاج الى غيره
 فان قيل لا بد ان يكون الجوهر في ذاته واجب الوجود لا يحتاج الى غيره

فان قيل لا بد ان يكون الجوهر في ذاته واجب الوجود لا يحتاج الى غيره
 فان قيل لا بد ان يكون الجوهر في ذاته واجب الوجود لا يحتاج الى غيره
 فان قيل لا بد ان يكون الجوهر في ذاته واجب الوجود لا يحتاج الى غيره

[illegible]

فان قيل ان المركبات العنصرية لا تتفرع على بعضها الا على النوع...
 او يجوز ان يكون بعض من الاعراض فصلا ذاتيا ومميزا لبعض اجزاء
 سيما في المركبات العنصرية كما بينها عليه انما واما ما لو ان ان الانواع الطبيعية
 يجوز ان لا تحصل من جوهر وعن كما هو المشهور من المشايخ فذلك قول البراهنة
 عليه اذ عاينه قاله الى بيان ان من اجزاء العنصر ما هو ليس من اجزاء هرين
 والعنصرين من مقتضى الوحدة فذلك كلام افاضاعي معاطي فان الكلام
 اجمالى الذي هو مناط النوع الطبعي المعبر في النوع الحقيقي من المركبات
 اشتد في العنصرين والجزءين والجزءين على وجه التحقيق والتفصيل
 ان الوحدة تحتية لمعنى في النوع الحقيقي على تخمين الامل في الوحدة
 الذات ووحدة الوجود وهي انما تأتي في اسباط الحقيقة
 لا شائبة للتركيب الحقيقي كالمعقول والنفوس والذات
 وحدة المحلول وهي انما تأتي في المركبات الحقيقية كما جسم هو
 الطبيعية من الافلاك والاعراض لا يتأتى فيها غير هذه الوحدة من وحدة
 الوجود والذات اما الثانية فظاهرة فان الذاتين المتعاضدين بالذات
 مما لا يحصل اتحادهما كذا كذا الا بالاعقاب وذلك باطل كما بينها كذا
 من ان الكلام في الذات المتألفة بالفعل من الاجزاء الحقيقية المعجزة
 وقد مر وجودها في الانواع المركبة للجسم الطبيعي ومبدأ الموافق لما يقتضيه

لا يفرع على المعنى الاول من التفرع عليه وكذا لا يفرع عليه الفرع الخامس
 او يجوز ان يكون بعض من الاعراض فصلا ذاتيا ومميزا لبعض اجزاء
 سيما في المركبات العنصرية كما بينها عليه انما واما ما لو ان ان الانواع الطبيعية
 يجوز ان لا تحصل من جوهر وعن كما هو المشهور من المشايخ فذلك قول البراهنة
 عليه اذ عاينه قاله الى بيان ان من اجزاء العنصر ما هو ليس من اجزاء هرين
 والعنصرين من مقتضى الوحدة فذلك كلام افاضاعي معاطي فان الكلام
 اجمالى الذي هو مناط النوع الطبعي المعبر في النوع الحقيقي من المركبات
 اشتد في العنصرين والجزءين والجزءين على وجه التحقيق والتفصيل
 ان الوحدة تحتية لمعنى في النوع الحقيقي على تخمين الامل في الوحدة
 الذات ووحدة الوجود وهي انما تأتي في اسباط الحقيقة
 لا شائبة للتركيب الحقيقي كالمعقول والنفوس والذات
 وحدة المحلول وهي انما تأتي في المركبات الحقيقية كما جسم هو
 الطبيعية من الافلاك والاعراض لا يتأتى فيها غير هذه الوحدة من وحدة
 الوجود والذات اما الثانية فظاهرة فان الذاتين المتعاضدين بالذات
 مما لا يحصل اتحادهما كذا كذا الا بالاعقاب وذلك باطل كما بينها كذا
 من ان الكلام في الذات المتألفة بالفعل من الاجزاء الحقيقية المعجزة
 وقد مر وجودها في الانواع المركبة للجسم الطبيعي ومبدأ الموافق لما يقتضيه

فان قيل ان المركبات العنصرية لا تتفرع على بعضها الا على النوع...
 او يجوز ان يكون بعض من الاعراض فصلا ذاتيا ومميزا لبعض اجزاء
 سيما في المركبات العنصرية كما بينها عليه انما واما ما لو ان ان الانواع الطبيعية
 يجوز ان لا تحصل من جوهر وعن كما هو المشهور من المشايخ فذلك قول البراهنة
 عليه اذ عاينه قاله الى بيان ان من اجزاء العنصر ما هو ليس من اجزاء هرين
 والعنصرين من مقتضى الوحدة فذلك كلام افاضاعي معاطي فان الكلام
 اجمالى الذي هو مناط النوع الطبعي المعبر في النوع الحقيقي من المركبات
 اشتد في العنصرين والجزءين والجزءين على وجه التحقيق والتفصيل
 ان الوحدة تحتية لمعنى في النوع الحقيقي على تخمين الامل في الوحدة
 الذات ووحدة الوجود وهي انما تأتي في اسباط الحقيقة
 لا شائبة للتركيب الحقيقي كالمعقول والنفوس والذات
 وحدة المحلول وهي انما تأتي في المركبات الحقيقية كما جسم هو
 الطبيعية من الافلاك والاعراض لا يتأتى فيها غير هذه الوحدة من وحدة
 الوجود والذات اما الثانية فظاهرة فان الذاتين المتعاضدين بالذات
 مما لا يحصل اتحادهما كذا كذا الا بالاعقاب وذلك باطل كما بينها كذا
 من ان الكلام في الذات المتألفة بالفعل من الاجزاء الحقيقية المعجزة
 وقد مر وجودها في الانواع المركبة للجسم الطبيعي ومبدأ الموافق لما يقتضيه

فان قيل ان المركبات العنصرية لا تتفرع على بعضها الا على النوع...
 او يجوز ان يكون بعض من الاعراض فصلا ذاتيا ومميزا لبعض اجزاء
 سيما في المركبات العنصرية كما بينها عليه انما واما ما لو ان ان الانواع الطبيعية
 يجوز ان لا تحصل من جوهر وعن كما هو المشهور من المشايخ فذلك قول البراهنة
 عليه اذ عاينه قاله الى بيان ان من اجزاء العنصر ما هو ليس من اجزاء هرين
 والعنصرين من مقتضى الوحدة فذلك كلام افاضاعي معاطي فان الكلام
 اجمالى الذي هو مناط النوع الطبعي المعبر في النوع الحقيقي من المركبات
 اشتد في العنصرين والجزءين والجزءين على وجه التحقيق والتفصيل
 ان الوحدة تحتية لمعنى في النوع الحقيقي على تخمين الامل في الوحدة
 الذات ووحدة الوجود وهي انما تأتي في اسباط الحقيقة
 لا شائبة للتركيب الحقيقي كالمعقول والنفوس والذات
 وحدة المحلول وهي انما تأتي في المركبات الحقيقية كما جسم هو
 الطبيعية من الافلاك والاعراض لا يتأتى فيها غير هذه الوحدة من وحدة
 الوجود والذات اما الثانية فظاهرة فان الذاتين المتعاضدين بالذات
 مما لا يحصل اتحادهما كذا كذا الا بالاعقاب وذلك باطل كما بينها كذا
 من ان الكلام في الذات المتألفة بالفعل من الاجزاء الحقيقية المعجزة
 وقد مر وجودها في الانواع المركبة للجسم الطبيعي ومبدأ الموافق لما يقتضيه

[illegible]

[illegible]

فصل في تصديق الانسان على ما يصدق عليه من الصفات والاعمال
والثاني ما ينبغي ان يصدق عليه واحد من افراده يصدق على
الكثيرين من افراده اي على جميع افراده يصدق على
شبهه بان مجموع اجزائه هو مجموع الاجزاء من غير ان يكون
القاعدة الكلية لتتضمن بالوحدة الحقيقية فانه لا يقال على المجموع المركب
من الوحدات الحقيقية واحد حتى نسمي مدية في بعض الصور قد يكون غير
محمية بقوله مجموع الانسان والفرس حيوان فله فصلان وبيان وكذا
مجموع اجزائه هو مجموع الكليات كم مجموع الكميات كيف وكيف يظهر
اجواب عما قاله بعض المحققين من ان هذا الازدواج قطع عن مسئلة فان صدق
الكل على جميع افراده لا يلزم كما لو صدق على جميع مدية على كسرة
احاييله من افراده ومثله لا يستلزم مطلوب المصنف وذلك لان مقتضى
المصنف يقتضي المبدأ المستلزم للوحدة لا يكتفي بتفصيل اقسام المصنف بحيث لا يكتفي
عن مدية كما نرى المحققون ان مجموع الكمية المصنفة والمفصلة لا يصدق عليه
ضرورة ان يصدق على جميع افرادها بالذات فاما ان يصدق على جميع افرادها
بالمصنف على ذلك المجموع انه كم بالذات فصدق مقوله انكم عليه يصدق على
على الانواع فيكون لهذا المجموع فصلان قريبان وهو خلاص ما تقر
كما سبق وان قمنا في اشارة الذي ذكره المصنف من ان مجموع الانسان
والفرس حيوان بانه باطل ومنوع ذلك بعد استيفاء في اشارة غير
الانواع فيكون لهذا المجموع فصلان قريبان وهو خلاص ما تقر

لا يقال يلزم صدق العلة على المعلول المركب لأنه مجموع الماديات والصورة
محال حاصله ابطال المقدسة المذكورة في الاشكال وهو ان الحق كما يصدق على
من افراده يصدق على كثيرين من افراده اي مجموعها بان ذلك يستلزم
صدق علة المعلول على شئ واحد فان علة كل يصدق على العلة المادية
والصورة فيصدق على المجموع المركب منها وهو المعلول شئ انه محال في حجاب
عنه من وجهين الاول على اتوال ان هذا الحق ليس من الكميات المذكورة
التي تصدق على مجموع افرادها والثاني على ما اجاب به المصنف بعد تسليم
الكميات المذكورة المقصودة منها فتكون لان الاستحالة مضمومة فانه معلول
واحد على كثرة حاصله المادى ان نفسه كذا صدق علة على المجموع المركب من
لزم الاستحالة والجملة بانها في صدق العلة على المجموع المركب من
لزم الاستحالة والجملة بانها في صدق العلة على المجموع المركب من

المادية والصورية فهو ليس بمشتمل لتناير اثنين فان المجموع كونهما لتفصيل الالهام
 فمن جهة التفصيل علة لنفسه من جهة الاجمال وبهذا يلزم صدق العلة والمحلول
 على كل مركب من الاجزاء وان لم تكن اجزاء مادية او صورية كما يجب ان
 المركب من اللينيات فتلك اللينيات من حيث التفصيل علة لنفسها من حيث الاجمال
 وههنا كلام وقيع آخر يخرج عتسه اخص كسنت على لفظ آخر بحيث لا
 يسقط عن اصله كما زعمه البعض لا نورده خوفا للاطراب وكثرة جهات
 المعاولية لا يستلزم كثرة العلول لتيحققة وقع داخل متدرج وهو ان العلة اذا كانت
 كثيرة المكونة في المثال المذكور من انبها مادية وصورية فيلزم ان يكون مركبا
 اينما كثيرة مع ان الواجب خلاف ذلك فادفع المصنف باننا لا نسلم تعدد ذلك بل
 بل يستلزم تعدد وجهه العلوية وهو مسلم وتعددها لا يستلزم تعدد ذاته فاللام
 غير محال المحال غير لازم لا يقال فمجموع شريك الباري شرريك الباري فمجموع
 شريك الباري مركب وكل مركب ممكن وحاصله ان المقدمة المذكورة بطلت
 فان شريك الباري كلي وهو كما يصدق على واحد من اقسامه او يصدق على مجموع
 فمقدمة يصدق بعض شريك الباري مجموع وكل مجموع ممكن فبعض شريك
 الباري ممكن مع ان كل شريك الباري متمتع بيان صغر شريك القياس واضح
 على الفرض المذكور وبما ان الكبرى ان المجموع المركب منقسم في وجوده
 اجزاء وكل منقسم في وجوده الى شي ممكن وهو واضح في نفسه ويصح زياده

من العلة المادية او الصورية كونهما لتفصيل الالهام
 فمن جهة التفصيل علة لنفسه من جهة الاجمال وبهذا يلزم صدق العلة والمحلول
 على كل مركب من الاجزاء وان لم تكن اجزاء مادية او صورية كما يجب ان
 المركب من اللينيات فتلك اللينيات من حيث التفصيل علة لنفسها من حيث الاجمال
 وههنا كلام وقيع آخر يخرج عتسه اخص كسنت على لفظ آخر بحيث لا
 يسقط عن اصله كما زعمه البعض لا نورده خوفا للاطراب وكثرة جهات
 المعاولية لا يستلزم كثرة العلول لتيحققة وقع داخل متدرج وهو ان العلة اذا كانت
 كثيرة المكونة في المثال المذكور من انبها مادية وصورية فيلزم ان يكون مركبا
 اينما كثيرة مع ان الواجب خلاف ذلك فادفع المصنف باننا لا نسلم تعدد ذلك بل
 بل يستلزم تعدد وجهه العلوية وهو مسلم وتعددها لا يستلزم تعدد ذاته فاللام
 غير محال المحال غير لازم لا يقال فمجموع شريك الباري شرريك الباري فمجموع
 شريك الباري مركب وكل مركب ممكن وحاصله ان المقدمة المذكورة بطلت
 فان شريك الباري كلي وهو كما يصدق على واحد من اقسامه او يصدق على مجموع
 فمقدمة يصدق بعض شريك الباري مجموع وكل مجموع ممكن فبعض شريك
 الباري ممكن مع ان كل شريك الباري متمتع بيان صغر شريك القياس واضح
 على الفرض المذكور وبما ان الكبرى ان المجموع المركب منقسم في وجوده
 اجزاء وكل منقسم في وجوده الى شي ممكن وهو واضح في نفسه ويصح زياده

من العلة المادية او الصورية كونهما لتفصيل الالهام
 فمن جهة التفصيل علة لنفسه من جهة الاجمال وبهذا يلزم صدق العلة والمحلول
 على كل مركب من الاجزاء وان لم تكن اجزاء مادية او صورية كما يجب ان
 المركب من اللينيات فتلك اللينيات من حيث التفصيل علة لنفسها من حيث الاجمال
 وههنا كلام وقيع آخر يخرج عتسه اخص كسنت على لفظ آخر بحيث لا
 يسقط عن اصله كما زعمه البعض لا نورده خوفا للاطراب وكثرة جهات
 المعاولية لا يستلزم كثرة العلول لتيحققة وقع داخل متدرج وهو ان العلة اذا كانت
 كثيرة المكونة في المثال المذكور من انبها مادية وصورية فيلزم ان يكون مركبا
 اينما كثيرة مع ان الواجب خلاف ذلك فادفع المصنف باننا لا نسلم تعدد ذلك بل
 بل يستلزم تعدد وجهه العلوية وهو مسلم وتعددها لا يستلزم تعدد ذاته فاللام
 غير محال المحال غير لازم لا يقال فمجموع شريك الباري شرريك الباري فمجموع
 شريك الباري مركب وكل مركب ممكن وحاصله ان المقدمة المذكورة بطلت
 فان شريك الباري كلي وهو كما يصدق على واحد من اقسامه او يصدق على مجموع
 فمقدمة يصدق بعض شريك الباري مجموع وكل مجموع ممكن فبعض شريك
 الباري ممكن مع ان كل شريك الباري متمتع بيان صغر شريك القياس واضح
 على الفرض المذكور وبما ان الكبرى ان المجموع المركب منقسم في وجوده
 اجزاء وكل منقسم في وجوده الى شي ممكن وهو واضح في نفسه ويصح زياده

ان المثال غير مطابق للام لان
 البنات علة مادية او صورية
 المادية والصورية فهو ليس بمشتمل لتناير اثنين فان المجموع كونهما لتفصيل الالهام
 فمن جهة التفصيل علة لنفسه من جهة الاجمال وبهذا يلزم صدق العلة والمحلول
 على كل مركب من الاجزاء وان لم تكن اجزاء مادية او صورية كما يجب ان
 المركب من اللينيات فتلك اللينيات من حيث التفصيل علة لنفسها من حيث الاجمال
 وههنا كلام وقيع آخر يخرج عتسه اخص كسنت على لفظ آخر بحيث لا
 يسقط عن اصله كما زعمه البعض لا نورده خوفا للاطراب وكثرة جهات
 المعاولية لا يستلزم كثرة العلول لتيحققة وقع داخل متدرج وهو ان العلة اذا كانت
 كثيرة المكونة في المثال المذكور من انبها مادية وصورية فيلزم ان يكون مركبا
 اينما كثيرة مع ان الواجب خلاف ذلك فادفع المصنف باننا لا نسلم تعدد ذلك بل
 بل يستلزم تعدد وجهه العلوية وهو مسلم وتعددها لا يستلزم تعدد ذاته فاللام
 غير محال المحال غير لازم لا يقال فمجموع شريك الباري شرريك الباري فمجموع
 شريك الباري مركب وكل مركب ممكن وحاصله ان المقدمة المذكورة بطلت
 فان شريك الباري كلي وهو كما يصدق على واحد من اقسامه او يصدق على مجموع
 فمقدمة يصدق بعض شريك الباري مجموع وكل مجموع ممكن فبعض شريك
 الباري ممكن مع ان كل شريك الباري متمتع بيان صغر شريك القياس واضح
 على الفرض المذكور وبما ان الكبرى ان المجموع المركب منقسم في وجوده
 اجزاء وكل منقسم في وجوده الى شي ممكن وهو واضح في نفسه ويصح زياده

بزيادة التوضيح في الحكمة وجوابه ايضا من هذين الاول مثل ما ذكرت انما
 من ان هذا الكلي شريك الباري لا يجوز ان يكون من الكليات المذكورة وذلك
 كما قاله المصنف من كلية الكبري لان كل مركب مصنوع فان المركبات
 الفرضية كالمجموع المركب من التقضيين يمكن بل المراد بها المجموعات الواقعية
 وحيد لا يتكرر الاوسط فاما انما يقوله فان افتقار الاجتماع على تقدير
 الوجود العرضي لا يضر بالاجتماع في نفس الامر اذ لا منافاة بينهما فان الاحكام
 الفرضية المتناقضة للاحكام النفس الامرية بحسب الظاهر قد توجد في موضوع واحد
 كما مر مثاله سابقا من ان شئ اذا فرض وجوده مع عدمه فاذا كان موجودا
 في نفس الامر يكون معدوما بحسب الفرض واذا كان معدوما فيها يكون موجودا
 بحسب الفرض ولا تناقض ولا استحالة فيه فان التناقض لا يتحمل تفسيره
 اتحاد الوجه ولا اتحاد ههنا الا ترى انه يستلزم المحال لذلك فلا يكون ممكنا
 فتدبر ما هي ممكنا بالذات في الواقع فان الممكن بالذات لا يستلزم المحال
 كذلك ان قد يباح مع الاستحالة بالغير كما يقال في عدم الفعل الاول
 فانه ممكن بالنظر الى ذاته وان امتنع بالنظر الى غيره وهو الواجب تنكها فان قلنا
 الاستحالة بالغير يتحمل بالذات مع انه محذور الممكن بالذات فان الفعل الاول
 بالنظر الى ذاته يجوز ان يكون معدوما فاذا اعدم بالنظر الى ذاته امتنع
 الاقتصاء التام له من الواجب تنكها قلت اولانا اننا سلم ان وقوع الاستحالة بالغير

فلا بد من التوضيح في الحكمة وجوابه ايضا من هذين الاول مثل ما ذكرت انما
 من ان هذا الكلي شريك الباري لا يجوز ان يكون من الكليات المذكورة وذلك
 كما قاله المصنف من كلية الكبري لان كل مركب مصنوع فان المركبات
 الفرضية كالمجموع المركب من التقضيين يمكن بل المراد بها المجموعات الواقعية
 وحيد لا يتكرر الاوسط فاما انما يقوله فان افتقار الاجتماع على تقدير
 الوجود العرضي لا يضر بالاجتماع في نفس الامر اذ لا منافاة بينهما فان الاحكام
 الفرضية المتناقضة للاحكام النفس الامرية بحسب الظاهر قد توجد في موضوع واحد
 كما مر مثاله سابقا من ان شئ اذا فرض وجوده مع عدمه فاذا كان موجودا
 في نفس الامر يكون معدوما بحسب الفرض واذا كان معدوما فيها يكون موجودا
 بحسب الفرض ولا تناقض ولا استحالة فيه فان التناقض لا يتحمل تفسيره
 اتحاد الوجه ولا اتحاد ههنا الا ترى انه يستلزم المحال لذلك فلا يكون ممكنا
 فتدبر ما هي ممكنا بالذات في الواقع فان الممكن بالذات لا يستلزم المحال
 كذلك ان قد يباح مع الاستحالة بالغير كما يقال في عدم الفعل الاول
 فانه ممكن بالنظر الى ذاته وان امتنع بالنظر الى غيره وهو الواجب تنكها فان قلنا
 الاستحالة بالغير يتحمل بالذات مع انه محذور الممكن بالذات فان الفعل الاول
 بالنظر الى ذاته يجوز ان يكون معدوما فاذا اعدم بالنظر الى ذاته امتنع
 الاقتصاء التام له من الواجب تنكها قلت اولانا اننا سلم ان وقوع الاستحالة بالغير

كتاب الاستدراك في بيان ما في هذا الكتاب من
 ما لا ذكر فيه من فوائد كثيرة في هذا العلم
 من جملة ما في هذا الكتاب من فوائد كثيرة
 في هذا العلم من جملة ما في هذا الكتاب من
 فوائد كثيرة في هذا العلم من جملة ما في
 هذا الكتاب من فوائد كثيرة في هذا العلم

١٩١
 على المقدمة المذكورة باننا انفسنا مستلزم معية الامكان للامكان المعينة الاثرى ان
 اقتضين كانهما مع ولا امكان لمعينة كما ان
 الازلية ومباشرة قوتية اخرى لاجل باطل الافكار فترى ان الامور المستقلة
 المتينة الازلية لا تقتضيه كالمجموعات المذكورة وكما لثرومات وسائر الامور
 الاعتبارية كذالك الاشكال والاعداد وغيرهما الاشكالان كالمكب الامور
 علمه تعالى جمعا فانما ان يكون متناهي فيلزم اجل عليه تعالى عنه علوه كغير
 ما لا يخفى على من ادنى ورأيت ان كانت غير متناهية وهو الحق لمعنى علمه
 استبرح جميعه يسئل عن الامور والامكنة يخرج الى عالم الواقع اما بقا
 واقفة او غير واقفة او غير متناهية كمنتهى الفعل الاول بالطل بالضرورة
 والا لا يلزم كون الامور واقفة متناهية والى ان كانت ايضا باطل فانه لا تجزى ولا
 تعاقب علمه تعالى التالى وهو يتلزم جوه الامور لغيب المتناهية
 بالنفس وهو يتلزم ايجل وهذا الاشكال في غاية القوة والمتا
 لم يخل بعد من الاوكيا وادرجو من امده تعالى ان يوفى بالاشكال
 بالنفس الذي هو فوق العقل المتوسط والرابع الخاصة وهو الخارج للعقل
 على ما تحت حقيقة واحدة نوعية اجسدية شاملة ان عملا لافراد
 كالتجربة بالذات الاجسام والافعية شاملة سواء كانت متعينة بغيرها
 عنى ان غاية له كالفصل المتينم نسبة الى الجسد مثاله الناطق بالنسبة الى

[illegible]

عرض عام له كما هي بالنسبة الى الفصل نفسه او مستقوما بدون فصل الفصل نفسه
كما لا شيء بالنسبة الى احوال او لا يذوق الا ذلك كالتقريب والتقدير بالنسبة
الى الاوضاع المجردة ومنها احتمال اربع وبدون كبر متوقفا وعلته لوجود
معروفه كالامكان بالنسبة الى الماهيات الممكنة عند من يقول بعلية
لوجودها فانهم قالوا لا يمكن فاجاب نوحه ولكن التحقيق خلاف ذلك فان
الامكان له من غير ان يشترط الوجود بل هو الماهية الموجودة الخارجية و
الذاتية الحقيقية فانه باق لا اعتبار بالوجودات توجد بدون الاعتبار
تصديق في الخارج والذاتية من الماهية والماهية ايضا لا تصح للعلية
لوجودها فانها ليست متميزة عن الوجود كالمسائل كما لا يخفى على من له ادنى فطنة
والله اعلم بالصواب

فصل في معرفة الوجود والعدم
الوجود هو ما لا يتصور انفكاكه عن ذاته أو انفكاكه عن علته
والعدم هو ما لا يتصور انفكاكه عن ذاته أو انفكاكه عن علته
فان الوجود لا يتصور انفكاكه عن ذاته أو انفكاكه عن علته
والعدم لا يتصور انفكاكه عن ذاته أو انفكاكه عن علته
فان الوجود لا يتصور انفكاكه عن ذاته أو انفكاكه عن علته
والعدم لا يتصور انفكاكه عن ذاته أو انفكاكه عن علته

وكل منهما ان امتنع انفكاكه عن المعروض بالنظر الى ذاته أو بالنظر الى علته
فلان الوجود لا يتصور انفكاكه عن ذاته أو انفكاكه عن علته
والعدم لا يتصور انفكاكه عن ذاته أو انفكاكه عن علته
فان الوجود لا يتصور انفكاكه عن ذاته أو انفكاكه عن علته
والعدم لا يتصور انفكاكه عن ذاته أو انفكاكه عن علته

والله في الحاج لعلنا سواد كانت العلة ذات المألوم او خارجا وظهر في الاشياء بلما
عليه موجبة اصلا سواد كانت ذات المألوم او غير ذلك لا مكان في الحقيقة كغير
المأهية ووجه تسميته ظاهر او بالنظر الى احد الوجودين خارجا ويسمى

بالمألوم او خارجا او ذهني او في الثاني معناه اننا نعرفه بالمعقول الثاني
في الحكمة بالعرض للشيء في الذهن ولا يكون كجذبه امر خارجي وهو متناهي
القسمين الاول ما يكون الوجود الذهني شطرا للمعروض كالكتابة والتجربة

والثاني ما لا يكون كذلك بل يكون ذات المعروض مع قطع النظر عن
الوجود كافي له كالذاتية والعرضية والجنسية واما تفصيله فانها لا تحتاج في العزو
الى الوجود ولا يلزمه المجلولية الذاتية كما لا يخفى على من لداني لصيرة في العلوم

والدوام لا يحتاج لتوضيحه على طريق البرهان ان الدوام ممكن ولكن لا بد
له من علة مرجحة فاما ان يكون ترجيحها بالغالى عند الوجوب او لا والثاني
باطل وعند فرض نقصه يلزم ترجيح المرجوح وهو ان من الترجيح بلا امر

بيان اللزوم واضح فان الاولوية تستلزم تجوز جانب غير رولى وعلى الاول
ثبت ما او عاه المصنف واذ تبين هذا فيلزم منها اشكال وهو ان الغرض

فصل في معرفة الوجود والعدم
الوجود هو ما لا يتصور انفكاكه عن ذاته أو انفكاكه عن علته
والعدم هو ما لا يتصور انفكاكه عن ذاته أو انفكاكه عن علته
فان الوجود لا يتصور انفكاكه عن ذاته أو انفكاكه عن علته
والعدم لا يتصور انفكاكه عن ذاته أو انفكاكه عن علته
فان الوجود لا يتصور انفكاكه عن ذاته أو انفكاكه عن علته
والعدم لا يتصور انفكاكه عن ذاته أو انفكاكه عن علته

المفارقة لا يكون في الخارج
المعنى في المعروض كان في الخارج
الافكار سلطانا بالذات كان في الخارج
العلوم في الوجود بالذات كان في الخارج
الذات في الوجود بالذات كان في الخارج
الذات في الوجود بالذات كان في الخارج
الذات في الوجود بالذات كان في الخارج
الذات في الوجود بالذات كان في الخارج

فصل في معرفة الوجود والعدم
الوجود هو ما لا يتصور انفكاكه عن ذاته أو انفكاكه عن علته
والعدم هو ما لا يتصور انفكاكه عن ذاته أو انفكاكه عن علته
فان الوجود لا يتصور انفكاكه عن ذاته أو انفكاكه عن علته
والعدم لا يتصور انفكاكه عن ذاته أو انفكاكه عن علته
فان الوجود لا يتصور انفكاكه عن ذاته أو انفكاكه عن علته
والعدم لا يتصور انفكاكه عن ذاته أو انفكاكه عن علته

والا فاجعل منكم رجلا لا يملك من امره شيئا لئلا يلزمكم الدين

[illegible][illegible]

ادجسبات كمان في انضمام الوجود الى الماهية وهي مقتضية بالضرورة عن غير
 تكون علمه موجودة موجودة كحتمية يلزم وجودها قبل وجوده وايضا بقى منها
 احتمال خاص بان يكون وجوده تعالى منفصلا عن ذاته مقتضى لها عن غير
 يكون الذات علمه موجودة لا يثبت بها عند التوفيق ان الاحتمالين باطلان
 عند النظر الدقيق فان ذات الواجب لها حتمية يكون كليا قابلا للشركة
 بين الكثيرين يكون نسبة الذات الى تلك الافراده على السواء لا يتأثر بحوز
 يكون الكل مقتضيا للاختصاصه في فرد واحد كما نقول في الاحتمال باطل فان
 ضرورة تشبه بان الكل بالنظر الى ذاته مع قطع النظر عن الحثيات الاختصاص
 منسوبة الى جميع افرادها على السواء والكل المنفرد في فردا انما يقتضي الاختصاص
 في فرد بالنظر الى حيثية مقتضية حتمية كما قيل في الفلك لتتصل واذا كان
 نسبة الكل الى جميع افرادها على السواء فالماهية الكلية للواجب لها بالنظر الى
 الوجود القائم بنفسه اما ان يقتضي الاختصاص بالنظر الى ذاته فهو باطل لما ذكرنا اولاً
 وحتمية كون ذلك الوجود مختصاً بفرد دون فرد لا بالنظر الى ذات
 الماهية بل بالنظر الى تشخصها الخاص فلا بد من اعتبار الشخص او لا ثم اعتبار
 الوجود وحتمية مطلق الماهية او العينية بين الوجود والشخص وباطل
 ان الماهية الكلية تكون مشتركة بالذات بالنظر الى افرادها فالوجود القائم
 بالذات اما ان يكون مشوباً الى كل واحد واحد من تلك الافراد او

والله اعلم بالصواب

كون ما لا يكون
 له ما لا يكون
 السواء فافهموا ان الله لا يفرق بين
 دون الاضافة والوجود الذي هو
 مخرج للاضافة والوجود الذي هو
 اقتضاها كما هو مقتضاها
 محله على ما يكون مقتضاها
 ان يكون مقتضاها
 فلا يكون مقتضاها
 الاضافة والوجود
 او المقتضا

[illegible]

[illegible]

وقد ناقش المحقق المذكور ان بانه انما يلزم لمعوم اذا عتبر في الاول ما عتبر
 في الثاني وهو كفاية تصورهما بجزء بالزوم او غير بين بخلافه اى بجلان
 البين باحد اثنين فالنسبة بالعكس وذلك لان نقص الاخص وعم
 كل منهما موجود بالضرورة فلا يحتاج الى تنبيه فكذا عن دليل وهذا يشهد
 وهوان الزوم لا ضرورة ولا ضرورة اصل الملازمة وقد فرضنا وقوعه فيسلسل
 الزومات ضرورة كونها غير واقعة الى حد كونها متتابعة بالترتيب للزوم
 كما بين في موضعنا وحده ان الزوم من المعاني الاعتبارية لا انتزاعية
 التي ليس لها تحقق في الواقع كافي الدهن بعد اعتبارها فنقطع بالمتبا
 انقطاع الاعتبار فلا يلزم تسلسل تخيل فانه عبارة عن وجود اعموية
 متناهية موجودة بالنفس مرتبة والترتيب وان ثبت بالزوم بان يكون
 الزوم الذي اعتبر اولاً بين اللازم والملازم ملزم والملازم الثاني للزوم الثاني
 وبكذا ولكن لم يثبت وجود الزومات الغير المتناهية المتتالية في الوجود في
 الواقع لا في الخارج لا بنهاية ولا يسئل وجودها في الخارج ولا في الزمن لعدم
 تقدير الدهن على انتزاع الامور الغير المتناهية المتتالية لفصلتها عن متناهية
 محقق وهو واحد لا يتكسر حسب كثر الانتراميات فلا يوجب الاسكان في غير
 وذلك هو الحافظ لنفس هذه الانتزاعيات فلا تكون انتزاعية متناهية
 غير متناهية مرتبة او غير مرتبة فقولهم التسلسل فيها ليس محال صاكت
 بانها لا تكون مرتبة

فان قيل انما يلزم لمعوم اذا عتبر في الاول ما عتبر في الثاني وهو كفاية تصورهما بجزء بالزوم او غير بين بخلافه اى بجلان البين باحد اثنين فالنسبة بالعكس وذلك لان نقص الاخص وعم كل منهما موجود بالضرورة فلا يحتاج الى تنبيه فكذا عن دليل وهذا يشهد وهوان الزوم لا ضرورة ولا ضرورة اصل الملازمة وقد فرضنا وقوعه فيسلسل الزومات ضرورة كونها غير واقعة الى حد كونها متتابعة بالترتيب للزوم كما بين في موضعنا وحده ان الزوم من المعاني الاعتبارية لا انتزاعية التي ليس لها تحقق في الواقع كافي الدهن بعد اعتبارها فنقطع بالمتبا انقطاع الاعتبار فلا يلزم تسلسل تخيل فانه عبارة عن وجود اعموية متناهية موجودة بالنفس مرتبة والترتيب وان ثبت بالزوم بان يكون الزوم الذي اعتبر اولاً بين اللازم والملازم ملزم والملازم الثاني للزوم الثاني وبكذا ولكن لم يثبت وجود الزومات الغير المتناهية المتتالية في الوجود في الواقع لا في الخارج لا بنهاية ولا يسئل وجودها في الخارج ولا في الزمن لعدم تقدير الدهن على انتزاع الامور الغير المتناهية المتتالية لفصلتها عن متناهية محقق وهو واحد لا يتكسر حسب كثر الانتراميات فلا يوجب الاسكان في غير وذلك هو الحافظ لنفس هذه الانتزاعيات فلا تكون انتزاعية متناهية غير متناهية مرتبة او غير مرتبة فقولهم التسلسل فيها ليس محال صاكت بانها لا تكون مرتبة

[illegible][illegible]

[illegible]

بالنظر إلى ما انظره القديم فلا يشبه ولا يحسن به بل يجوز ان يكون الكليات
 مترعات صرفة من كليات الموجودات وفيه وجهان أحدهما ان الكليات
 بالذات هي اعراض عامة لها مترعات من وجودها كالتعميم والتشديد
 المترعات من الليات والهبويات وكما لا يمكن المنسحق عندنا بل هو
 المتبع الذي ثبت عندى بالبرهان التيقن وسما في بيان مدعيه
 والثاني ما يخصه بعض المتأخرين من المحققين وهو ان الاتصال في الاجسام
 ثابت بابطال الحيز الذي لا يجزى في متصل او قسمناه الى قسمين
 مثلا بالقسمه الفعليه فالحيز وان المتصلان اللذان انفكاه في الخارج
 اما ان يكونا عين للشخص او لا على الثاني ثبت المطلوب من وجوده
 الطبعي في الخارج فانه على تقدير عدمه فيه انما هي شخصيات مخصه ببيانته
 فيه وعلى الاول لم يثبت بينها الاتصال سابقا لاحتمال انه قد ثبت في
 الزمان السابق على الاتصال بل الاحتمال ايضا في بعض الصور كالاجسام
 المائيه اذا انفصلت من ما متصل واحد ثم انفصلت بعد ذلك هذا بناء على ان
 بالذات لا يتصلان ولا يتصلان ببيان ذلك ونادى مع انه مذموب خصم
 برهن عليه في مقامه وهذا شخص بالنظر الدقيق فان جسم متصل لم يثبت
 مكان انفكاه في الخارج وقد بيناه مفصلا في بعض المحاشي وشرحه
 ايضا ان الاجزاء لم تلتصق قد انصدت بالفك بانفصال الاول والاجزاء

فانما انظر الى ما انظره القديم فلا يشبه ولا يحسن به بل يجوز ان يكون الكليات
 مترعات صرفة من كليات الموجودات وفيه وجهان أحدهما ان الكليات
 بالذات هي اعراض عامة لها مترعات من وجودها كالتعميم والتشديد
 المترعات من الليات والهبويات وكما لا يمكن المنسحق عندنا بل هو
 المتبع الذي ثبت عندى بالبرهان التيقن وسما في بيان مدعيه
 والثاني ما يخصه بعض المتأخرين من المحققين وهو ان الاتصال في الاجسام
 ثابت بابطال الحيز الذي لا يجزى في متصل او قسمناه الى قسمين
 مثلا بالقسمه الفعليه فالحيز وان المتصلان اللذان انفكاه في الخارج
 اما ان يكونا عين للشخص او لا على الثاني ثبت المطلوب من وجوده
 الطبعي في الخارج فانه على تقدير عدمه فيه انما هي شخصيات مخصه ببيانته
 فيه وعلى الاول لم يثبت بينها الاتصال سابقا لاحتمال انه قد ثبت في
 الزمان السابق على الاتصال بل الاحتمال ايضا في بعض الصور كالاجسام
 المائيه اذا انفصلت من ما متصل واحد ثم انفصلت بعد ذلك هذا بناء على ان
 بالذات لا يتصلان ولا يتصلان ببيان ذلك ونادى مع انه مذموب خصم
 برهن عليه في مقامه وهذا شخص بالنظر الدقيق فان جسم متصل لم يثبت
 مكان انفكاه في الخارج وقد بيناه مفصلا في بعض المحاشي وشرحه
 ايضا ان الاجزاء لم تلتصق قد انصدت بالفك بانفصال الاول والاجزاء

فانما انظر الى ما انظره القديم فلا يشبه ولا يحسن به بل يجوز ان يكون الكليات
 مترعات صرفة من كليات الموجودات وفيه وجهان أحدهما ان الكليات
 بالذات هي اعراض عامة لها مترعات من وجودها كالتعميم والتشديد
 المترعات من الليات والهبويات وكما لا يمكن المنسحق عندنا بل هو
 المتبع الذي ثبت عندى بالبرهان التيقن وسما في بيان مدعيه
 والثاني ما يخصه بعض المتأخرين من المحققين وهو ان الاتصال في الاجسام
 ثابت بابطال الحيز الذي لا يجزى في متصل او قسمناه الى قسمين
 مثلا بالقسمه الفعليه فالحيز وان المتصلان اللذان انفكاه في الخارج
 اما ان يكونا عين للشخص او لا على الثاني ثبت المطلوب من وجوده
 الطبعي في الخارج فانه على تقدير عدمه فيه انما هي شخصيات مخصه ببيانته
 فيه وعلى الاول لم يثبت بينها الاتصال سابقا لاحتمال انه قد ثبت في
 الزمان السابق على الاتصال بل الاحتمال ايضا في بعض الصور كالاجسام
 المائيه اذا انفصلت من ما متصل واحد ثم انفصلت بعد ذلك هذا بناء على ان
 بالذات لا يتصلان ولا يتصلان ببيان ذلك ونادى مع انه مذموب خصم
 برهن عليه في مقامه وهذا شخص بالنظر الدقيق فان جسم متصل لم يثبت
 مكان انفكاه في الخارج وقد بيناه مفصلا في بعض المحاشي وشرحه
 ايضا ان الاجزاء لم تلتصق قد انصدت بالفك بانفصال الاول والاجزاء

[illegible]

وجوده في الخارج فان نسبة التصورة اليها تخص في خمسة اما العينية او الحسية
 لها او اخروج عنها او اخروج تخص في الانضمام والاشتراك والانعصال والتميز
 احتمالات كلها باطللة على تقدير وجود الكل الطبيعي في الخارج فيكون التقدير المذكور
 ايضا باطلا وهو المطلوب اما بطلان الاول على ذلك التقدير فلان الشخص
 الخاص لا يميز مثلا اذ كان عينا للماهية الكلية كما لان مثلا يكون مشتركا
 بينه وبين غيره وحسب لا يكون الكل الطبيعي كلياً ولا يخص تشخصاً كما لا يخفى على
 من له ادنى دراية واما بطلان الثاني في فهو اظهر من بطلان الاول
 بالبيان الذي ذكره فيه ضرورة اشتراك الجزء وكاشتراك الكل او
 اقوى منه اذ كان اعم من الكل واما بطلان الثالث فهو الانضمام فلان
 انضمام الشخص الى الماهية يشخصها آخرها قبله ضرورة ان الشخص كمال
 انما يكون الشخص المحل وضرورة ان انضمام شيء الى شيء انما يتصور بعد
 وجود المنضم اليه والوجود مساو للشخص لا يقال ان الضرورة انما تحكم
 بضرعية الحال عن ماهية المحل دون وجوده وتخصه والقسم تحت الاول
 حاصلته ههنا فان نسبة تخصه والوجود حاصلته على هذا التقدير لانما هو
 ما ذكرتم مخالف للبداهة العقلية المذكورة واما القول بانها شاذة فانه
 هو قول لا يابا عده الماهر المتفطن لانما تحكم بالضرورة بان نسبة الشخص
 زائد مثلاً الى ذاته فقط دون ذات غيره وبكبر وخالف فاما ان نسبة

كان الاشياء في الخارج فان نسبة التصورة اليها تخص في خمسة اما العينية او الحسية
 لها او اخروج عنها او اخروج تخص في الانضمام والاشتراك والانعصال والتميز
 احتمالات كلها باطللة على تقدير وجود الكل الطبيعي في الخارج فيكون التقدير المذكور
 ايضا باطلا وهو المطلوب اما بطلان الاول على ذلك التقدير فلان الشخص
 الخاص لا يميز مثلا اذ كان عينا للماهية الكلية كما لان مثلا يكون مشتركا
 بينه وبين غيره وحسب لا يكون الكل الطبيعي كلياً ولا يخص تشخصاً كما لا يخفى على
 من له ادنى دراية واما بطلان الثاني في فهو اظهر من بطلان الاول
 بالبيان الذي ذكره فيه ضرورة اشتراك الجزء وكاشتراك الكل او
 اقوى منه اذ كان اعم من الكل واما بطلان الثالث فهو الانضمام فلان
 انضمام الشخص الى الماهية يشخصها آخرها قبله ضرورة ان الشخص كمال
 انما يكون الشخص المحل وضرورة ان انضمام شيء الى شيء انما يتصور بعد
 وجود المنضم اليه والوجود مساو للشخص لا يقال ان الضرورة انما تحكم
 بضرعية الحال عن ماهية المحل دون وجوده وتخصه والقسم تحت الاول
 حاصلته ههنا فان نسبة تخصه والوجود حاصلته على هذا التقدير لانما هو
 ما ذكرتم مخالف للبداهة العقلية المذكورة واما القول بانها شاذة فانه
 هو قول لا يابا عده الماهر المتفطن لانما تحكم بالضرورة بان نسبة الشخص
 زائد مثلاً الى ذاته فقط دون ذات غيره وبكبر وخالف فاما ان نسبة

٢١٥
 فيكون التقدير المذكور
 ايضا باطلا وهو المطلوب
 اما بطلان الاول على ذلك
 التقدير فلان الشخص
 الخاص لا يميز مثلا اذ كان
 عينا للماهية الكلية كما لان
 مثلا يكون مشتركا بينه
 وبين غيره وحسب لا يكون
 الكل الطبيعي كلياً ولا يخص
 تشخصاً كما لا يخفى على من
 له ادنى دراية واما بطلان
 الثاني في فهو اظهر من
 بطلان الاول بالبيان الذي
 ذكره فيه ضرورة اشتراك
 الجزء وكاشتراك الكل او
 اقوى منه اذ كان اعم من
 الكل واما بطلان الثالث
 فهو الانضمام فلان
 انضمام الشخص الى
 الماهية يشخصها
 آخرها قبله ضرورة
 ان الشخص كمال
 انما يكون
 الشخص المحل
 وضرورة ان
 انضمام شيء
 الى شيء
 انما يتصور
 بعد وجود
 المنضم اليه
 والوجود مساو
 للشخص لا يقال
 ان الضرورة
 انما تحكم
 بضرعية الحال
 عن ماهية المحل
 دون وجوده
 وتخصه والقسم
 تحت الاول
 حاصلته ههنا
 فان نسبة
 تخصه والوجود
 حاصلته على
 هذا التقدير
 لانما هو ما
 ذكرتم مخالف
 للبداهة العقلية
 المذكورة واما
 القول بانها
 شاذة فانه هو
 قول لا يابا
 عده الماهر
 المتفطن لانما
 تحكم بالضرورة
 بان نسبة
 الشخص زائد
 مثلاً الى ذاته
 فقط دون ذات
 غيره وبكبر
 وخالف فاما ان
 نسبة

فيكون التقدير المذكور
 ايضا باطلا وهو المطلوب
 اما بطلان الاول على ذلك
 التقدير فلان الشخص
 الخاص لا يميز مثلا اذ كان
 عينا للماهية الكلية كما لان
 مثلا يكون مشتركا بينه
 وبين غيره وحسب لا يكون
 الكل الطبيعي كلياً ولا يخص
 تشخصاً كما لا يخفى على من
 له ادنى دراية واما بطلان
 الثاني في فهو اظهر من
 بطلان الاول بالبيان الذي
 ذكره فيه ضرورة اشتراك
 الجزء وكاشتراك الكل او
 اقوى منه اذ كان اعم من
 الكل واما بطلان الثالث
 فهو الانضمام فلان
 انضمام الشخص الى
 الماهية يشخصها
 آخرها قبله ضرورة
 ان الشخص كمال
 انما يكون
 الشخص المحل
 وضرورة ان
 انضمام شيء
 الى شيء
 انما يتصور
 بعد وجود
 المنضم اليه
 والوجود مساو
 للشخص لا يقال
 ان الضرورة
 انما تحكم
 بضرعية الحال
 عن ماهية المحل
 دون وجوده
 وتخصه والقسم
 تحت الاول
 حاصلته ههنا
 فان نسبة
 تخصه والوجود
 حاصلته على
 هذا التقدير
 لانما هو ما
 ذكرتم مخالف
 للبداهة العقلية
 المذكورة واما
 القول بانها
 شاذة فانه هو
 قول لا يابا
 عده الماهر
 المتفطن لانما
 تحكم بالضرورة
 بان نسبة
 الشخص زائد
 مثلاً الى ذاته
 فقط دون ذات
 غيره وبكبر
 وخالف فاما ان
 نسبة

[illegible]

قوله

والا يلزم الدور ولا عيب ربا والا يلزم التسلسل والدور بمراتب ونعم قال
جدي ومرشدي تقدم لمحققين نظام الملّة والدين قدس سره الغزير ان
الماهيات على تقدير وجودها في الخارج وانضمام الشخص اليها كما لما به
المجردة التي قيم البرهان على البطلان لها فانما لا تتعقل حصولها في الخارج الا
بالتعقل لا استقلالها بان يكون في الخارج طبيعة عامة موجودة فيهم فيضم اليها شخص
زيد وغيره وكبر فان الماهية المجردة وهذه الماهية لتضم اليها الشخص
في البطلان اقول وجه بطلانها ما ذكرنا اننا انما لم نطبع حق التناول فيه وحدت
الامر كما قال المرشد المحقق ثم انه قد يقال في صحيح الانضمام المذكور انه يجوز
ان يكون انضمام الفصل الى الجنس فيكون الشخص في مرتبة وجود
ذاته محصلة للماهية بحسب الوجود والتشخص بحسب خصوصية محتاجة الى
وجود الماهية اقول فيه فساد من وجوه الاول ان في انضمام
الجنس في بعض الملاحظات التفصيلية للعقل وهي مرتبة الصورة والمادة
انما يكون الشخص للصورة محتاجا الى الشخص الخاص لمادة فلو كان
انضمام الشخص الخاص للماهية كان انضمام الفصل الى الجنس
اعني المادة يلزم ان يكون الشخص بنفسه تابعاً للشخص الماهية فيلزم لفسدة
المذكورة من الدور والتسلسل والثاني ان الشخص بنفسه بسيط بمعنى انه
له ماهية كلية يضم اليها الشخص والا يلزم ان يكون الشخص شخص آخر وتيسل

قوله
والا يلزم الدور ولا عيب ربا والا يلزم التسلسل والدور بمراتب ونعم قال
جدي ومرشدي تقدم لمحققين نظام الملّة والدين قدس سره الغزير ان
الماهيات على تقدير وجودها في الخارج وانضمام الشخص اليها كما لما به
المجردة التي قيم البرهان على البطلان لها فانما لا تتعقل حصولها في الخارج الا
بالتعقل لا استقلالها بان يكون في الخارج طبيعة عامة موجودة فيهم فيضم اليها شخص
زيد وغيره وكبر فان الماهية المجردة وهذه الماهية لتضم اليها الشخص
في البطلان اقول وجه بطلانها ما ذكرنا اننا انما لم نطبع حق التناول فيه وحدت
الامر كما قال المرشد المحقق ثم انه قد يقال في صحيح الانضمام المذكور انه يجوز
ان يكون انضمام الفصل الى الجنس فيكون الشخص في مرتبة وجود
ذاته محصلة للماهية بحسب الوجود والتشخص بحسب خصوصية محتاجة الى
وجود الماهية اقول فيه فساد من وجوه الاول ان في انضمام
الجنس في بعض الملاحظات التفصيلية للعقل وهي مرتبة الصورة والمادة
انما يكون الشخص للصورة محتاجا الى الشخص الخاص لمادة فلو كان
انضمام الشخص الخاص للماهية كان انضمام الفصل الى الجنس
اعني المادة يلزم ان يكون الشخص بنفسه تابعاً للشخص الماهية فيلزم لفسدة
المذكورة من الدور والتسلسل والثاني ان الشخص بنفسه بسيط بمعنى انه
له ماهية كلية يضم اليها الشخص والا يلزم ان يكون الشخص شخص آخر وتيسل

[illegible]

[illegible]

(Handwritten Arabic text from folio 76v)

[illegible]

[illegible]

فاما الجبره فانه يذهب اجمالا الى وجودها في الخارج و دليله ان الماهية اذا
وجدت في الخارج فلا يكون اقل من ان يعرضها الوجود والخارجي اللوازم
المنسبة اليها فلم تكن مجرودة الا فلاطون و منهم المثل الا فلاطونية وهذا
ما تشنع عليه و الحق عندي ان التشنيع المذكور ساقط عنه فان اقل عن عالم
المثال قد تغيرت مراتب اخرى اما انتساب القول بانها قائل
بوجود الماهية المجردة بمعنى عدم الانتساب ان يعوا رضى فلم ثبت نعم ذلك
لو ثبت لكان انتساب التشنيع اليه شنيع و هو مع علو شأنه برى عن
ذلك القول اما الانتساب بقوله اقل فثبت للتشنيع لما ذكرنا من ان
التفسير الاخرى قد تفسر في باب الطبيعة بارياب الاجسام و لطسعات
اغنى بارياب الاجسام و هي الحقول المفارقة للمدبرة لها ولم يدل بربان
على اطلاقها في باب العلم بالصورة قامة بانفسها و هذا ما لم يسطر البرهان في باب
العوالم بالعالم المتوسط بين عالم الغيب عنى المجردات وعالم الشهادة عنى الاجسام
المادية فريز مثلا صورته المثالية امساكته لمفارقة عن المادة مقدارية غير قابلة للفك
فمن حيث انها مفارقة عن المادة لم تتحقق بعالم المجردات و من حيث انها مقدارية لم تتحقق
بعالم الماديات فكانها يبرز بين عالمين نذر ايضا مما لم يسطر برهان قوي ان
دون الشاؤون في البطالة دلائل و هي و من بين بيت العنكبوت و باكلة لا تشيع
على فلاطون تشنيع و ذلك لعدم الاطلاع على مدبره هل توجد في الذهن قائل

فاما الجبره فانه يذهب اجمالا الى وجودها في الخارج و دليله ان الماهية اذا
وجدت في الخارج فلا يكون اقل من ان يعرضها الوجود والخارجي اللوازم
المنسبة اليها فلم تكن مجرودة الا فلاطون و منهم المثل الا فلاطونية وهذا
ما تشنع عليه و الحق عندي ان التشنيع المذكور ساقط عنه فان اقل عن عالم
المثال قد تغيرت مراتب اخرى اما انتساب القول بانها قائل
بوجود الماهية المجردة بمعنى عدم الانتساب ان يعوا رضى فلم ثبت نعم ذلك
لو ثبت لكان انتساب التشنيع اليه شنيع و هو مع علو شأنه برى عن
ذلك القول اما الانتساب بقوله اقل فثبت للتشنيع لما ذكرنا من ان
التفسير الاخرى قد تفسر في باب الطبيعة بارياب الاجسام و لطسعات
اغنى بارياب الاجسام و هي الحقول المفارقة للمدبرة لها ولم يدل بربان
على اطلاقها في باب العلم بالصورة قامة بانفسها و هذا ما لم يسطر البرهان في باب
العوالم بالعالم المتوسط بين عالم الغيب عنى المجردات وعالم الشهادة عنى الاجسام
المادية فريز مثلا صورته المثالية امساكته لمفارقة عن المادة مقدارية غير قابلة للفك
فمن حيث انها مفارقة عن المادة لم تتحقق بعالم المجردات و من حيث انها مقدارية لم تتحقق
بعالم الماديات فكانها يبرز بين عالمين نذر ايضا مما لم يسطر برهان قوي ان
دون الشاؤون في البطالة دلائل و هي و من بين بيت العنكبوت و باكلة لا تشيع
على فلاطون تشنيع و ذلك لعدم الاطلاع على مدبره هل توجد في الذهن قائل

فان المقبر في المعرفة ليس الا الكشف وانما اعتبره ونخرج التعريف الاخر
الخارجية فانه ليس بمعرف عندنا اصطلاحا وليس للقوا عندنا منطقية
فيه وانما المقبر التعريف للقسم المقبر للمعرف تصويها اعم من ان يكون
كما يقع في التعريف الحقيقي او تانوي في المدة بعد الاحصار والى هذا اشار
المصنف وقال محصلا اي محصلا اشارة الى ان محصلا في العلم
اما يقال الحصول ابتدا وتفسير اي حصولا تانيا في المدة بعد الذبول عنها

[illegible]

[illegible]

والحق جوازها لا يحكمها فهم فاعلموا بعنون التعريف بالجنس الصحيح وبعبارة
فالتعريف به وان لم يكن في الغلاني القسم التام للتعريف الذي ذكرناه ولكن انما
راسا منه غير سديد وهو ان التعريف حد ان كان المميز خاتما والا
وان لم يكن المميز خاتما فهو بسم تام كل واحد منهما ان اشتغل على الجنس
القريب فاحد التام ما اشتغل على الجنس البعيد والآخر التام ما
اشتغل على الجنس البعيد والخاصة والا فناقض حيث يكون التعريف بالجنس وحده
قريبا كان والبعدى وبالفصل كذا لك وبالقريب من احدهما والبعيد من الاخر
واخلاني في الحجة الناقص والتعريف بالخاصة وحدها او بالعرض العام وحدها
واخلاني في الرسم الناقص فاحد التام ما اشتغل على الجنس والفصل القريب
والا اخلاني في الرسم الناقص فاحد التام ما اشتغل على الجنس والفصل القريب

من الغرض ان لا يكون له في بعض الرسوم
 من الغرض ان لا يكون له في بعض الرسوم
 من الغرض ان لا يكون له في بعض الرسوم

الموصل الى الكنه فيقسم منه ان الموصل الى الكنه مخصص في الحد التام مع
 لم يدل دليل قوسي على عدم افادة بعض الرسوم لم يدل بخبر عند العقل
 ان يكون بعض الرسوم مخصصة بشي وحده او مع بعض القريب بعيد الكنه
 والبرهان في ابطال اتصال الرسوم الى الكنه مذكورة في كتب بعض المتأخرين كلها
 واجبة لانفس الوقت في ذكرها وازاحتها مع انه يغضى الى الاطلاء المتحيزة عنها
 في هذا الكتاب ويستحسن نقل بعض الرسوم فانهم الغرض المقيد بالجنس وان كان
 يجوز افادته لكن كانه لا يطبق المقيد بالجنس لما بهية الانسان مثلا ولكن
 يستحسن ان يقع اتصال بعض الرسوم بعد الابهام لسهولة الانتقال منه الى ما يقتضيه
 ويجب تعقيد احدها بالآخر ضرورة ان الانتقال لا يحصل وهو اى
 الحد التام لا يقبل الزيادة والنقصان فانه عبارة عن تمام ذاتيات
 الشئ فهو بما في الزيادة والنقصان والبسيط لا يحد اى ما يحقق في الشئ
 من الاجزاء الحقيقية الداخلة في ذاته ضرورة تناقض البسيط لو قد
 يحد به كالحد يد بعض موصو و بالجنس العالي كذلك فانها بسيطان والحد
 ضرورة تحقق الاجزاء فيه هي مناط التميز ويحد به وقد لا يحد به كما يشاهد
 في الانواع حقيقة التي تبلغ في التحصيل ان لا يلحقه صورة متنوعة اخرى كالانسان
 والفرس انما قيدنا بالحد المذكور لئلا يتعقش بالصورة الجسمية التي ثبتت فيهما
 عندهم بالنظر الى اشخاصها فانها تقع في حد الجسم والحد يد

ان الانتقال الى حد التام مع
 ان الانتقال الى حد التام مع
 ان الانتقال الى حد التام مع

من الغرض ان لا يكون له في بعض الرسوم
 من الغرض ان لا يكون له في بعض الرسوم
 من الغرض ان لا يكون له في بعض الرسوم

والاخبار والاشعار والادب والعلوم
 كذا الاشارة الى ان هذه العلوم
 هي التي لا تترك في الواقع
 كذا الاشارة الى ان هذه العلوم
 هي التي لا تترك في الواقع

والحد الذي لا يتعدى العلم بان هذا حقيقة الشيء عسير جدا فان الجدل
 مشتبه بالعرض العام والفضل بالخاصة اللهم الا البعض الماهيات لا انزاع
 التقصيرية التي ليست لها كنه سوى ما انزعه العقل والحق ان لمسلم
 بكنه الاستيلاء اعني العلم بان كنهها قد تيسر ولا تيسر كافي الماهيات
 الانزاعية فان كنهها ليس الا ما حصل في النفس واما العلم بان هذا جنس لها
 وذلك فضل فلا تيسر في الانزاعيات ايضا فان الالوهة مثلا وكذلك البهوه
 وغيرها انزاعيات ولا يدرك العقل بان مقولة الاضافة جزر لها والسر في ان
 الانواع الانزاعية انما تجلس في الذهن لوجود اجمالي للعقل انما يتزح
 منها المفهومات العامة والخاصة ولا يقدر على تمييزاتها ذاتيات او عرضيات
 الا ان يقال ان المفهوم الموصل المركب من مفهومين انزاعيين احدهما انزاع
 الاعم منه وهو العقل والثنائي المختص به وهو العقل ليكن كنهه واجزائه المعنى
 الذي في كنهها بالبداهة فافهم والفرق من الغوامض ذلك للاستيلاء المذكور
 سيما في الماهيات الحقيقية الخارجية نعم قد يستدل في بعض الماهيات المذكورة على
 الفرق كما يقال كنهه كونه وفضل الاتصال وقد سئل في اعطى بيانات و
 ذلك لا ينافي كونه من الغوامض فان كتاب النظريات ايضا من الغوامض ثم هل هناك
 مبايحت ابي تمثيلات لاول ان الجنس ان كان مبهما بالنظر الى الفصل
 المعارضة له بالنظر الى الانواع المركبة منه فلا يمكن تحصيل حقيقة به ومنها فان

الذي في كنهها بالبداهة فافهم
 كنهها كونه وفضل الاتصال
 قد سئل في اعطى بيانات و
 ذلك لا ينافي كونه من الغوامض
 فان كتاب النظريات ايضا من الغوامض
 ثم هل هناك مبايحت ابي تمثيلات
 لاول ان الجنس ان كان مبهما بالنظر
 الى الفصل المعارضة له بالنظر الى
 الانواع المركبة منه فلا يمكن

والاخبار والاشعار والادب والعلوم
 كذا الاشارة الى ان هذه العلوم
 هي التي لا تترك في الواقع
 كذا الاشارة الى ان هذه العلوم
 هي التي لا تترك في الواقع

والحد الذي لا يتعدى العلم بان هذا حقيقة الشيء عسير جدا فان الجدل
 مشتبه بالعرض العام والفضل بالخاصة اللهم الا البعض الماهيات لا انزاع
 التقصيرية التي ليست لها كنه سوى ما انزعه العقل والحق ان لمسلم
 بكنه الاستيلاء اعني العلم بان كنهها قد تيسر ولا تيسر كافي الماهيات
 الانزاعية فان كنهها ليس الا ما حصل في النفس واما العلم بان هذا جنس لها
 وذلك فضل فلا تيسر في الانزاعيات ايضا فان الالوهة مثلا وكذلك البهوه
 وغيرها انزاعيات ولا يدرك العقل بان مقولة الاضافة جزر لها والسر في ان
 الانواع الانزاعية انما تجلس في الذهن لوجود اجمالي للعقل انما يتزح
 منها المفهومات العامة والخاصة ولا يقدر على تمييزاتها ذاتيات او عرضيات
 الا ان يقال ان المفهوم الموصل المركب من مفهومين انزاعيين احدهما انزاع
 الاعم منه وهو العقل والثنائي المختص به وهو العقل ليكن كنهه واجزائه المعنى
 الذي في كنهها بالبداهة فافهم والفرق من الغوامض ذلك للاستيلاء المذكور
 سيما في الماهيات الحقيقية الخارجية نعم قد يستدل في بعض الماهيات المذكورة على
 الفرق كما يقال كنهه كونه وفضل الاتصال وقد سئل في اعطى بيانات و
 ذلك لا ينافي كونه من الغوامض فان كتاب النظريات ايضا من الغوامض ثم هل هناك
 مبايحت ابي تمثيلات لاول ان الجنس ان كان مبهما بالنظر الى الفصل
 المعارضة له بالنظر الى الانواع المركبة منه فلا يمكن تحصيل حقيقة به ومنها فان

[illegible]

ان الحسن اذا اقتصر في الفصل في مرتبة يكون اصيل عين الاجمال ويكون كل
 واحد منها مجموعا على الآخر يكون عينه لا خارجا عنه اما بحسب الوجود فقط
 يكون عيننا بحسب الوجود فقط ومنافرا بحسب الماهية او بحسب الوجود والماهية
 كما هي اى يكون وجود الفصل عين وجود الحسن وذاته عين ذاته فحينئذ يتم
 كلام المصنف على التقديرين المذكورين فان الفصل يضاف الى الحسن لا على
 انه خارج عنه لاحق به فانه في مرتبة مشتركة بين الحسن والفصل يكون الفصل
 عينه ومنافرا فيه فاذا افترضنا حصولا بالفصل لم يكن شيئا آخر بل يكون احدا
 والفصل محصلا حقيقة واحدة فان التحصيل في مرتبة الاقتصار حينئذ لا يكون
 عينه الحسن بل مخصوصه فقم ماراه المصنف موافقا لما قاله القدامى من المحققين
 ولكن اهل على التركيب التحصيل بحيث يكون عبارة المصنف موافقا لعبارة الشيخ
 اولى واقرى من اهل على التركيب للاتحادى ليس ان هذا الكلام سفسط
 لا يمكن اليه من له ذهن مستقيم وفهم سليم ونعوذ من بيان ابطاله مرة ثانية
 ليفيد لنا نظرا فائدة جلية فنقول ان اتحاد الوجود وبين الماهيتين المتعارفتين بالذات
 باطل فان الوجود والشخصى امر عارض للماهية والعارض لا يقوم معه
 متغايرين بالذات واتحادهما بحسب الماهية فهو محض من اتحاد الوجود واما
 انما يتصور بالانقلاب اى بانعدام ماهية الحسن والفصل وحدو الماهية الاخر
 كما عند الماء والهواء ويحدث الجسم الناري لا شك حينئذ في ان يطل عليه

ان الحسن اذا اقتصر في الفصل في مرتبة يكون اصيل عين الاجمال ويكون كل
 واحد منها مجموعا على الآخر يكون عينه لا خارجا عنه اما بحسب الوجود فقط
 يكون عيننا بحسب الوجود فقط ومنافرا بحسب الماهية او بحسب الوجود والماهية
 كما هي اى يكون وجود الفصل عين وجود الحسن وذاته عين ذاته فحينئذ يتم
 كلام المصنف على التقديرين المذكورين فان الفصل يضاف الى الحسن لا على
 انه خارج عنه لاحق به فانه في مرتبة مشتركة بين الحسن والفصل يكون الفصل
 عينه ومنافرا فيه فاذا افترضنا حصولا بالفصل لم يكن شيئا آخر بل يكون احدا
 والفصل محصلا حقيقة واحدة فان التحصيل في مرتبة الاقتصار حينئذ لا يكون
 عينه الحسن بل مخصوصه فقم ماراه المصنف موافقا لما قاله القدامى من المحققين
 ولكن اهل على التركيب التحصيل بحيث يكون عبارة المصنف موافقا لعبارة الشيخ
 اولى واقرى من اهل على التركيب للاتحادى ليس ان هذا الكلام سفسط
 لا يمكن اليه من له ذهن مستقيم وفهم سليم ونعوذ من بيان ابطاله مرة ثانية
 ليفيد لنا نظرا فائدة جلية فنقول ان اتحاد الوجود وبين الماهيتين المتعارفتين بالذات
 باطل فان الوجود والشخصى امر عارض للماهية والعارض لا يقوم معه
 متغايرين بالذات واتحادهما بحسب الماهية فهو محض من اتحاد الوجود واما
 انما يتصور بالانقلاب اى بانعدام ماهية الحسن والفصل وحدو الماهية الاخر
 كما عند الماء والهواء ويحدث الجسم الناري لا شك حينئذ في ان يطل عليه

٢٢٤

فصل في ان الحسن اذا اقتصر في الفصل في مرتبة يكون اصيل عين الاجمال ويكون كل واحد منها مجموعا على الآخر يكون عينه لا خارجا عنه اما بحسب الوجود فقط يكون عيننا بحسب الوجود فقط ومنافرا بحسب الماهية او بحسب الوجود والماهية كما هي اى يكون وجود الفصل عين وجود الحسن وذاته عين ذاته فحينئذ يتم كلام المصنف على التقديرين المذكورين فان الفصل يضاف الى الحسن لا على انه خارج عنه لاحق به فانه في مرتبة مشتركة بين الحسن والفصل يكون الفصل عينه ومنافرا فيه فاذا افترضنا حصولا بالفصل لم يكن شيئا آخر بل يكون احدا والفصل محصلا حقيقة واحدة فان التحصيل في مرتبة الاقتصار حينئذ لا يكون عينه الحسن بل مخصوصه فقم ماراه المصنف موافقا لما قاله القدامى من المحققين ولكن اهل على التركيب التحصيل بحيث يكون عبارة المصنف موافقا لعبارة الشيخ اولى واقرى من اهل على التركيب للاتحادى ليس ان هذا الكلام سفسط لا يمكن اليه من له ذهن مستقيم وفهم سليم ونعوذ من بيان ابطاله مرة ثانية ليفيد لنا نظرا فائدة جلية فنقول ان اتحاد الوجود وبين الماهيتين المتعارفتين بالذات باطل فان الوجود والشخصى امر عارض للماهية والعارض لا يقوم معه متغايرين بالذات واتحادهما بحسب الماهية فهو محض من اتحاد الوجود واما انما يتصور بالانقلاب اى بانعدام ماهية الحسن والفصل وحدو الماهية الاخر كما عند الماء والهواء ويحدث الجسم الناري لا شك حينئذ في ان يطل عليه

[illegible]

والفصل في مرتبة تقييد احدهما بالآخره اعني في مرتبة بشرط شي ويكون كل
 واحد منهما عيناً للآخر في الخارج بحيث يرتفع الاستيثار بينهما بحسب الوجود
 المادية في الخارج وهذا في مرتبة التقييد ومرتبة بشرط شي ثم هما متنازعا في
 مرتبة تجزئته هي بشرط الاشياء في هذه المرتبة تصور التركيب وتخييد صيغ القول
 باستلزام التركيب الذمهي للخارجي ويندفع المحذورات المذكورة على الشق
 الاول ولكن ان هذا الشق فحش من الاول وان قلنا بالحقول بالقبول
 واعتمد عليه المحصول لما ذكرنا سابقا من انه لا يتصور الا بالاضطراب اصيل
 وقد ذكرت سابقا مراراً ان ظهور هذا المذهب لطبيعت الحكمة عن وجه الارض
 وارقت العلوم الحكيمه الحقيقية اليقينية فان اشياء واقعيه المتخالفين بحسب
 الذات فحش من اتحادها بحسب الوجود والحق عندي يعني وجوده على
 الطبيعى كما بينا برهانه آنفاً وتخييد يرتفع وجوده بحسب الفصل ايساء
 تقدير وجود الكلي ووجودهما استقراراً على مذهب آخره ومجون ادرا
 والفصل موجودان بوجوهين كل واحد في الآخر وهذا هو التركيب
 الانضمامي الذي انطله المحققون ببيانات واهية واشتدنا عرشه على التحقيق
 كما بينا تحقيقه في بحث نحسب ان النسق كجس والمادة والاباس
 بان يفيد لينفسد لناظر فائدة جديدة بان استلزام التركيب الذمهي للتركيب
 الخارجى محقق ومبرهن بالبراهين القوية كما بينا لك في ذلك المبحث فاقوا

الفصل في مرتبة تقييد احدهما بالآخره اعني في مرتبة بشرط شي ويكون كل
 واحد منهما عيناً للآخر في الخارج بحيث يرتفع الاستيثار بينهما بحسب الوجود
 المادية في الخارج وهذا في مرتبة التقييد ومرتبة بشرط شي ثم هما متنازعا في
 مرتبة تجزئته هي بشرط الاشياء في هذه المرتبة تصور التركيب وتخييد صيغ القول
 باستلزام التركيب الذمهي للخارجي ويندفع المحذورات المذكورة على الشق
 الاول ولكن ان هذا الشق فحش من الاول وان قلنا بالحقول بالقبول
 واعتمد عليه المحصول لما ذكرنا سابقا من انه لا يتصور الا بالاضطراب اصيل
 وقد ذكرت سابقا مراراً ان ظهور هذا المذهب لطبيعت الحكمة عن وجه الارض
 وارقت العلوم الحكيمه الحقيقية اليقينية فان اشياء واقعيه المتخالفين بحسب
 الذات فحش من اتحادها بحسب الوجود والحق عندي يعني وجوده على
 الطبيعى كما بينا برهانه آنفاً وتخييد يرتفع وجوده بحسب الفصل ايساء
 تقدير وجود الكلي ووجودهما استقراراً على مذهب آخره ومجون ادرا

الفصل في مرتبة تقييد احدهما بالآخره اعني في مرتبة بشرط شي ويكون كل
 واحد منهما عيناً للآخر في الخارج بحيث يرتفع الاستيثار بينهما بحسب الوجود
 المادية في الخارج وهذا في مرتبة التقييد ومرتبة بشرط شي ثم هما متنازعا في
 مرتبة تجزئته هي بشرط الاشياء في هذه المرتبة تصور التركيب وتخييد صيغ القول
 باستلزام التركيب الذمهي للخارجي ويندفع المحذورات المذكورة على الشق
 الاول ولكن ان هذا الشق فحش من الاول وان قلنا بالحقول بالقبول
 واعتمد عليه المحصول لما ذكرنا سابقا من انه لا يتصور الا بالاضطراب اصيل
 وقد ذكرت سابقا مراراً ان ظهور هذا المذهب لطبيعت الحكمة عن وجه الارض
 وارقت العلوم الحكيمه الحقيقية اليقينية فان اشياء واقعيه المتخالفين بحسب
 الذات فحش من اتحادها بحسب الوجود والحق عندي يعني وجوده على
 الطبيعى كما بينا برهانه آنفاً وتخييد يرتفع وجوده بحسب الفصل ايساء
 تقدير وجود الكلي ووجودهما استقراراً على مذهب آخره ومجون ادرا

الفصل في مرتبة تقييد احدهما بالآخره اعني في مرتبة بشرط شي ويكون كل
 واحد منهما عيناً للآخر في الخارج بحيث يرتفع الاستيثار بينهما بحسب الوجود
 المادية في الخارج وهذا في مرتبة التقييد ومرتبة بشرط شي ثم هما متنازعا في
 مرتبة تجزئته هي بشرط الاشياء في هذه المرتبة تصور التركيب وتخييد صيغ القول
 باستلزام التركيب الذمهي للخارجي ويندفع المحذورات المذكورة على الشق
 الاول ولكن ان هذا الشق فحش من الاول وان قلنا بالحقول بالقبول
 واعتمد عليه المحصول لما ذكرنا سابقا من انه لا يتصور الا بالاضطراب اصيل
 وقد ذكرت سابقا مراراً ان ظهور هذا المذهب لطبيعت الحكمة عن وجه الارض
 وارقت العلوم الحكيمه الحقيقية اليقينية فان اشياء واقعيه المتخالفين بحسب
 الذات فحش من اتحادها بحسب الوجود والحق عندي يعني وجوده على
 الطبيعى كما بينا برهانه آنفاً وتخييد يرتفع وجوده بحسب الفصل ايساء
 تقدير وجود الكلي ووجودهما استقراراً على مذهب آخره ومجون ادرا

لما بناك انما في المناظر في كليهما المحلول فقط فاذا وجدنا محلولاً على غير الفصل صح
منه ما هو مستبعد من المبدأ الأول ^{الاول} وانما اثرنا الطول لم يكن لناظر باجاطة الاطرار
على كل واحد منها على الآخر وانما اثرنا الطول لم يكن لناظر باجاطة الاطرار
واجوبت على الفهم فاذ انظر الى الحد الجديد مولفاً من عدة معان
اي من الفصل كل منها كالدر المنشور غير الاخر يخرج من الاعتبار فهناك
كثره بالفعل ضرورة ان الجنس له وجود بفصل واصل له وجود آخر فلا يحل
احدهما على الآخر ولا على المجموع ضرورة ان مناط الحمل عندهم على اتحاد الوجود
فلا يتصور حمل في فقده وهذا الكلام الذي ذكره لم يمتدح من القدا وتقليد
لفظ ليس ببيضة فان الاجزاء والحدية المستبقة عند هم هي الجنس والفصل وكل
سماها جزء من حيث الاطلاق ولا بشرط شئ وهو مرتبة الحمل ولا يستتار
الوجود الذي هي فان المستبر في كل التائر بحسب التعقل والاتحاد بحسب نحو خبر
من الوجود وهو حال بينهما فان احبس حينئذ في اعتبار احد متقبل ومتعقل
فام لفصل متقبل آخر كذلك ويتحدان في التحصيل النوعي سواء كان بحسب اتجا
الذات او الوجود كما زعموا او بحسب المحلول فقط كما بينا تحقيقه فانكار الحمل في
مرتبة الحد المركب من جنس وفصل منكرد الحمد اللهم اذا اعتبرته التحديد بالاجنة
خارجية كالمادة والصورة وهو كما ترى وليس معنى الحد بهذا الاعتبار
معنى الحدود المعقول اي من كل وجه فان اعتبار التفصيل في اعتبار الاحكام الكمية
فالوحيث الى ابهام احدهما اى الجنس فقيد بالآخر اى ايل متضمنة

لما بناك انما في المناط في كليهما المحلول فقط فاذن هذا المحلول ليس الفصل
منه من المناط بل هو المناط نفسه والاشارة الى ان المناط هو الذي
يحل كل ما في المناط على الاشياء وانما آخرنا التطويل لكي ان الناظر بما حاطه الاطر
والجو اننا نعلم اننا قد انظرنا الى هذا الفصل من وجه واحد من عدة معان
اي من الفصل كل منها كالدلالة المنشورة غير الاخر يخرج من الاعتبار فهناك
كثرة بالفعل ضرورة ان اجس له وجود بالفعل والفصل له وجود آخر فالاجمل
احدهما على الاخر ولا على المجوع ضرورة ان مناط كل واحد منهما على اتحاد الوجود
فلا يتصور كل في نفسه وهذا الكلام الذي ذكره لم يمتثل من التقديرات قليل
فقط ليس بطبيعة فان الاجزاء المتحدية ليست بجزء عند قسم اجس بالفعل وكل
منها ما هو من حيث الاطلاق ولا بشرط شي وهو مرتبة لكل ولا يتغير
الوجود الذي هي فان المستبر في كل التنازل بحسب التقبل والاتحاد بمسحج
من الوجود وهو حال هنا فان اجس حقيق في اعتبار واحد يتقبل ويتقبل
خاص بالفعل يتقبل آخر كذلك وتجان في الفصل النوعي سواء كان بحسب اتجا
الذات او الوجود كما زعموا او بحسب المحلول فقط كما بينا تحقيقه فانكار لكل
مرتبة اتحاد المركب من اجس بالفعل منكر عبد الله ثم اذا اعتبر التوحيد بالاجنة
الخارجية كالما حاة والصورة وهو كما ترى وليس معنى الحد بهذا الاعتبار
معنى الحدود المعقول اي من كل وجه فان اعتبار تفصيل في اعتبار الاجمال كيك
ذال وحظ الى ايهام احدهما اجس فقيد بالآخر اي بالفعل متضمنا

فان قيل ان الذات لا تتصل بالذات الا بالذات...
وقد عرفت ان النفس ليس بها على موقفة فان لفصلها عن جسد غير متصل
فيه خاصية لم يكن في نفس الامر ان يوصل بطور التحقيق الذاتيتين بالحد والذات
والوجود النفساني لا يحاط به الا على وجهه فان كان الفصل كانه من جنس
النفس لا يتجاوز منه وتصله له وعلى المذهب التحقيق الذي احسنه نادر
المراء بالنفس من كون ان النفس من جنس كاشف بالية عياره في ان النفس
لنقوم لوجودها في بعض الملاحظات التفصيلية كبر من اجل منضمه انما شارك
للجزء في التحصيل وان كان بين التحصيلين فرق فليس بالجزء بحسب الذات والوجود
كلها وفي الحال المذكور بحسب الوجود فقط او على كلا التقديرين لا يتخلو منها
لفظ النفس من المسامحة ووصف توصيفا لاجل التحصيل والتقويم كان
شيئا مودعا الى الصورة الوجدانية التي للحد وكسبا لاهلها المصورة الذاتية
للحد وعند الراعيين بالتجاهل بحسب الذات والوجود وهو الذات
لبسيطة المتصلة الى ذات النفس لفصل وعند الراعيين بحسب الوجود فقط هو
الذات المركبة المتحدة في الوجود واذ قد اقبلنا لاس بالبرهان القويم لهما
ظهر لكان الحق بالتوحد في الصورة الوجدانية للحد وهو التوحد في الالات
فقط دون الذات والوجود ومثلا الحيوان الناطق في تحديده الانسان
يهم منه شئ واحد هو عينه الحيوان الذي خلك الحيوان بعينه الناطق
بكذا زعم الراعيون بالتجاهل بحسب الذات والوجود ويتكلف في العبارة

فان قيل ان الذات لا تتصل بالذات الا بالذات...
وقد عرفت ان النفس ليس بها على موقفة فان لفصلها عن جسد غير متصل
فيه خاصية لم يكن في نفس الامر ان يوصل بطور التحقيق الذاتيتين بالحد والذات
والوجود النفساني لا يحاط به الا على وجهه فان كان الفصل كانه من جنس
النفس لا يتجاوز منه وتصله له وعلى المذهب التحقيق الذي احسنه نادر
المراء بالنفس من كون ان النفس من جنس كاشف بالية عياره في ان النفس
لنقوم لوجودها في بعض الملاحظات التفصيلية كبر من اجل منضمه انما شارك
للجزء في التحصيل وان كان بين التحصيلين فرق فليس بالجزء بحسب الذات والوجود
كلها وفي الحال المذكور بحسب الوجود فقط او على كلا التقديرين لا يتخلو منها
لفظ النفس من المسامحة ووصف توصيفا لاجل التحصيل والتقويم كان
شيئا مودعا الى الصورة الوجدانية التي للحد وكسبا لاهلها المصورة الذاتية
للحد وعند الراعيين بالتجاهل بحسب الذات والوجود وهو الذات
لبسيطة المتصلة الى ذات النفس لفصل وعند الراعيين بحسب الوجود فقط هو
الذات المركبة المتحدة في الوجود واذ قد اقبلنا لاس بالبرهان القويم لهما
ظهر لكان الحق بالتوحد في الصورة الوجدانية للحد وهو التوحد في الالات
فقط دون الذات والوجود ومثلا الحيوان الناطق في تحديده الانسان
يهم منه شئ واحد هو عينه الحيوان الذي خلك الحيوان بعينه الناطق
بكذا زعم الراعيون بالتجاهل بحسب الذات والوجود ويتكلف في العبارة

في العبارة لم يثبت القائلين بالتركيب الاتحاد في فقط كما ينبغي في العبارة للمذهب
الحق في القول بالتركيب انضمامي ففي الاول بعينية الوجود وفي الثاني بعينية الالات
كما ان المعاد المحل يفيد الصورة الاتحادية التي للموضوع مع المحل
الخارج الا ان هناك تركيب خبري فيه حكم وهما تركيب تفصيلي
يفيد تصور الاتحاد فقط وحاصل التمييزان القضية كما تكون مروة للمحل عنه
يكون المروة فيها مركبة مفصلة والمرى واحدا بالوحدة الحقيقية في حل الاتحاد
الحقيقية عند سم كذا اتحاد المركب الموصل الى الكنه الذي هو متحد بالوحدة
الحقيقية عند ثم الا ان العلم في الصورة الاولى تصديق في الاتحاد
تصور في وانما على ما بناه من التركيب الانضمامي فالحمد ودوالج عنه
لا يكون متوحد بين بالوحدة الحقيقية بل بحسب اللحاظ والاعتبار فقط في مجموع
البصائر المتعلقة بالاجزاء تفصيلا هو الحد الموصل الى التصور الواحد المتعلق
بجميع الاجزاء اجمالا وهو الحد وقد زعم بعض محققين انه لا يحصل في الحد
ايتم صورة الحد وبالالات كانه فقط وهو باطل فانه حينئذ لا يحصل
العلم النظري فان ثمة النظر حينئذ انما يكون بالاتات فقط وهو ليس
بعلم فانه عبارة عن الصورة الحاصلة في الذهن والاتات المنعرج بالوجه
فصل من افعال النفس مناهلها مع ان ذلك اصطلاح جديد غير ضرورة وانه
اليه وانما اخترع اصطلاحا لكل ما تهم في بعض المقامات فيقول الى توجيه الكلام

في فقهنا انتهى باننا لا نأمر بالبيعة الا اذا كان
 من الثمن ما يفي بالغرض من البيع لا ان يكون
 من الثمن ما يفي بالغرض من البيع لا ان يكون
 من الثمن ما يفي بالغرض من البيع لا ان يكون

۲۲۵

اقول شك الرازي غير منقطع فان الحمل والفصل لا يكون بينهما تغاير الا بحسب
 اللحاظ فقط بدون تغاير الذات والوجود اما الاول فتدقيرا لك سابقا ان
 محد والمحدد واحدة والا يلزم الانقلاب لتحليل مفاسد اخرى فتدكر ما
 ما ذكرناه انفا واما الثاني فلما ذكرناه ايضا من ان وجود الواحد لا يقوم
 بمحليل فان لم يتغير بين المحد والمحدد والاحتمال فاحسن الفصل اذ الوحد
 واحد منهما بالحاظ مغاير يكون احد اتم بعد التحديد يتوارد عليها محاط واحد للمعنى
 من المحد والمحدد فتشبهة التحديد حينئذ يكون هو اللحاظ الواحد في فقط وليس
 بعلم كما ذكرناه مكررا فلم يكن احصاء علما نظريا وتفصيلا ان الجحش القريب
 حاصل في الذهن وحصل بعد فصل القريب لوجود مغاير له وحصل التقسيم
 ان الحد والوجود واحد في ذاته لا يكون بينهما تغاير
 الواحد فاما ان يكون وجودا لا يكون وجودا
 اذ هو محدد بالعلم وهو محال

فصل في بيان كيف يتصور العقل في ذاته
 فصل في بيان كيف يتصور العقل في ذاته
 فصل في بيان كيف يتصور العقل في ذاته

بينما على سبيل التوضيح ثم وجود الحد في الذهن فبعده اما ان يكون محال
 في الذهن بفترة التحديد هو ذات الجنس المتحد بالذات مع لفصل هو الحد وذلك
 باطل بما ذكرنا اولاً او يكون الحاصل هو الجنس المتحد بالوجود فقط مع لفصل
 هو ايضا باطل بما ذكرنا ثانياً او يكون الحاصل هو ذات الجنس الموجود
 بوجود متغاير لوجوده الاول لمعتبر في الحد ولفصل كذلك كما ايضا باطل
 لانه حينئذ اجتماع الشئين ضرورة وجود فردين من نوع واحد في محل واحد
 في زمان واحد وهو باطل على ما تقرر عند فهم في موضعه واما ان يكون
 الحاصل هو المحاط بالوحداني فقط متوارداً متقابلاً على الموجودين والذين
 في الحد من الجنس ولفصل هو الحق بالنظر المتفق بفترة التحديد حيث لا يكون
 هو الصورة الحاصلة بل التوجه وهو ليس بعلم ونصور وحينئذ يبطل التحديد
 مطلقاً فان فترة الملازمة له عند فهم هو حصول العلم التصوري وليس
 بحاصل فاذا اطلل الملازم بطل المفروض وكذا اطلل الرسم فان حاصل بعده
 لا يكون ذات المرسوم بل انما يحصل بعده الالتفات اليها كما تقرر عند فهم
 وليس بعلم وبهذا البيان يظهر لك عدم حصول الصورة في الحد ناقص الرسم المتقرر
 نعم لو تصورنا فائدة الرسم بكنهه تحقق التصور النظري هو ايضا باطل عند فهم
 فقد تم شك الرازي على طريق البرهان الا انهم على الحكماء اللهم الا ان يتكلم
 لتصحيم كلامهم اما في التعريف احدى فبالاثرام بعد وجود الجنس ولفصل في الذهن

بطلان اتحاد الوجود من عدم قيام
 بطلان اتحاد الوجود من عدم قيام
 بطلان اتحاد الوجود من عدم قيام

في ضمن ما حاد في موضع فاعلم
 في ضمن ما حاد في موضع فاعلم
 في ضمن ما حاد في موضع فاعلم

فصل في بيان كيف يتصور العقل في ذاته
 فصل في بيان كيف يتصور العقل في ذاته
 فصل في بيان كيف يتصور العقل في ذاته

فصل في الاصل الثاني في الجمع بين
 وجود الاول في نفس واحد لا في نفسين
 وجود الاول في نفس واحد لا في نفسين
 وجود الاول في نفس واحد لا في نفسين
 وجود الاول في نفس واحد لا في نفسين

في الذهن عند التخييل فالحقيقة هي الفصل الاول
 في حصول الوجود في الذهن في نفس واحد
 في حصول الوجود في الذهن في نفس واحد
 في حصول الوجود في الذهن في نفس واحد
 في حصول الوجود في الذهن في نفس واحد

الاول والثاني في حصول الوجود في نفس واحد
 بل مستلزم للالتفات الواحد في هذا الوجود
 العلم النظري للتقوى للوجود وما قالوا لا يطله
 عند بان اجتماع التمثلين كما ذكرنا فيجب عليه ان اجتماع التمثلين
 فردين لما يتوحد في زمان لكن بجهة واحدة ويجوز ان يكون الوحدة الاخرى مقفولة
 بهما فان يكونان اذا اعتبرنا قيامه حصوله بالذهن فيكون له جهة من المحل وعليها الاستعداد
 الخاص فيه واما اعتبارنا قيامه حصوله بالذهن في المحل ويكون له جهة اخرى مقفولة
 للاول وهى الاستعداد الخاص بهذا الحال في الفصل وهذا
 كما يقال ان الصورة الجسمية طبيعية نوعية واحدة يتعد افرادها في المحل الواحد
 وهو هوى العناصر في زمان واحد وانما يكون في ذلك بقية واهجات في
 الميولى وهى الاستعدادات الخاصة فالتعد منها ايضا يجوز ان يكون تلك
 اجهات واما في التعريف الرسمي فبالترام ان الصورة الحاصلة للرسم لها
 اعتباران اعتبارا ذاتيا وكونها آلة للالتفات الى المرسوم وبهذا الاعتبار
 وقد يكون بديها واعتبارا ذاتيا وجود عرضي للرسم في الالتفات بعد الرسم
 وبهذا الاعتبار يكون تلك الصورة مرة النظر وتعد في العلوم النظرية وبذلك تعد
 ان المعالج يفتح مرتب على المعالج بالسر فيحصل التصور النظري

الطبيعة العقلية مثلا بوجود
 في الطبيعة العقلية مثلا بوجود
 في الطبيعة العقلية مثلا بوجود
 في الطبيعة العقلية مثلا بوجود

في الطبيعة العقلية مثلا بوجود
 في الطبيعة العقلية مثلا بوجود
 في الطبيعة العقلية مثلا بوجود
 في الطبيعة العقلية مثلا بوجود

في الطبيعة العقلية مثلا بوجود
 في الطبيعة العقلية مثلا بوجود
 في الطبيعة العقلية مثلا بوجود
 في الطبيعة العقلية مثلا بوجود

فصل في بيان ان العقل لا يتصور في نفسه
 غير ان العقل لا يتصور في نفسه
 غير ان العقل لا يتصور في نفسه
 غير ان العقل لا يتصور في نفسه

على الصورة المحاملة في العقل او الجواهر من دون ان يتخذ الصورة الكلية
 مثلاً من الخزانة وهي العقل الفعال عند فهم فأن كان مع بعده لم يدل عليه بل
 قوس بعد فعد التعريف اللفظي من المطالب التصورية ايضا لا يتخلو من البعد وهذا
 ما وعدناه لك سابقا فليكن البتال الصادق وقطع جل التقليد ونظر الفائق
 الا ترى اذا قلنا الغضنفر موجود فقال الخطاطب ما الغضنفر ففسره بانه
 هذا ما يند الدليل المذكور في المتن على اثبات كون التعريف اللفظي من المطالب
 التصورية وتفسيره انا اذا قلنا الغضنفر موجود فقال الخطاطب ما الغضنفر فهو
 انما يطلب تصوره مرة ثانية في المدة كتحصول الصورة في الذهن سابقا
 ولذا قال المصنف فليس هنا حكم بل مبنيا تصوريا في مرة ثانية فثبت
 كونه من المطالب التصورية وانت تعلم ان هذا النأي ايضا لا يتم فان التفسير
 ان يكون للاتفات فقط بدون تحصيل الصورة مرة ثانية في المدة كونه
 فصلناه لك آنفا فذكره نحريرا في موضوعية اللفظ في جواب هل هذا اللفظ

موضوع لمعنى بحث لفظي بقصد اثباته بالدليل في علم اللغة فمن قال انه
 من المطالب التصديقية لم يفرق بينه وبين البحث اللفظي اللغوي
 وحاصله ان التعريف اللفظي قد حصل فيه فانه ان الاول التصور ثانيا للصورة المحررة
 الثانية وضع اللفظ للمعنى الا ترى انا اذا قلنا الغضنفر موجود فقال الخطاطب
 الغضنفر ففسره بالاسم فحصل حينئذ الخطاطب الاضمار للصورة المحررة وعبارته

فان قيل ان اللفظ لا يتصور في نفسه
 فانه قد ثبت ان اللفظ لا يتصور في نفسه
 فانه قد ثبت ان اللفظ لا يتصور في نفسه
 فانه قد ثبت ان اللفظ لا يتصور في نفسه

فصل في بيان ان العقل لا يتصور في نفسه
 غير ان العقل لا يتصور في نفسه
 غير ان العقل لا يتصور في نفسه
 غير ان العقل لا يتصور في نفسه

فصل في معرفة اللفظ
 المقصود من اللفظ هو ما يسمونه باللفظ
 المقصود من اللفظ هو ما يسمونه باللفظ
 المقصود من اللفظ هو ما يسمونه باللفظ

عند فهم حصول الصورة في المدركة ثانياً وأن لفظ الغنصر موضوع لغرض
 الاساس المعلوم اولاً والمستخدمون انما يعيدونه في المطالب التصورية للفائدة
 الاولى فان نظمهم مقصور على ذلك اذ لم يمتدحهم انما يتعلق من جهة تلك
 الفائدة وجنود يوردونه في جواب المطالب التصوري عندهم موافقاً للغة ولما
 ابل اللغة فينظرون الفائدة الثانية وهي موضوعية اللفظ المعنى فانهم انما يحسنون
 من الالفاظ من تلك الجهة ولشأن فيما يفتقرون من ارباب به وهذا معنى قول
 المصنف من قال ان من المطالب التصوري القيمة لم يفرق بينه وبين البحث اللفظي يعني لم
 يفرق بين الطريقتين اللتين ذكرتهما البحث الثالث ان مثل المعرف
 اى من ياتي بالتعريف وهو الظاهر بالتشبيه فلما ان النقاش يتحقق ان
 اللوح ليكون مرة لذي الشرح كذلك من ياتي بالتعريف يتحقق في الذهن
 صورة المعرف بالسر يكون مرة للمعرف بالفتح اى حصوله في الذهن
 على طريقة القوم والالتفات اليه على طريق بعض المحققين من المتأخرين
 فكما في التشبيه ليس الا تصوير لبحث كذلك في التشبيه لا يكون الا
 تصوير بحث لا حكم فيه بالضرورة ولكن ان يرد بالمعرف في قول المصنف المعرف
 الاصطلاحي فيكون معنى التشبيه ان النقاش كما يعرف وشرح به كذلك المعرف
 بالسر يعرف المعرف بالفتح اى حصل صورته والالتفات اليه لقياسه بالذهن وعليه
 مبادى كلامه ذلك البعض من ان حصول صورة المعرف في قياهما بالذهن على حصول صورة

المعروف هو ما يسمونه باللفظ
 المقصود من اللفظ هو ما يسمونه باللفظ
 المقصود من اللفظ هو ما يسمونه باللفظ
 المقصود من اللفظ هو ما يسمونه باللفظ

فصل في معرفة اللفظ
 المقصود من اللفظ هو ما يسمونه باللفظ
 المقصود من اللفظ هو ما يسمونه باللفظ
 المقصود من اللفظ هو ما يسمونه باللفظ

فصل في معرفة اللفظ
 المقصود من اللفظ هو ما يسمونه باللفظ
 المقصود من اللفظ هو ما يسمونه باللفظ
 المقصود من اللفظ هو ما يسمونه باللفظ

[illegible]

صورة المعرفة واذا كان في الثاني نحو من البعد اخترنا ولا المعنى الاول
 كمثل نقاش ينقش شجرا في اللوح فالتعريف تصوير بحيث لا يحكيه
 وقد مر شرحه فلا يتوجه عليه ما لا يتوجه من جهة التعريف والتصوير بحيث
 شئ من الممنوع من النقض والمنع والمعارضته ضرورة استدعاءها اياهم
 فان المناظرة انما تخبرني فيه بغير هذا الحكم صهيبة من جهة ان من ياتي
 بالتعريف فقد يقصد الكمال منه اي تميز المشرق بالفتح تميزا كاملا
 بحيث يدخل جميع افرادة ونحوه في تمام الذاتيات فهو كانه يد
 بان تعريفه حديثي تام مفهوم جامع مانع واليه اشار بقوله مثل دعوى
 الحدية او الموصية والاطراد والعكاس وغير ذلك مثل دعو
 الا وضحية او غيرهما بالضرديات فيضمن دعوى الرسمية التامة وغيرها
 من المذكورات سوى الحدية فيجوز منعه تلك الاحكام المراد من المنع طلب
 الدليل على تلك الاحكام وكذا يتوجه النقض عليها لان الاحتمال
 نعم المعارضة انما يتوجه على الحد الحقيقي كما سلكه العلماء اجمعا على ان منعه
 التعريفات لا يجوز فكانه اعمى المنع المذكور شرعية لنسخت قبل
 العمل بها لم يظهر لهذا العبد الضعيف الى الان وجه وجيه في المنع بل الظاهر
 ان من اشتغل بتعريف الشئ بالذاتيات والضرديات يسرع للشخص الاخر ان يصرح
 على الشئ المذكور ايضا من ذاتياتها وعروضياتها وان يمنع سائر شرائط التعريف

في هذا الكلام الضمنية اللازمة تمنع منعها بالصدق في توجيه النسخ
انقول ان المعروف عندنا ما يصدق عليه هذا التعريف وهذا التوجيه
فان الكلام فيما اذا عين المعروف بالفتح وهو الواقع في مباحث التعريف
فيقول المانع لانهم صدقوا على المعروف بالفتح الذي ذكره فيرجع هذا
منع المانع ضرورة استلزام منع اللازم منع المانع الذي ظهر لزوم الام
ليقول في توجيه النسخ بوجهه اخر غير مبدية تركنا ذكرها وانما جهتها للام
الى التطويل بل طائل نعتي نقض باطلال الطرد والحكمه ان نقض
باختلال الذاتية في الحدود والرسمية في الرسوم وكونه اجل غير ذلك
والعارضه انما تجوز في الحدود الحقيقية الشئ لا تكون الا واحدا
بخلاف الرسوم معناه ان العارضه بتعريف حقيق اخر انما تصور في
الحقيقه فان التنازلات تصور فيها لان تعدد الخلق لشئ واحد من لمشتات
ولا شك انه يتعدو تمام الذاتيات يتعدو الذات وهذا بخلاف الرسوم
فان يتعدو ما لا يتعدو الذات ولا يلزم فيه استحالة اخرى فلا تصور التناز
فيها بالمبحث الرابع اللفظ المفرد لا يدل على التفصيل اصلا
اي بالوضع الواحد اما اذا كان بالوجه بسيط فهو ظاهر لعدم وجود الاجزاء
في الموقوف عليها تفصيل واما اذا كان كبا فانما يقتل من اللفظ المفرد
بالحفاظ الواحد فان الوضع الواحد في المفرد موجودا لها بالاستقرار
فيها

[illegible]

[illegible]

قال كل المصنف انما يتقاسم تقريبا بالاستقرار والثبات فوجدنا الالفاظ المفردة وغيره
 على المعنى المركبة تفصيل فلو جوزنا وقوع اللفظ مفردا وال على اصيل تجوزنا تحقيق حقيقة اجزاء
 فان الالفاظ المفردة بالنظر الى المعنى المركبة منفصلة مستوية في الاستقرار والذكر فالتجوز
 واحد دون احد الصور المذكورة المفردة ترجيح بلا مرجح ومقابل فكذا مقدم على انية
 لمجانس صحيح كلامهم ومن هنا قالوا المفرد اذا عرفت بمركب تعريفا لفظيا لم يكن التفصيل
 مستقار ومن كل المركب مقصود اذ لو كان مقصودا لاجل في كماله وكونه معنى في حد ذاته فليقل
 اللفظ الذي يحقق فان قلت تجوز ان يكون مركبا في الاشارة فقط قلت في الاحكام يكون الاحمال
 تفصيل سوان بل الظاهر الاول وان يكون اصيل فليقل التفصيل لئلا يغير مقصود وهو المطلوب قال الشيخ الامام
 والكامر في الالفاظ المفردة نظير العقولات المفردة التي لا تفصيل فيها ولا تركيز
 ولا صدق ولا كذب النظر في ان المعنى المفردة كما لا يتقبل فيها اصيل تفصيل لعدم
 كذلك لا يتقبل من الالفاظ المفردة كما مر تفصيله في ان المعنى المفردة كما لا يتقبل
 الصدق والكذب في ذلك لا يغير الصدق والكذب الالفاظ المفردة لكن سبب المذكور
 المشبه به في شيه مستقر في الفهمين ايضا فتاوت بجده الفهم تيسر بل لا يفيد
 المعنى اسي ابداء اما في المرتبة الثانية فلا ينكر كما سمي والظاهر ان مر
 ضمير لا يفيد ههنا اللفظ المفرد لا الاسماء فان بعض الاسماء كالصفا لم ت
 والكلم كلها يفيد المعنى المعنى المذكور والدليل على تخصيص اللفظ المفرد والمرد بال
 المفرد ههنا ما لا يدل جزوه على جزه بل هو كونه سبب لا يشبه المركب في الوضع

[illegible][illegible]

فان المشبهة لم تكن لا يكون من غير داعي من كل وجه فلا يلزم الدوسا وجب اللزوم ان اللفظ المفعول
بالمعنى المذكور يعني لا يكون مركبا ولا مشبها به يكون فهم معنى عنه متوقفا على العلم بالوضع
اسم وضع كالمعنى واللفظ لذلك المعنى والعلم بهذا الوضع يتوقف على علم المعنى قبل زعم الدور
يجوز على الدليل في المركبات والمفردات التي اوضحها نوعية كالصفتا المشتقة والمبش
حان في المركبات مبرقة اوضح المفردات التركيب حتى على الوجه الكلي كفي حصول العلم بالوضع
ولا يحتاج في معرفته الى ان يحصل علم الجزئيات المفصلة فالوقوف جزئي والموقوف عليه
ولا دور بتفصيله المشمل غلام يداوعرنا مفرداته وعلينا ان الاضافة للاختصاص
مثلا فهذا التقدير من علم الوضع لا يحتاج الى علم جزئيات الاضافة مفصلا بل العلم
الاجمعي المتعلق بها كيقينا واقلنا غلام زيد مثلا للمخاطب علم المخاطب وانه وعلم ان التسمية
للاختصاص فلم المخاطب اسقطه اهل العلم المذكورين اختصاص الغلامية لزيد وهذا معنى حاصل
في الذهن ابتداء ولم يحصل له من قبل فالمركب لا يشبه افاد والمعنى المجدي فكذا حال المركبات
الجزئية والاثباتية وغيره كذا حال المفردات التي اباها وضع نوعي كاسم الفاعل والمفعول
والفعل وغيره فان المضار مثلا لا اذ القينا على المخاطب حاله علما بالقرب وان
الصفة لم تقام بالفعل حصل للمخاطب الضاهية الخاصة الزمان الذي لم يحصل له
هذا المعنى من قبل ان الفحص من ان المفرد الذي لم يشأ المركب في الوضع النوعي لم يغنى
واللازم الدور في المركبات المفردات التي لها مشابة بالمركب في الوضع النوعي وهذا
المتبع عند فهم عليك تطبيع كلام المصنف عليه حتى في نظر دقيق بعد ان المفرد الذي لم يشأ به

[illegible]

و لا
 الاخبار فقط
 امي شرب
 الرشح خضار
 في راس
 التيمم والكلب
 باقاده
 مجربا
 ٢٣٦
 ان النقيض
 انما
 ١١٠
 على

